
العراق التائه
بين
الطائفية والقومية
هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب
الأستاذ محمود الشناوي
هلا للنشر والتوزيع
تصوير
أحمد ياسين
@Ahmedyassin90
Al Khalis
IRAN
Musayyib
Razzaza Lake
Al Musayyib
WASIT
BABIL
IRAQ
Karbala'
Al Hillah
Al Kut
Hawr Dalmaj
KARBALA'
Al Hayy
An Najaf
Ad Diwaniyah

العراق التائه

بين الطائفيَّة والقوميَّة

هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب



محمود الشناوي





بطاقة فهرسة

الشناوي، محمود.

العراق التائه بين الطائفية والقومية / محمود الشناوي .

ط١ - القاهرة : هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

ص: سم:

تدمك ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٥٦ ٤٠٣ ٢

أ. العنوان

اسم الكتاب: العراق التائه بين الطائفية والقومية.

تأليف : محمود الشناوي

الناشر : دار هلا للنشر والتوزيع

6 شارع الدكتور حجازي - الصحفيين - المهندسين - الجيزة

تليفون : 33041421 فاكس:33449139

الموقع الإلكتروني: www.halapublishing.net

البريد الإلكتروني: hala@halapublishing.net

مدير التسويق: hazimhala@yahoo.com

رقم الإيداع: 2011 / 14558

الترقيم الدولي: 2 - 403 - 356 - 977 - 978

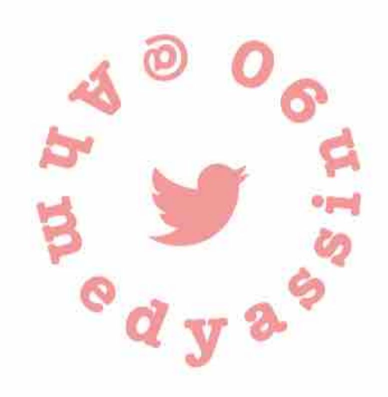
طباعة : هلا للنشر والتوزيع

طبع وفصل الألوان: هلا للنشر والتوزيع

الغلاف : إهداء الأستاذ/ رجائي الميرغنى

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012م


@Ahmedyassin90

مَضَتْ سَبعَةٌ لِلآن.. اللـّهُ أكبَرُ
وَشَمسُكَ ما مالَتْ، وَنَخلُكَ أخضَرُ
وأرضُكَ يَطوي المَوتُ طَيًّا شِعابَها
وَيَنشُرُها نَشْرًا وَلا تَتَفَطَّرُ
وَنَهراكَ ما زالا.. مياهُهُما لَها
رَفيفٌ على الشُّطآن.. والطِّينُ أحمَرُ
وَلِلشَّمس في مَوجَيْهِما ألفُ بارِقٍ
وَلَيلًا قَناديلٌ، وَبَدْرٌ مُنَوِّرُ
أما والذي أعطاكَ أسمَى هِباتِهِ
وَأرسى عليكَ الفُلْكَ والماءُ يَزخَرُ
لَو الأرضُ كلُّ الأرضِ شاهَتْ وجوهُها
فَبالماءِ في نَهرَيْكَ يَومًا تُطَهَّرُ !
مَضَتْ سَبعَةٌ لِلآن..غالُوا، وَدَمَّروا
وَهَدُّوا، وَسَدُّوا، واستَبَدُّوا، وَفَجَّروا
وَهِيضُوا على بغدادَ سَيْلًا من الدَّبَى
يُلَدِّغُ حَتى الصَّخْرَ، والصَّخْرُ يَجْأرُ
تَعاوَوا عَلَيها..قَطَّعُوها، وَسَوَّروا
وَحَزُّوا رِقابَ النَّاسِ حَزًّا، وَبَتَّرُوا

لَـهـا كـُلَّ فـَجْـرٍ في زَوايـا دُروبِـهـا
جَماجِـمُ كـانـَتْ في دُجى الـلـَّيل تُـنحَـرُ
تـُدَحـْرِجـُها غـَرثى الـكِـلابِ، وَتـَنـْخـَرُ
مَحاجِرَها الـدِّيـدانُ، والـنـَّاسُ تـَنـظـُرُ
سَـلامٌ عـلى بـَغـدادَ، والـلـَّـهُ أكـبَـرُ
وَبـَغـدادُ مازالـَتْ تـُعـاصي، وَتـَصبـِرُ
تـُلـَمْـلِـمُ في أحـشـائـِها الـغـَيْظَ كـُلـَّـهُ
وَيـا وَيـْلـَهـُم مِـنْ غـَيـْظـِهـا يـَومَ يـَزْأرُ !
وَيـا وَيـْلـَهـُم مِن سـاعـَةٍ يـُصْبـِحُ الـثـَّرَى
بِـبـَغـدادَ تـَنـُّورًا وَهـُم فـيـهِ مَـجـْمَـرُ
سَيَستصرِخونَ الأرضَ عن قـَطرَةِ النـَّدى
وَلا مـاءَ إلا غـَيـْمَـةُ الـدَّمِّ تـُمْـطِـرُ
هـوَ الـغـَضَبُ الـمَخـزونُ إذ يـَتـَفـَجَّـرُ
هـوَ الـشَّـرَفُ الـمَطـعـونُ قـَد جاءَ يـَثـأرُ
هيَ الأرضُ حينَ الأرضُ تـَغلي وَتـَزفـُرُ
تـَـثـُورُ بـَراكـيـنٌ، وَتـَنـْقـَضُّ أبـْحـُرُ
فـَتـُغـْرِقُ هـذي كـُلَّ مَن أوجـَرُوا بـِهـا
وَتـُحـْرِقُ هـذي مَن عـَلـيـهـا تـَجـَبـَّرُوا

هيَ الأرضُ أرضُ اللهِ.. أورٌ، وَسُومَرُ
هيَ الأرضُ أهلُوها أُبِيدُوا، وَهُجِّرُوا
وَلَنْ تَرحَمَ الباغِينَ أرضٌ أعَزَّها
وَقادَ سَرَاياها نُبوخَذْنُصَّرُ !
وأرسى بِها المَنصورُ تأريخَ عِزَّة
يَظَلُّ لِيَومِ الدِّينِ بانِيهِ يُذكَرُ !
يَظَلُّ العراقيُّونَ إخْوانَ أخْتِهِم
وَتَبقى غَوالِيهِم مَدى الدَّهْرِ تُنْذِرُ
إذا قُرِعَتْ بابٌ على غَيْرِ أهْلِها
أطَلَّ مِنَ الشُّبَّاك مَوتٌ يُزَمْجِرُ!
فَقُلْ لِلذي لِلآن ما زالَ سادرًا
بِسَيفِ بَني ساسانَ يَنهَى وَيأمُرُ
تَذَكَّرْ، فَما مَرَّتْ سِنُونٌ كثيرَةٌ
وَظَهْرُ بَني ساسانَ مازالَ يَقْطرُ
فَإنْ تَكُ أمريكا تُقَوِّمُ ظَهْرَهُ
فَكَم قَبْلَ أمريكا أغارُوا وأدْبَروا
هيَ الآنَ أمريكا زَعانِفُها هُنا
بِأيْدي العراقيِّين، واللَّهُ أكبرُ

لَـيـلْـعَـنُ تـالـيـهِـم أوائِـلَ أهـْـلِـه
وَيَـجـري وَفـي أثــوابـِـه الـنـّـارُ تَـسـْعَـرُ
وَمِن خَـلـْـفـِـه تَـجـري مُـسُـوخٌ كـثـيـرَةٌ
لَـهـا في الـعـِراقِ الآنَ صَـوتٌ وَمِـنـْبَـرُ
إذا وَهـِمُـوا أنَّ الـحُـسَـيـنَ قَـد انـتَـهـى
فَـمِـن كُـلِّ مَـذبُـوحٍ حُـسَـيـنٌ سَـيَـظهَـرُ !
وَإنْ حاوَلـُوا مَسْحَ الـتـَّواريـخِ كُـلِّـهـا
فَـبَـغـدادُ بـانِـيـهـا سَـيَـبـقى يُـسَـطِّـرُ !
وَبـاني ذُراهــا شَـعـبُـهـا وَضَـمـيـرُهـا
وَكِـبْـرُ العراقيين.. والـلّـَـهُ أكـبَـرُ !

عبد الرزاق عبد الواحد

الفصل الأول

مدخل

١ - تعليق على ماحدث

لم يحدث أن انهارت دولة في العصر الحديث كما انهارت الدولة العراقية في التاسع من أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٣، بعد أن قادت الولايات المتحدة الأمريكية ما اعتبرته تحالفًا دوليًا خلال عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «الصدمة والرعب»؛ لغزو العراق وإنهاء عهد حكم حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة الرئيس الراحل صدام حسين.. انهارت الدولة التي تمتد حضارتها آلاف السنين تشهد عليها آثار السومريين والبابليين والآشوريين، وتؤرخ لها الكتابة المسمارية -أول ما خط الإنسان من حروف- وتقنين حمورابي الذي يعتبر أول قانون يسنه بنو آدم،ربما لأنها قبل الانهيار الأخير لم تكن دولة ذات أركان ثابتة تمنعها من الانهيار المدوي الذي ربما لم يكن مفاجئًا للكثيرين. ما حدث يوم التاسع من أبريل يشبه الزلزال المدمر الذي أتى على كل شيء: السياسة والأمن والاقتصاد والأخلاق والنظام الاجتماعي، وجميع التداعيات التي شهدها ويشهدها العراق.. ما هي إلا هزات ارتدادية لزلزال انهيار الدولة وتساقط منظوماتها وثوابتها طوال العقود المنصرمة.

كان سقوط تمثال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين من فوق منصته بساحة الفردوس التي تتوسط العاصمة بغداد يوم التاسع من أبريل في مشهد هوليوودي تم التخطيط له بعناية وجرى تنفيذه بأحدث التقنيات، مؤشراً على نهاية عصر بكل منظوماته وأبطاله ورموزه وبداية عصر جديد مختلف في كل شيء، عصر له قوانينه الخاصة التي لم يعهدها أصحاب البلاد، ورموزه الخاصة التي انتصرت للطائفة والقومية وكرست قاموسًا جديدًا يليق بالحكام الجدد، حتى إن خارطة العراق بمحافظاته ومدنه وأحيائه وشوارعه وأزقّته بدت بحُلّة جديدة وبأسماء جديدة وتفاصيل جديدة، شوارع ومناطق تم إغلاقها بالكامل وأشهرها المنطقة التي كانت تضم القصور الرئاسية والجسر المعلق في «الكرخ»، وهو الجانب الغربي من بغداد التي يقسمها نهر دجلة إلى الكرخ والرصافة وأطلق عليها الحكام الجدد «المنطقة الدولية أو كما هو معروف إعلاميًا بالمنطقة الخضراء»..بينما جرى تغيير أسماء مناطق أخرى

لتناسب نجوم العصر الجديد، مثل مدينة صدام أو الثورة التي صار اسمها «مدينة الصدر المنورة» بعد أن أصبحت رمزًا لشيعة الجنوب النازحين إلى العاصمة بغداد إبان حكم الرئيس الأسبق عبد الكريم قاسم، حيث صارت معقلًا رئيسًا لأنصار التيار الصدري صاحب النفوذ الجارف وجيشه الجرار «جيش المهدى»، الذي يقول قادته إنه جيش عقائدي تعود تسميته إلى الإمام الغائب، وهو الإمام الثاني عشر لدى الشيعة الجعفرية «محمد المهدي ابن الحسن العسكري أو المهدي المنتظر».. كما جرى أيضًا تغيير أسماء مدارس أو شوارع أو مناطق أو أحياء بالكامل مثل حي «٧ نيسان» الذي يقع شرقي بغداد، وكان يطلق عليه هذا الاسم لأنه تاريخ تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يتزعمه الرئيس الراحل صدام حسين وحكم العراق لمدة ٣٥ سنة وأصبح اسمه « ٩ نيسان»، وهو يوم دخول القوات الأمريكية إلى قلب بغداد والإعلان رسميًا عن انهيار نظام صدام حسين الذي يعتبره الشيعة العراقيون أو غالبيتهم عدوًا لدودًا استحق التخلص منه الاستعانة بالقوى الأجنبية وتحويل العراق إلى بلد محتل برعاية دولية تمهيدًا للتغيير، الذي مازال مشهده غير مكتمل حتى الآن، ويبدو أنه يحتاج المزيد من الوقت حتى تتبلور صورته النهائية باعتباره تجربة يترقبها الجميع: محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لقد كشف يوم التاسع من أبريل عمق أزمة العراق الحديث، أزمة فشل مشروع الدولة الذي أنتجته وتسترت عليه إيديولوجيات شمولية، ومدارس الفردية السياسية، شعارات القائد الضرورة والبطل المُفدَّى المَهِيب الركن وزعيم الأمة، أزمة فشل مشروع الدولة على مستوى المعايير والسياسات، والأنساق بدون بناء حقيقي، ومع انهيار النظام خرجت كل السوءات التي اختفت لفترة طويلة بفعل الخوف الأسطوري من السلطان والحاكم وأتباعه، خرجت كل تلك السوءات لتبرز في أشد الصور قبحًا، وأكثر الأيام ظلامية لتحيل المجتمع العراقي إلى خرائب وكانتونات متضادة، بل ومتحاربة في معظم الأوقات، طفت الطائفية المقيتة والعِرقية والإثنية في أبشع مراحلها على السطح لتغلف المشهد العراقي: فهذا سُنِّي وهذا شيعي وهذا مسلم وذلك مسيحي وهذا عربي وذاك كردي وتلك إيزيدية وهذه تركمانية وهؤلاء من الشبك وأولئك من

الصابئة المندائيين، صار القتل عنوانًا لتلك الفُرقة أو لمجرد الاختلاف في الدين أو المذهب أو الطائفة أو القومية، تاجَر الجميع بالدين والتاريخ والمحرمات؛ ليتحول عصر صدام حسين الموسوم بالديكتاتورية والتسلط إلى عصر مأسوف عليه في كثير من الأحيان، بعد أن صار الأمان حلمًا، والخدمات الأساسية ترفًا لا تملكه إلا الطبقات التي أتاح لها انهيار الدولة أن تبرز في واجهة المشهد.

أنتج انهيار الدولة العراقية في التاسع من أبريل مجتمعًا بلا بناء شبَّه المراقبون عناصره كافة بالمواد الخام في طبيعتها الأولى دونما بناءات وأنساق، فجميع البناءات انهارت سواء كانت أنساق العلاقات بين السلطة والمؤسسة والدولة، وأنساق العلاقات الأفقية بين البلد وأبنائه من رابطة أو ولاء، انهارت الدولة بكيانها ومؤسساتها وهويتها بعد أن فتح المحتلون أبواب قصور الحكم ومباني الإدارات والوزارات والبنوك أمام مجموعات من اللصوص والمارقين ليستولوا على ما فيها من أثاث وأموال وحتى أوراق ومستندات ووثائق، وهو ما أطلق عليه العراقيون «الفرهود» أو «الحواسم» وهي نسبة لمقولة صدام حسين أن المعركة هي معركة الحسم، وصار لفظ الحواسم لصيقًا بكل شيء غير شرعي سواء كان الاستيلاء على أموال أو بيوت هجرها أهلها أو دوائر حكومية فر المسئولون عنها بعد انهيار النظام أو الاستيلاء على سلطة خاصة لو كانت أمنية حيث صار يطلق على الضباط الجدد الذين لا ينتمون للمؤسسة العسكرية المعروفة لقب « ضباط الحواسم»، بينما تولى آخرون مهنيون يعلمون ماذا يفعلون عملية إفراغ المتحف الوطني والمناطق الأثرية من محتوياتها وكنوزها، في مشهد احتل كل شاشات العالم كرس انهيار المجتمع قبل النظام، فيما أعلن كل من رأى في نفسه صاحب قوة سواء عشائرية أو مادية تنصيب نفسه مسئولًا عن منطقة من المناطق سواء كان محافظًا أو قائدًا عسكريًا، منهم من ثبت المحتلون سلطته مثل اللواء حسين جبارة الجبورى الذي صار محافظًا لصلاح الدين استنادًا إلى تاريخه العسكري، وامتداده العشائري القوي، وكذلك شقيق ما يُسمى بأمير الأهوار عبد الكريم ماهود الذي تولى منصب محافظ ميسان التي يبعد مركزها مدينة

العمارة حوالي ٣٦٦ كم جنوب شرقي بغداد على الحدود مع إيران.. ومنهم من أنكر المحتلون عليهم السلطة وقاموا باعتقالهم مثل محمد حسن الزبيدي الذي نصَّب نفسه محافظًا للعاصمة بغداد بعد الاحتلال مباشرة.

أسس انهيار الدولة العراقية نمطًا جديدًا من العلاقات بين مكونات الشعب الواحد الذين يشكلون فسيفساء نادرة كان يجب أن تكون عامل قوة بدلاً من أن تصبح مسمارًا جديدًا يُدق في نعش المجتمع العراقي المثخن بالطعنات داخليًا وخارجيًا بفعل التمييز والإقصاء والرعب والإذلال والجوع بعد أن كرس هذا النمط قيَم المحاصصة المبنية على الطائفة والدين والعرق، بدءًا من تشكيل الحكومة ورئاسات الدولة الثلاث (الوزراء والجمهورية والنواب) انتهاء بحصص الوظائف البسيطة في الأجهزة المدنية أو الأمنية. فرئيس الوزراء باعتباره المنصب الأقوى والأكثر تأثيرًا بفعل صلاحياته الواسعة يحتله شيعي عربي على خلفية وجود أغلبية سكانية من العرب الشيعة، ويختار نائبين أحدهما عربي سُنِّي لشئون الأمن والخدمات والآخر سُني كردي للشئون الاقتصادية. ورئيس الجمهورية باعتباره منصبًا شرفيًا لا يمتلك الكثير من الصلاحيات رغم أنه واجهة رئيسية للبلاد والعباد يحتله سُنِّي كردي وله نائبان: الأول عربي شيعي والثاني عربي سني، وربما يتم اختيار نائب ثالث للرئيس من القوميات الأخرى مثل التركمان، أما منصب رئيس البرلمان الذي مازالت صلاحياته وحدود تحركاته محل خلاف؛ رغم أنه البرلمان الثاني الذي يتم تشكيلُه وفقًا لانتخابات عامة فيكون لعربي سُني وله نائبان: الأول شيعي عربي، والثاني سني كردي، ويسري هذا النمط في الاختيارات على كافة الوظائف التي يتكون منها الهيكل الإداري وربما الأمني للدولة الجديدة.

ما حصل في العراق في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ شكَّل انعطافًا تاريخيًا كبيرًا في المنطقة له علاقة مباشرة بالسنة والشيعة في منهجيهما التاريخيين وفي استراتيجيتيهما خلال

مئات من السنين، فالطائفة السُّنية لم تكن تتوقع في يوم ما أن العراق سيخرج عن قبضتها لأي سبب كان، أما الشيعة العرب في العراق فقد أدى التغيير الحاصل إلى آثار كبيرة على حاضرهم ومستقبلهم، فهم لأول مرة في تاريخهم، ينتقلون إلى مواقع قيادية، وهم بذلك يتحملون مسؤولية كبيرة. لم يدرك الطرفان حجم ما جرى حتى الآن، وأن عجلة الزمن قد دارت وفرضت واقعًا جديدًا يجب أن يتعامل معه الجميع، إلا أنهم مازالوا يتعاملون مع الواقع الجديد بعفوية وبعقول سياسية تقليدية تحكمها المصالح الآنية الشخصية والحزبية، ولم يتمعنوا بعد في طبيعة ما يقع عليهم من مسؤولية تجاه الطائفة والدين والإنسانية.

أما الأكراد الذين مكَّنتهم خبرتهم في الإدارة الذاتية لإقليم كردستان شبه المستقل منذ عام ١٩٩١ من الاستفادة إلى أقصى درجة من الوضع الجديد، فإنهم يجيدون ممارسة سياسة حافة الهاوية للحصول على أعلى المكاسب في كل مرحلة؛ حتى إنهم لم يكتفوا بإقليم مستقل له حكومة وبرلمان وقوات مسلحة وأمن ومخابرات وإدارة اقتصادية، إلا أنهم يشاركون بجدية في كل ما جرى بعد انهيار الدولة العراقية التي حكمها البعث.

ومع انفتاح كردستان على العاصمة بغداد ومقدم السياسيين الكرد البارزين إليها جاءت أحزابهم أيضًا وفتحت لها مقارَّ مختلفة، ونشطت هذه الأحزاب بالذات داخل المجتمع الكردي البغدادي، غير أن هذا المجتمع كان ينقسم، مع كل انتخابات جديدة، ما بين التصويت تبعًا لدوافع قومية أو طائفية، وفي بعض الأحيان تبعًا لتوجهات علمانية.

وتضع بعض التقديرات رقمًا يقارب المليون نسمة للأكراد بالعاصمة بغداد حاليًا، يتوزعون طائفيًا وإثنيًا على تنويعات الخريطة الكردية في مناطق معروفة بمدينة الصدر والصدرية (وهي مناطق شعبية بالعاصمة بغداد) وغيرها من المناطق، بما فيها المنطقة الخضراء (المنطقة الدولية التي يقع بها مقار معظم السفارات الغربية

وأكبرها الأمريكية ومقار الرئاسات العراقية الثلاث ومنازل بعض الوزراء والنواب والمسئولين الكبار)، وهو ما يعني وجود هوية خاصة لمجتمع الكرد داخل بغداد، ومن ثَمَّ وجود تعبير سياسي، وصوت يتحدث بمطالبهم حتى لا يكونوا ضائعين وسط الأغلبية العربية « سُنية وشيعية» مثل باقي الأقليات التي تشكل المجتمع العراقي «تركمان وكلدان وصابئة وشبك وأيزيديين».

أعاد انهيار نظام صدام حسين إنتاج الأزمات في المجتمع العراقي بسبب محاولة الانتقال من بنية حكم استبدادي مطلق إلى ديمقراطي تعددي مفترض، والانتقال من المركزية السياسية والاقتصادية المُفرطة إلى اللامركزية أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية، والتحول من نمط الدولة الإيديولوجية الأمنية إلى الدولة المدنية.

جرى التغيير الداخلي كما حاول الحكام الجدد/محتلون وعراقيون/ أن يرسموه كصورة جديدة للعراق الجديد، دون النظر إلى التغيير الخارجي للدولة وتأثيراته الإقليمية والدولية أو حساب النتائج التي ترتبت على طريقة تغيير النظام، ودون اعتبار أو تقدير حقيقي لطبيعة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الهائلة المتأتية من القوى المتضررة من التغيير.

وقد أفرزت طريقة إدارة ملفات الانهيار من «إرهاب وجريمة وفوضى وانعدام للخدمات وصراع سياسي محموم» نمطًا ألقى بظلاله على البديل المراد إنتاجه لنظام وعصر صدام حسين؛ مما أدى إلى تأسيس حزمة من الأزمات الجديدة زادت أزمة العراق تأزمًا، فطبيعة المنظومة السياسية المركبة على العملية السياسية كشفت عن حجم الأخطاء والخطايا التي أوقعت التجربة في دوامة أزمات لا تنتهي، بل تُعيد إنتاج أزمات جديدة في كل مرة يحاول الحكام الجدد أن ينهوا أزمة سابقة على وجودهم أو ولدت مع توليِّهم الأمر حتى غدا كل شيء أزمة، بدءًا من هوية الدولة وشكل نظامها السياسي،الانتماء والولاء والتعايش الوطني، إدارة السلطة وتوظيف الثروة، الدستور والقوانين، والتعليم والثقافة.

ولعل السبب الرئيس في تلك الدوامة من الأزمات هو أن القوى التي أسقطت الدولة بعد إقصاء نظام البعث الحاكم فيها لم تدرك جيدًا حجم التأثيرات السلبية العميقة التي تركت آثارها على بنية المجتمع والدولة، بسبب قصور الرؤية وسوء التخطيط.. حيث أفرزت العملية السياسية تضخم الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وغلبة نهج السلطة على حساب نهج الدولة، وشرًعت لانقسام السلطات بدل تقاسمها جراء المحاصصات الطائفية والعرقية، وأفرزت تضارب رؤى وإرادات ومشاريع كان يمكن أن تكون متكاملة لأنها متوافقة على هدف واحد هو إعادة رسم المشهد العراقي كمجتمع ودولة، إلا أن هذا الهدف وتلك المشاريع تشتت وتضاربت وبلغت حد الصراع الدموي بفعل اختلاف أجندة الفرقاء السياسيين وابتلاع الأحزاب المتنفذة للسلطة والدولة، وتعطلت آلية إعادة إنتاج المجتمع والدولة من بِنًى اقتصادية وخدمات وأمن ومنظومة سياسية بفعل تغليب التوازن، ومحاولة الوصول إلى توافق بين القوى السياسية المنتجة للقرار على مستوى الدولة دون النظر إلى نتائج هذا التوافق وتأثيره على إعاقة التقدم خاصة على الصعيد السياسي، وما يمكن أن ينتجه هذا التوافق والتوازن من صبغ التنوع الاجتماعي الطبيعي بصبغة غير مقبولة تقوده إلى انشقاقات طائفية وعرقية كبرى؛ بالإضافة إلى استشراء الفساد.

قادت الأحداث التي واكبت انهيار الدولة العراقية في ٩ أبريل ٢٠٠٣، إلى تمركز الإرهاب في العراق كقوة تخريب ودموية لم يشهد العالم مثيلاً لها بعد أن اختلط الحابل بالنابل، وتنوعت العناوين بين المقاومة والجهاد مع دخول مندسين ينفذون أجندات خارجية وسط صفوف المقاومة الحقيقية؛ مما أدى إلى تشتيت صفوفها وصبغها فيما بعد بصبغة الإرهاب حيث صار كل من يحمل سلاحًا بوجه القوات الغازية أو القوات الأمنية الحكومية إرهابيًا؛ بسبب عدم وجود سيناريوهات صحيحة لضبط تداعيات التغيير وتنظيم مناسيب التحول التدريجي نحو الدولة الجديدة، بما يضمن ضبط إيقاع الفوضى وامتصاص ردات الفعل التي أنتجها التغيير واحتواء تداعيات الانهيار داخليًا وإقليميًا.

ولم يقتصر تأثير انهيار الدولة العراقية على الداخل فقط، وإنما امتد هذا التأثير إلى أنماط العلاقات الإقليمية والدولية، فحرب العراق أورثت إيران دورًا مهمًا ومؤثرًا أكدته تصريحات القادة الأمريكيين السياسيين والعسكريين، والتي شكلت اعترافًا أمريكيًا بالدور الإيراني، وفي كل يوم تفشل فيه الولايات المتحدة في العراق، تنجح فيه طهران، ويكبر دورها ومركزها وتزداد قوتها.

أما على الصعيد العربي، فإن حرب العراق أورثت العرب انقسامات فيما بينهم حول مسألة التعامل مع العراق وكل مكون داخله، وكيفية التعامل مع إيران من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، الأمر الذي زاد البيت العربي انقسامًا، وزاد العراق مأساة، وأطلق يد كل من طهران وواشنطن لتعبث كما تريد في البلاد، حتى إن قرار عقد القمة العربية لعام ٢٠١١ ظل معلقًا على ظروف تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، ومدى قدرتها على فرض واقع مستقر، وتهيئة بيئة مناسبة لحضور القادة والزعماء العرب إلى عاصمة الرشيد التي تقطعت أوصالها بفعل ما شهدته من عنف ورعب، رغم محاولات السلطات العراقية وخاصة حكومة بغداد المحلية الهادفة إلى إعادة رسم مشهد العاصمة الذي حفرته تفجيرات واختراقات أمنية، وانهيار في البنية الأساسية والخدمات.

٢ -ساحة الفردوس

تتوسط ساحة الفردوس (يطلق العراقيون كلمة ساحة على أي ميدان) الجانب الشرقي من العاصمة بغداد التي يقسمها نهر دجلة إلى الكرخ وهو الجانب الغربي والرصافة، يطل عليها فندقان هما الأكبر والأشهر في العاصمة بعد فندق الرشيد الذي أصبح بعد الاحتلال ضمن حدود المنطقة الخضراء، وهذان الفندقان هما: عشتار شيراتون، وفلسطين ميريديان، واللذين أصبحا المقر الرئيس للصحفيين والإعلاميين العرب والأجانب مع اشتعال الحرب الأمريكية على العراق وقصف المركز الإعلامي التابع لوزارة الإعلام العراقية الواقعة في الكرخ في مارس/ آذار عام ٢٠٠٣، بينما

يحد الساحة من الجانب المقابل للفندقين مقرات تابعة لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني والتي كانت تحظى برعاية الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قبل انهيار نظامه.

تميزت ساحة الفردوس على مدى سنوات سبقت دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ بتمثال برونزي ضخم لصدام حسين رافعًا يده اليمنى يتوسط الساحة، يحيطه ٣٧ عمودًا رخاميًا « مرمر» ترمز إلى سنة مولد صدام في عام ١٩٣٧ موسومة بتوقيع بالأحرف الأولى لصدام حسين (ص ح)، استمرت كما هي رغم مرور سنوات على انهيار النظام تحمل نفس التوقيع حتى تنبهت الإدارة العراقية الجديدة مؤخرًا وأزالت التوقيع، ثم أزالت الساحة بالكامل بأعمدتها وجداريتها عديمة الملامح والمعنى التي تم وضعها بعد إزالة تمثال صدام حسين، توطئة لإعادة نُصْب الجندي المجهول القديم الذي كان موجودًا في عهد الرئيس الأسبق الذي دائمًا يسبق اسمه لقب الزعيم، وهو: عبد الكريم قاسم الذي جرى إعدامه بعد الانقلاب الذي قاده البعثيون ضده عام ١٩٦٣، والذي يحظى باحترام كبير من جانب العرب الشيعة لأسباب عديدة، منها: أنه من أبناء الجنوب فهو من مدينة الصويرة التابعة لمحافظة واسط ذات الغالبية الشيعية (تبعد حوالى ٧٠ كم جنوبي العاصمة بغداد)، كما أنه مؤسس مدينة الصدر التي أُطلق عليها اسم مدينة الثورة، وجمع فيها الفقراء من أهل الجنوب الشيعي وصارت بعد احتلال العراق معقل أنصار التيار الصدري، بالإضافة إلى أنهم يعتبرونه نصيرًا للفقراء وعدوًا للإقطاع، وهو الطبقة الحاكمة في العصر الملكي التي قضى عليها قاسم بثورته ضد الملكية عام ١٩٥٨.

ورغم أن ساحة الفردوس ليست الساحة الأكبر أو الرئيسة في العاصمة بغداد، إلا أن الاختيار وقع عليها من جانب الأمريكان حتى يجري فيها مشهد النهاية لنظام البعث بقيادة صدام حسين الذي حكم العراق حوالى ٣٥ سنة، وهو ما يؤكد فرضية الإعداد المسبق لمشهد النهاية ليكون مشهدًا هوليووديًا بامتياز.. حيث تم إسقاط

التمثال على مراحل وسط ابتهاج كبير من الحاضرين عراقيين وأمريكيين رغم اختلاف سبب الفرح، فالعراقيون المحتفلون بسقوط التمثال (الصنم كما يطلقون عليه) ابتهجوا بنهاية عصر من الديكتاتورية والكبت في كل شيء، أملاً في أن يأتي نظام جديد يحقق آمالهم وأحلامهم في حياة بلا خوف يمكنهم خلالها التمتع بكل مقومات الحياة المتاحة لشعوب أخرى أقل منهم ثراء وأضعف منهم ماديًا وتاريخيًا، وأولها وسائل التكنولوجيا مثل أطباق الاستقبال (الدِّش بكسر الدال) والهواتف المحمولة وغيرها من الأمور التي كانت محرمة على العراقيين إبان حكم صدام حسين.. أما الأمريكان فكان فرحهم بمثابة الإعلان عن انتصار قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة على عدو كبير يمثل أحد أضلاع محور الشر الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أواخر شهر يناير من عام ٢٠٠٢، والذي ضم أيضًا كلاً من إيران وكوريا الشمالية، بسعيها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل قد تدعم بها الجماعات الإرهابية، ومن ثَم فهي تهدد الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في العالم، وبناءً عليه قامت الولايات المتحدة بالعمل ضد هذا المحور في إطار «الحرب ضد الإرهاب» التي أعلنتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وبدأتها في أفغانستان بعد أقل من شهر من تدمير برجَي التجارة العالمية وإصابة مبنى البنتاجون.

ورغم ظهور صدام حسين في مناطق ذات أغلبية سنية بالعاصمة بغداد، إلا أن مشهد سقوط التمثال في ساحة الفردوس الذي جرى تصويره بعناية وباستخدام أحدث التقنيات ليظهر على كل شاشات الدنيا كان يعني أن (الأمر انتهى)، وأنه لم يعد هناك وجود لصدام ونظامه، بل ودولته بالكامل بجيوشها وقادتها ورموزها، وهو ما أدى إلى تمكن الكثير من العراقيين من التعبير عن غضبهم وثورتهم ضد النظام الذي صار يطلق عليه (النظام البائد). وهو ما تجلى في قيام هؤلاء الغاضبين بتدمير كل ما طالته أياديهم من تماثيل لصدام حسين كانت منتشرة في معظم ميادين العاصمة بغداد، وإحراق صوره وكل ما يمتُّ إلى عصره بصلة، وتعدى الأمر رد الفعل الغاضب

والعادي حيث ظهرت على شاشات العالم مشاهد لعراقيين يطلقون الرصاص على صور صدام، وآخرين يضربون صوره وتماثيله المنهارة بالأحذية.

وكانت الإدارة الأمريكية قد استخدمت عدة خطط وأساليب لتهيئة الساحة الخارجية الدولية والعراقية الداخلية؛ لاستقبال الوضع الجديد ومحاولة كسب حلفاء جدد وإبعاد شبح الخوف الذي يخيم على العراقيين من صدام حسين ونظامه القمعي، منها تكثيف الدعاية السياسية ضد الحكومة العراقية في المحافل الدولية، وكان خطاب الرئيس (بوش) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ م نموذجًا واضحًا في هذا الصدد، حيث عدَّد في خطابه انتهاكات الحكومة العراقية للقوانين الدولية، وحقوق الإنسان، واتهمها بدعم الإرهاب، وسوء التعامل مع جيرانها وشعبها، وعدم تداولها للسلطة بصورة ديمقراطية، وإصرارها على احتجاز الأسرى والرهائن من رعايا الدول الأخرى.

وفي هذا الخطاب طالب الرئيس الأمريكي الأمم المتحدة مجددًا بالتحرك لوقف تجاوزات الحكومة العراقية وإلاَّ فقدت علة وجودها، ما يعطي الإدارة الأمريكية الحق في التحرّك ضد العراق، ولو بصورة منفردة، بعيدًا عن المظلة الشرعية. وقد أثمر هذا الخطاب التحريضي ضد العراق عن صدور القرار (١٤٤١) في ٢٠٠٢/١١/٨، الذي ألزم العراق بفتح جميع منشآته الحكومية والخاصة للتفتيش الدولي دون قيد أو شرط؛ للتأكُّد من عدم حيازته لأسلحة الدمار الشامل التي اتهمته بها الإدارة الأمريكية.

كما كان خطاب وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) أمام مجلس الأمن الدولي في الخامس من فبراير ٢٠٠٣، طيلة ساعة ونصف الساعة والذي عرض فيه ما زعم أنه أدلة على قيام العراق بتطوير أسلحة دمار شامل وإخفائها عن أعين المفتشين الدوليين، وذلك عبر أشرطة (فيديو) تصور بعض المنشآت العراقية قبل تفتيشها -مؤكدًا على أن الصورة تحوي بعض المواد التي تم إخفاؤها قُبَيل التفتيش، وكذلك تسجيلات

صوتية لبعض العراقيين الذين يتحدثون عن شيء ما، فسره وزير الخارجية على أنه أسلحة دمار شامل؛ مشيراً إلى قيام العراق بإخفاء الأسلحة عن طريق معامل متحركة محمولة على شاحنات.. إلى آخر هذه الاتهامات التي أكّدت لجان التفتيش والوكالة الدولية للطاقة النووية عدم صحتها، وهو ما تأكدت منه شخصيًا إبان مهمتي الصحفية الأولى بالعراق من خلال زيارة شاركت فيها، كانت قد نظمتها وزارة الإعلام العراقية للمراسلين الأجانب حينها إلى المنشآت التي ورد ذكرها في خطاب باول خاصة منشآت الصواريخ، والتى تجولنا فيها سيراً على الأقدام لنرى عدم جاهزيتها وانعدام قدرتها على إنتاج ما يشير إليه الأمريكيون من أسلحة تدميرية، حيث كانت الإدارة الأمريكية تهدف من وراء تلك الحملة الدعائية على العراق إلى التهويل من قدراته بشأن امتلاكه وتطويره لأسلحة الدمار الشامل لإقناع المجتمع الدولي بخطورة العراق وتهديده للسلم والأمن الدوليين، ما يضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار يُجيز استخدام القوة ضده، وإقناع الكونجرس والرأي العام الأمريكي بضرورة الحرب على العراق لما يمثلُه من خطر قائم على الأمن القومي الأمريكي، على اعتبار أن ما بين يدَي الحكومة العراقية من أسلحة دمار شامل يمكن أن تصل إلى الجماعات الإرهابية لتكرر بدورها مأساة ١١ سبتمبر مرة أخرى، وهو ما لن تقبله الإدارة الأمريكية. وقد نجحت هذه الدعاية داخل الولايات المتحدة، حيث وافق الكونجرس الأمريكي في ٢٠٠٢/١٠/١١، على تخويل الرئيس الأمريكي الحق في إعلان الحرب على العراق، وازداد عدد المؤيدين للحرب من الشعب الأمريكي مع مضي الوقت واقتراب موعد الحرب تأثرًا بالحملة الدعائية التي أدارتها القيادة الأمريكية داخل الولايات المتحدة، فلم يكن الرئيس الأمريكي يدع مناسبة داخلية أو حديثًا إلى الشعب يمر دونما إشارة إلى مخاطر (النظام) العراقي وتهديده للأمن القومي الأمريكي، مذكِّرًا بأحداث سبتمبر، ما يحتِّم على الإدارة مواجهته والإطاحة به، وتحريض الشعب العراقي ضد قيادته بالثورة عليها والإطاحة بها.

٣ -أين ذهب جيش صدام ؟!!

تساقطت حزمة الصواريخ والقنابل على أرض العراق يوم الخميس ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣م (١٧ من المحرم ١٤٢٤هـ)، وبدأت عمليات الغزو البري والقصف الجوي التي استمرت لمدة ثلاثة أسابيع. وفي يوم الأربعاء ٧ صفر ١٤٢٤هـ (٩نيسان/أبريل ٢٠٠٣) دخلت القوات الأمريكية العاصمة بغداد، فيما كانت القوات البريطانية تخوض آخر معاركها في البصرة. وانهار نظام حكم صدام حسين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكان حدثاً مثيراً أذهل الشعب العربي في كل مكان، بقدر ما استثار الغرابة في كل البلاد وكل القارات، وكان من طبيعة الأمور أن يتساءل الناس عما حدث، وكيف حدث مثل هذا الانهيار؟ لقد وقفت مدن كثيرة صامدة بعناد وهي تقاوم جحافل الغزو بداية من (أم قصر، وصفوان، والزبير، والبصرة) ومروراً ببلدان (سوق الشيوخ والناصرية والرميلة والكوت وكربلاء والنجف) فكيف حدث الانهيار في بغداد، وهي التي كانت مركز الثقل والتوازن في التنظيم الدفاعي العراقي؟ وكيف ضاعت تلك القدرات القتالية التي تم تنظيمها وحشدها في عاصمة الدنيا طوال أشهر كثيرة؟

ورغم مرور عدة سنوات على الحدث الذي غير وجه المنطقة بالكامل، إلا أن السقوط المدوِّي لعاصمة الرشيد « بغداد» سوف يظل محل سجالات وخلافات وتفسيرات يصل بعضها إلى حد التناقض. إلا أن اختفاء الجيش العراقي عن بكرة أبيه سوف يبقى لغزاً محيِّراً يطرح عشرات بل مئات التساؤلات تتنوع إجاباتها وفقاً لأهواء وتحليلات من يجيب عنها؛ خاصة ما عُرف إعلاميًا بمعركة المطار التي قيل إن صدام قاد أحد فصولها بنفسه قبل أن تسيطر القوات الأمريكية الغازية على المطار الذي كان يحمل اسمه « مطار صدام الدولي» وجرى تغييره بعد ذلك إلى (مطار بغداد) .. لماذا اختفى الجيش العراقي فجأة وسقطت بغداد بدون قتال في ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ ؟ وهل كان الانهيار المفاجئ بسبب خيانة بعض قادة الجيش؟ أو خيانة

المحيطين المقربين لصدام؟ أو أنه نتيجة تخاذل صدام نفسه؟ أم أن الأمر كان مجرد نتيجة حتمية لمقدمات فرضت هذا الشكل من الانهيار لنظام كان أكثر هشاشة مما يجب ،رغم الصورة التي حاول تسويقها لشكله وإمكاناته والصور التي رسمها الأعداء- خاصة الأمريكان- له بتهويل قدراته التسليحية وقوته التدميرية وخطورته على الأمن الأمريكي والعالمي التي لا يجب تجاهلها بل التعامل معها بحزم وشدة ؟ هل كان الطريق سالكًا، بل ومُعبَّدًا كما أعلن المسئولون الأمريكون والبريطانيون في العديد من مؤتمراتهم الصحفية أنهم على اتصال بكبار القادة العسكريين؟ هل أسلمت القيادة العراقية ‹مراكزها الحساسة› لبعض ذوي القربى وظنت أن اختراق دائرة ‹العصب العائلي› هو أقوى من كل المحاولات، وأن فتح ثغرة في الجدار المحيط بمركز القرار مستحيل وأسلمت القيادة العراقية ظهرها لمن أغمدوا سيوفهم فيها وغرسوا خناجرهم في ظهر الوطن فباعوه؟. هل كانت توجد خطط حقيقية تم وضعها وإقرارها لإغراق الأمريكيين في بحيرة من ‹الدماء› إذا ما وصلوا إلى أسوار بغداد ومحيطها وفقًا لما قاله صدام حسين في خطابه الذي سبق الغزو بيومين من أنه (سوف يجعل مغول العصر ينتحرون على أسوار بغداد ؟).. ما مدى صدق فرضية وجود خطط تعتمد على الدفاع عن بغداد بمسافة تبعد ٢٥ كيلومترًا من مركز العاصمة، وأن صدام تمكن من تشييد سبعة خطوط دفاعية في مناطق الحقول الزراعية المحيطة ببغداد وأن الفاصل بين كل خط دفاعي والآخر نحو ألفين وخمسمائة متر وهي عبارة عن براميل من النفط الخام، ومادة (تي. إن. تي)، ومتفجرات أخرى وضعت بعمق خمسة مترات، وتحيط ببغداد من كافة الاتجاهات وربط كافة هذه الخطوط الدفاعية بكنترول مركزي ؟ هل عقد مسعود رجوي قائد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لنظام الحكم الإيراني والتي احتضنها العراق لسنوات طويلة.. وتحمل تبعات استضافتها في التوتر المتبادل والثارات الدفينة التي خيمت على أجواء العلاقات الإيرانية العراقية-هل عقد صفقة مع القوات الأمريكية ضد النظام العراقي ليوجه بذلك طعنة أخرى غادرة في مواجهة العراق الذي وفر له الأمن والحماية على مدار سنين طويلة مضت،

عبر عمليات تنسيق مع القوات الأمريكية انسحب على أثرها ‹مجاهدو خلق› من معسكراتهم القريبة من مطار بغداد بنحو ٢٥ كيلومترًا، بعد أن سلموا معسكراتهم السابقة للقوات الأمريكية؟ رغم كل هذه التساؤلات إلا أن ما حدث يوم السادس من أبريل / نيسان ٢٠٠٣ هو أن القوات الأمريكية تمكنت من الوصول إلى ‹مطار صدام الدولي› وبالقرب من المطار حيث توجد قرية ‹الرضوانية› التي تضم عددًا من القصور الرئاسية، ويتواجد بالقرب منها لواءان عراقيان مجهزان بأحدث أنواع الأسلحة وفي مقدمة مهامهما توفير الحماية الخاصة، وحاول آمر اللواء الأول ويدعى «اللواء محمد مصطفى عزيز» الاتصال بقيادته إلا أن محاولاته باءت بالفشل فاستعاض عن ذلك بالتصرف التلقائي وقام بتحريك قواته، وافتعل برقية حرك بها القوات تحمل رقم ٧٦/أ، وحدد ساعة الإنشاء أو التحرك ٧,٣٥ مساء، وحملت البرقية توقيع «صدام حسين» ثم سرعان ما بعث بها إلى آمر اللواء الثاني وبمقتضى ذلك الأمر تحركت قوات اللواءين، حيث قامت بعملية التفاف عكسية خلف المنطقة المكشوفة بالقرب من المطار وهي منطقة «بساتين»، حيث بدأت تلك القوات معركة عنيفة ضد القوات الأمريكية في الساعة ٨,٤٥ من مساء هذا اليوم تكبد فيها الأمريكان نحو أربعمائة قتيل فيما استُشهد نحو ١٥٠٠ من الضباط والجنود العراقيين.. وقيل إن اللواء «محمد مصطفى عزيز» قائد اللواء العراقي الأول وقع في أسر القوات الأمريكية، فقد أطلقوا على هذه المعركة ‹معركة الليلة السوداء› والتي كانت واحدة من أخطر المعارك التي واجهت الأمريكيين الذين تمكنوا من التغلب على العراقيين وواصلوا سيرهم نحو قلب العاصمة بغداد، رغم إعاقة إحدى الفرَق من المقاتلين العراقيين تقدمهم عندما واجهوهم ببطولة غير مسبوقة على جسر محمد القاسم خاصة في المنطقة التي تعلو الساحة التي يقع بها جامع أم الطبول، في وقت كان وزير الإعلام العراقى الأشهر محمد سعيد الصحاف يجمع حوله المراسلين العرب والأجانب ليؤكد لهم صمود القوات العراقية في مواجهة الطغاة الأمريكان أو كما كان يسميهم (العلوج بتعطيش الجيم) قبل أن يفر هاربًا من العراق.

وبعيدًا عن نظرية المؤامرة والخيانة التي راجت في تلك الفترة ونسجت حول وقائعها الكثير من القصص، متناولة أسماء لقادة كبار بالجيش العراقى اتهمتهم تسريبات إعلامية ببيع العراق إلى الأمريكان والتعجيل بهزيمة الجيش من خلال إفشاء الخطط العسكرية والخطط البديلة التي كانت معدة لمواجهة القوات الغازية، إلا أن الوقائع على الأرض تؤكد أن ما جرى كان نتيجة طبيعية لما مر به العراق قبل دخول القوات الأمريكية إلى قلب بغداد بثلاثة عقود حيث أخذت المشكلات السياسية، خاصة كيفية إدارة الحكم وطبيعة القيادة تمثل عامل ضغط على المجتمع، ورغم استمرار النشاط الاقتصادي العراقي في الصعود بجهود متواصلة، إلا أنه بدأ بالانحدار السريع مع الدخول في حرب السنوات الثماني (١٩٨٠-١٩٨٨) ضد إيران، التي كانت ضحاياها البشرية حوالي مليون شخص من القتلى والمعوقين والأسرى، وبلغ النظام السياسي حافة الانهيار مع غزو الكويت وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) التي تُوِّجت بالحصار الاقتصادي الدولي القاسي، والحصار الذي التزمت به غالبية الأنظمة العربية إرضاء للولايات المتحدة. كانت كل مرحلة من المراحل السياسية للدولة العراقية تشكل هدرًا فكريًا وإداريًا وبشريًا وماديًا في مواجهة التنمية المجتمعية، وذلك نتيجة ما يرافقها من تصفيات وعزل وتهجير الكفاءات والخبرات وإحلال عناصر غير مدربة من منطلق الولاء قبل الكفاءة وإلغاء الأفكار والخطط السابقة، كما كان الجيش العراقى مكونًا من وحدات يائسة ليس لها قيادة مركزية إذ أمر بعض القادة جنودهم بعدم القتال فيما جرى إخفاء الطائرات المقاتلة العراقية بأمر من صدام، بجانب أن الرادارات والبطاريات كانت معطلة أو تعمل بنصف طاقتها.

وأذكر أنني التقيت ضابطًا عراقيًا شابًا من أهل الجنوب في الأسبوع الأول من مارس/آذار عام ٢٠٠٣، أي قُبيل بدء العمليات العسكرية لغزو العراق بحوالي أسبوعين خلال عودتي إلى بغداد قادمًا من العاصمة الأردنية عمان عبر الطريق البري الذي يمر بمحافظة الأنبار الغربية وسألته «ماذا سوف يفعل هو ورفاقه عند

بدء القتال ؟» وكانت إجابته واضحة وصريحة وصادمة في وقت واحد، قال الضابط الشاب بدون تفكير: «عندما تنطلق الرصاصة الأولى لن تجد من يرد عليها لأننا سوف نخلع الزي العسكري ونعود إلى أهالينا.. لن ندافع عن صدام حسين ونظامه.. يكفي ما جرى لنا وسنتركه ليواجه مصيره ويدافع عن أملاكه، أما نحن فليس لنا في العراق شيء ندافع عنه».

وبالفعل هذا ما جرى رغم الصمود الأسطوري في بداية المعركة؛ خاصة عند قرية «أم قصر» التي تقع في أقصى جنوب العراق والتي خاضت قتالاً شرسًا استمر بضعة أيام، ووفقًا للعسكريين العراقيين الذين التقيتهم في بغداد قبل الحرب إبان مهمتي الأولى بالعراق فقد كانت الخطة التي وضعها صدام وأصبح كل عراقي على علم بها هي أن القوات الأمريكية عندما تحاول دخول بغداد سيدمرها في حرب الشوارع؛ لكن أحدًا من الضباط والجنود لم يكن يثق بهذه الخطة التي ثبت فيما بعد فشلها، لأن العراق كان مهيأ لنهاية عصر وبداية عصر جديد رغم كل ما يحيط بهذا الأمر من مخاوف ورهانات غير مضمونة ؛خاصة بعد تجربة عام ١٩٩١ التي انقلبت فيها محافظات الجنوب الشيعي على نظام صدام حسين الذي أوشك على الانهيار بعد حربه الخاسرة في الكويت وعودة جيوشه مهزومة منهارة، إلا أنه سرعان ما قضى على هذه الثورة التي يطلق عليها الشيعة « الانتفاضة الشعبانية» والتي جرى خلالها إعدام المئات من الأشخاص وتدمير عدد كبير من المدن والبلدات التي شاركت فيها، وعاد النظام أقوى مما كان عليه بفعل قبضته الحديدية وأساليبه القمعية.

وكشف لي أحد قادة الجيش العراقي السابق أنه جمع من تبقى من جنوده في صباح السابع من أبريل/ نيسان وكانوا مرهقين ومتعبين جدًا، في وقت كان فيه الطيران الأمريكي يقصف والقوات الأمريكية تتقدم والجيش العراقي يتلقى أوامر بمواصلة القتال،وعندما أصبح واضحًا فقدان السيطرة من جانب الجيش العراقي أصدر أمرًا

لجنوده بالانسحاب لأن بقاءهم يعني موتهم ، موضحًا أن القوات العراقية انهارت من الداخل في الأيام الأخيرة من الحرب حيث فر الجنود من وحداتهم ورفض الضباط دفع جنودهم إلى موت أكيد على أيدي تكنولوجيا متفوقة للقوات الأمريكية.. فيما أكد قائد آخر إن ٧٠ بالمائة من جنوده لاذوا بالفرار في الثالث من أبريل، مشيرًا إلى أنه أدرك عدم وجود أية فرصة بالفوز فتركهم يذهبون.

وفسر لي أحد القادة السابقين كيف أن انهيار الجيش العراقي لم يكن بسبب الضربات الأمريكية فحسب، لكن بسبب طريقة بناء الجيش وانعدام الثقة والممارسات القمعية خاصة بعد أن خسر صدام حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث فقد ثقته بجيشه النظامي وبدأ ببناء قوات متخصصة تعمل خارج نطاق الجيش النظامي، حيث خلق جيوشًا صغيرة لحماية عشيرته ومصالحه؛ لأنه كان خائفًا من أن يتمرد الجيش النظامي عليه وكان يكلفهم بواجبات يصعب إنجازها ثم يغدق عليهم الهدايا، ما جعلهم يزودونه بتقارير مبالَغ فيها وكاذبة.

كما كشف أحد كبار الضباط بوزارة الدفاع العراقية خلال الحرب يحمل رتبة لواء ركن، أن وزارة الدفاع مُنعت من التخطيط وإدارة معركة بغداد رغم أنها هي المعنية بذلك، قائلاً:«لم يُسمح لوزارة الدفاع أن تخطط للدفاع عن بغداد ولا أن تدير معركتها لذلك كان دور الوزارة ثانويًا وأوكلت هذه المهمة إلى الحرس الجمهوري، وكان يشرف على الحرس الجمهوري ويقوده قُصَيّ نجل الرئيس السابق وهذا الرجل لم يكن عسكريًا إنما هو خريج كلية القانون».

وتابع قائلاً:«قبل أكثر من سنة من الحرب أعدت وزارة الدفاع العدة وحولت مدن العراق إلى وضع يسهل الدفاع عنه من ناحية التعبئة والإعداد على الأرض وتهيئة مواضع دفاعية متعاقبة وتوزيع أكداس العتاد ومواد تموين القتال، ووضعت الخطط الدفاعية للدفاع عن جميع مدن العراق وحسبت حسابات كثيرة ،من ضمنها التخلي

عن بعض المدن ذات الأهمية الثانوية والتركيز على الدفاع عن المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية المهمة وحسب أهمية هذه المدن، وقُسِّم العراق إلى مناطق، لتلافي حالة انقطاع الاتصالات وتم تعيين قادة لهذه المناطق؛ ولكنهم لم يكونوا قادة عسكريين إنما كانوا يتمتعون بصفة سياسية».

وأضاف «هناك مبدأ عسكري هو أنه يجب عدم زج الوحدات قبل تنظيمها وتدريبها وتهيئة الإسناد الإداري والناري لها، فعندما لا تكون هذه الأمور مهيأة تجد الوحدة العسكرية نفسها في حرج ولا تتمكن من أن تؤدي واجبها وهذا ما حصل. إن القوات المهاجمة تقدمت من محاور لا توجد فيها الوحدات بكثافة واستفادت من قدراتها على الاستطلاع؛ كذلك كان لديها متعاونون بشكل كبير من خارج العراق أو داخله، والوحدات العسكرية للحرس الجمهوري وجدت نفسها مشلولة ولم تتمكن من تأدية دورها في الدفاع عن بغداد، ووزارة الدفاع كانت ممنوعة من قِبل القيادة السياسية أن تدير معركة بغداد».

وشدد على أن هناك أسبابًا أخرى أدت إلى هذا الانهيار السريع، وهي ضعف الأداء والإهمال والتقصير في أمور كثيرة منها ضعف القيادة، وعدم تهيئة مواضع دفاعية بشكل صحيح وعدم تهيئة مسرح العمليات بشكل صحيح وهذا أدى إلى إرباك الوضع العام، وتساءل « كيف يقاتل الجندي الذي لا يوجد لديه موضع للقتال؟ إذا لم تكن منظومة موانع أمامه كيف يقاتل؟ إذا لم يوجد إسناد ناري كافٍ له كيف يقاتل؟ إذا لم يكن إسناد إداري ولا توجد خطة واضحة كيف يقاتل؟ وحتى الوحدات التي تأتي للتعزيز تتنقل في تلك الظروف الصعبة وتقطع مئات الكيلومترات وتصل إلى بغداد ولا تجد مكانًا تقاتل فيه، فهذا أدى إلى إرباك وضعف في الأداء».

وأشار إلى أن ما حصل من تناقضات في القيادة ومنع القادة العسكريين المحترفين من أداء دورهم يعود إلى أسباب أمنية؛ لأن صدام كان يخشى من الانقلاب العسكري لذلك لم يقوموا بواجباتهم الرئيسة في الدفاع عن بغداد، وقال: «إن الحرس الجمهوري

لم يكن له قائد وهو تشكيلة غريبة علينا كعسكريين». وأضاف: «كان للحرس الجمهوري رئيس أركان وعين قصي النجل الأصغر لصدام مشرفًا عليه باعتباره القائد، وحسب معلوماتي أن رئيس الأركان لا يمتلك القرار الحقيقي للتصرف بالحرس وإنما القرار الحقيقي بيد المشرف وهو رجل مدني يمتلك خبرات قليلة. وفي تقديري أن الحرس الجمهوري لم تتوافر له القيادة المناسبة ولم تُهيأ له الظروف المناسبة للدفاع عن بغداد، ووزير الدفاع لم يكن يمتلك الصلاحيات اللازمة ولا يستطيع أن يصدر أمرًا يتعارض مع توجيهات قائد المنطقة الجنوبية علي حسن المجيد أو قائد المنطقة الشمالية عزة الدوري أو غيرهم؛ لذلك فإن القادة العسكريين كانوا مقيدين ومهمشين».

وواصل حديثه قائلاً «:حسب علمي أبلغ قُصي وزير الدفاع بأن الدفاع عن بغداد مهمة الحرس الجمهوري، وأن وزارة الدفاع ما عليها إلا أن تكون متفرجة في هذا الجانب»، مشددًا على أن وزارة الدفاع كانت على ثقة أن الإجراءات المناسبة لم تُتخذ للدفاع عن بغداد.

وعن معركة المطار التي اعتُبرت بداية الانهيار، قال: «في وزارة الدفاع ومنذ الأيام الأولى قلنا لهم (القيادة) إن أول هدف سيُهاجم في بغداد هو المطار الدولي ،وكان لدينا وضوح تام بهذا الموضوع لأننا كنا نضع أنفسنا مكان المهاجم».

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح الحملة الأمريكية في إحداث انهيار خاطف وسريع هو ما اعتمدته الإدارة الأمريكية من خطط سياسية وإعلامية؛ بالإضافة إلى الحرب النفسية مثل البدء في حشد القوات العسكرية الأمريكية وتكثيفها في المناطق المحيطة بالعراق، والعمل على تحسين وتوسعة القواعد الأمريكية في بعض دول المنطقة لاتخاذها مركزًا للقيادة عند اندلاع الحرب مثل (قاعدة العديد في قطر)، ونشر أخبار الحشد في وسائل الإعلام كاستعراضٍ للقوة حتى يُحْدث ذلك الأثر النفسي والمعنوي على الحكومة والشعب العراقيين، وتعمُّد تسريب عشرات السيناريوهات العسكرية التي تتناول: خطط الحرب، وتفاصيلها، والقوات التي ستشارك فيها، والقواعد التي

ستنطلق منها، والمحاور التي ستعمل عليها، وأنها ستكون حربًا غير مسبوقة... إلى آخر هذه التهديدات التي كانت تهدف إلى شغل القيادة العراقية في تفاصيل جزئية وهمية عن الخطة الرئيسة للحرب وإشعارها بالعجز التام عن المواجهة، بالإضافة إلى الإعلان بين الحين والآخر عن بعض أسلحة الترسانة الأمريكية التي تزمع الإدارة استخدامها في العراق، والإسهاب في الحديث عن قدراتها وإمكاناتها غير المحدودة على التدمير والإبادة، فضلًا عن الأسلحة ذات الدقة المتناهية في التصويب والوصول إلى أهدافها المحددة وتدميرها دون غيرها من الأهداف.. ومن النماذج التي أثارت الإدارة الأمريكية حولها ضجيجًا إعلاميًا مقصودًا، (قنبلة الانفجار الهوائي الهائل) (MOAB)، أو ما أسمته (أمّ القنابل)، حيث دعت وزارة الدفاع الأمريكية وكالات الأنباء لحضور تفجير تلك القنبلة لأول مرة في ٢٠٠٣/٣/١١، ومشاهدة ما تُحْدثه من آثار عند انفجارها تتعادل مع ما أحدثته قنبلة هيروشيما من دمار عند إلقائها على اليابان. وحفاظًا على تحقيق عنصر المفاجأة التكتيكية على العدو عند بدء الحرب، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها لن تستخدم هذه القنبلة في حربها على العراق لأن المصانع الأمريكية لم تصنع من (أم القنابل) سوى قنبلة واحدة هي التي تم تفجيرها في ذلك الزخم الإعلامي الدعائي الهائل للقدرات العسكرية الأمريكية، وهو ما كذبته وقائع الحرب فيما بعد، حيث تم استخدام هذه القنبلة في قصف أكثر من موقع داخل العراق أثناء القتال. كما كان لإلقاء المنشورات على القوات العراقية وخصوصًا في مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق لتحذيرها من الاستجابة لأوامر القيادة العراقية أثره البالغ، ففي ٢٠٠٢/١٠/٢٩ قامت الطائرات التابعة للقوات الأمريكية البريطانية، التي تتولى أعمال الحظر الجوي على العراق، بإلقاء طُنَّين من المنشورات فوق جنوب العراق، لتحذير القوات العراقية من استخدام أسلحتها ضد القوات الأمريكية ودعوتها إلى الثورة على قادتها، وعدم تنفيذ أوامرهم، فقد أعلن الجيش الأمريكي يوم ٢٠٠٣/٣/١٩ وقبل ساعات فقط من بدء الحرب بأنه أسقط ما يقرب من مليوني منشور على العراق ليصل إجمالي ما أسقط على العراق من منشورات خلال مرحلة

ما قبل الحرب، (١٧) مليون منشور استهدفت (٢٩) موقعًا عسكريًا ومدنيًا في جنوب شرقي البلاد، تدعو الجيش العراقي إلى الامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو إشعال حقول النفط، وتهدف هذه المنشورات وفقًا لما قاله مسؤولون في البنتاجون إلى «إقناع القوات العراقية في جنوب العراق بالوقوف على الحياد عندما تجتاح القوات التي تقودها الولايات المتحدة جنوب العراق من الكويت في اتجاه حقول النفط حول مدينة البصرة في طريقها إلى العاصمة بغداد، والتعليمات الموجهة للقوات العراقية محددة، ومن بينها ترك أبراج دباباتهم فيٍ وضع عكسي، والتخلّي عن عرباتهم المدرعة أثناء عودتهم إلى الثكنات» وهو ما يؤكد أن السيطرة على حقول النفط كانت على قائمة الأهداف غير المعلنة من الحرب الأمريكية على العراق.

وكان استقبال الرئيس الأمريكي وفدًا من المعارضة العراقية بالبيت الأبيض في (٢٠٠٣/١/١٠)، رسالة واضحة إلى الحكومة العراقية بالإعداد للمرحلة المقبلة التي لن تكون حكومة صدام حسين في الحكم، وقد تأكدت هذه الرسالة عندما أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض (آري فلايشر) بأن الهدف من اللقاء هو «أن الرئيس بوش يريد أن يتحدث معهم عن آماله وأحلامه بشأن مستقبل عراق حرّ يكون متوحدًا وديمقراطيًا، وأنه (بوش) سيطلب آراءهم عن مستقبل العراق وإصلاح العراق» وكان هذا الأمر يعني تصعيد الضغط النفسي على الحكومة العراقية وكسب ودّ الشعب العراقي.. وقد ركّزت الإدارة الأمريكية على هذا الأسلوب خلال الساعات الأخيرة التي سبقت بدء الحرب على العراق، والذي ظهر جليًا في خطاب (اللحظة الحاسمة) الذي ألقاه الرئيس الأمريكي يوم الإثنين ٢٠٠٣/٣/١٧؛ حيث توجه إلى الحكومة العراقية مهددًا بقوله: «على صدام حسين وأبنائه أن يغادروا العراق في غضون ٤٨ ساعة. وسيؤدي رفضهم إلى بدء نزاع عسكري في الوقت الذي نختاره»؛ بينما يتودد الرئيس في الخطاب نفسه إلى العراقيين بالقول: «إذا بدأت حملة عسكرية فإنها ستكون موجهة ضد الرجال الخارجين على القانون الذين يحكمون بلادكم، وليست ضدكم».. ويتابع الرئيس خطابه محاولًا استقطاب الشعب العراقي بتقديم المساعدة

والوعود بمستقبل زاهر، حيث يقول: «.. وما إن يسحب التحالف السلطة منهم (الحكومة العراقية)، سنوفِّر الأغذية والأدوية التي تحتاجونها. سنقضي على آلة الترهيب، وسنساعدكم على بناء عراق مزدهر وحرّ؛ ولن يشهد العراق الحر حروبًا عدوانية على جيرانكم، ولا مصانع للسموم، ولا عمليات إعدام للمُنشقِّين، ولا غرف تعذيب، ولا غرف اغتصاب. سيرحل الطاغية قريبًا، ويوم تحرُّركم قد اقترب».. وعلى النحو نفسه، ذهب الرئيس الأمريكي يخطب ودَّ القوات المسلحة العراقية ويحرضها على قيادتها، حيث جاء في الخطاب قوله: «أحض كل عنصر في القوات العسكرية العراقية، وفي أجهزة الاستخبارات في حال وقوع الحرب ألاَّ تقاتلوا في سبيل نظام، إنه يُحتضَر، لا يستحق أن تضحوا بحياتكم من أجله». ويتابع محذرًا: «..على كل العسكريين العراقيين والموظفين المدنيين أن يصغوا جيدًا إلى هذا التحذير: في حال وقوع أي نزاع فإن مصيركم رهن بتصرفاتكم، لا تدمروا آبار النفط وهي ثروة يملكها الشعب العراقي، لا تذعنوا لأي أوامر باستخدام أسلحة دمار شامل ضد أي كان بمن فيهم الشعب العراقي، ستتم محاكمات بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ستتم معاقبة مجرمي الحرب، ولن ينفع القول: لقد كنت أتبع الأوامر لا أكثر». ولاشك أن هذه الأساليب التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في حربها النفسية على العراق قبل بدء الأعمال العسكرية، أحدثت أثرًا بالغًا في الجبهة الداخلية العراقية، التي كانت في أسوأ حالاتها المعنوية جراء ما كانت تتعرَّض له من ضغوط داخلية، فضلًا عن الضغوط الخارجية التي تمثَّلت في الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب لأكثر من اثني عشر عامًا، عانى العراقيون خلالها ويلات الفقر والعَوَز والمرض والتخلُّف، الأمر الذي بدا واضحًا لكل من تابع الحرب على شاشات الفضائيات التي نقلت مشاهد الفرحة التي علت وجوه غالبية العراقيين عندما دخلت القوات الأمريكية والبريطانية المدن العراقية، إذ إن دخولها كان يعني انتهاء الحكم العراقي، وإن كان الوجه الآخر لهذا الدخول هو احتلال العراق الحر أرضًا وشعبًا من قِبَل قوات استعمارية أجنبية.

وقد استخدمت الإدارة الأمريكية أسلوب الشائعات بشكل مكثف في بداية الحرب، ولكنها سرعان ما تراجعت عنه وحصرته في أضيق نطاق ممكن، بعدما كادت أن تُفقد المتحدثين الرسميين باسم الإدارة الأمريكية مصداقيتهم لدى الصحفيين والمراسلين، فضلًا عن الرأي العام الأمريكي والعالمي، وخصوصًا بعدما نجح الإعلام العراقي في كشف زيف هذه الشائعات وفضح ما فيها من كذب. ومن أبرز الشائعات التي روَّجت لها الإدارة الأمريكية أثناء الحرب هو الإعلان عن مقتل الرئيس العراقي يوم ٢٠٠٣/٣/٢٠، جراء القصف الجوي المكثف على أحد القصور الرئاسية التي أكّدت الاستخبارات الأمريكية تواجده بها أثناء القصف. وقد كُذِّبت هذه الشائعة بظهور الرئيس العراقي في اليوم الأول للحرب على شاشات التلفاز وتوجيهه خطابًا للشعب العراقي يحثه على المقاومة والتصدي للغزاة، كما تكررت الإشاعة نفسها قُبيل سقوط بغداد تمهيدًا لعمليات استسلام واختفاء القيادات والقوات العسكرية العراقية من بغداد. كما تم الإعلان عن هروب نائب رئيس الوزراء (طارق عزيز) وعن مقتل بعض رموز الحكومة (طه ياسين رمضان، وعزة إبراهيم، وغيرهم)، وجاء التكذيب بظهور الشخصيات القيادية التي أُشيع عنها الهروب والقتل على شاشات التلفاز. كما أعلنت عن سقوط (أم قصر) و (الفاو) في اليوم الثاني من بدء المعارك، بينما لم يتم سقوطها إلاَّ في اليوم السادس، بالإضافة إلى إعلان الجنرال البريطاني (لوكوود) من مركز السيلية عن استسلام فرقة عراقية وأسر قائدها ويدعى (الفريق/ وليد حمد توفيق) بمنطقة البصرة، وبعد دقائق ظهر القائد العراقي على شاشات التلفاز ليعلن أنه عائد لتوِّه من معركة قتل فيها أربعة جنود بريطانيين. كما أشاعت القيادة الأمريكية أن هناك فرَقًا ضمن التكوين التنظيمي للجيش العراقي تسمى «فرق الموت»، وأن مهمتها هي قتل أي عراقي يقوم بالاستسلام لقوات العدو، بالإضافة إلى الزعم بأن القيادة العراقية ستقوم بمذابح جماعية ضد المدنيين من الشعب العراقي عن طريق (فدائيِّي صدام)، وذلك لاستخدام هذه المذابح للتأثير على الرأي العام العالمي لوقف الحرب، وقد روَّج هذه الشائعة كبير المتحدثين باسم القيادة المركزية

الأمريكية (جيمس ولكنسون) مشيراً إلى أن الرئيس العراقي قد أمر بتجهيز زيّ مماثل في جميع تفاصيله للزي الذي ترتديه القوات الأمريكية والبريطانية، على أن تقوم قوات (فدائيِّي صدام) بارتدائه وارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين العراقيين، والزعم بأنها قد ارتُكبت من قِبل القوات الأمريكية والبريطانية. ولم يشر (ولكنسون) كيف حصلت القيادة المركزية على هذه المعلومات عن نوايا صدام.

٤ -الحواسم .. هزيمة من الداخل:

أفاق الشعب العراقي من ذهول (الصدمة والرعب) ولم تكن سحب الدخان قد انقشعت بعد ولم ينطفئ لهيب الحرائق، وهو يحاول التعرُّف على خسائره من ضحايا الحرب، ومع شعب العراق أفاقت جماهير الشعب العربي والشعوب الإسلامية وهي ترزح تحت أثقال ركام الانهيار المباغت للعراق (عراق صدام حسين وحزب البعث)، بينما كرست المشاهد التي بثتها فضائيات العالم ما جرى من تفتيت للجبهة الداخلية العراقية وتمزيقها، وظهور كل تناقضات مكوناتها وانهيارها وانكسارها، لتبدأ موجة من ردود الأفعال المريبة النابعة من رغبة البعض في محاسبة (أعداء الداخل)، حيث تفجَّر الغضب الكامن في أعماق النفوس، نتيجة ممارسات نظام صدام حسين عبر سنوات طويلة كان خلالها شعب العراق هو الضحية الأولى، مرة عندما تحكَّم في مقاديره نظام شكَّل ثغرات عميقة في الجبهة الداخلية، ومرة عندما زجَّه في حروب يمكن وصفها (بالعبثية)، ومع نجاح الولايات المتحدة في احتلال البلاد يكون التاريخ العراقي الحديث قد كرر نفسه، ولكن على نحو أسوأ مقارنة بفترة الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق وما سبقهما من وقائع تاريخية واكبت الأزمات الكبرى والانهيارات والغزوات التي تعرض لها العراق (وهي كثيرة).

فقد واجه العراق بعد سقوط الحضارة البابلية لقرون عديدة مختلف أشكال الاحتلال الأجنبي وتدهور الحياة الاجتماعية، ومع ظهور الإسلام وتحرير البلاد ودخولها الدين الجديد، نهض العراق من جديد وعاش تغيرات فكرية واجتماعية

واقتصادية جذرية على مدى ستة قرون، وأصبح في عصر ازدهار الدولة العربية الإسلامية مركزًا متقدمًا للحضارة العالمية.. فيما مرَّ المجتمع العراقي منذ سقوط الخلافة العباسية ١٢٥٨ م بفترة انحطاط دامت زهاء ستة قرون حتى منتصف القرن التاسع عشر، حتى شهدت البلاد بصيصًا من الفكر الحضاري الجديد، وشيئًا من وسائل الحضارة الحديثة القادمة من الغرب ببطء شديد. اقترنت هذه الفترة باندثار الحضارة السابقة والانحطاط الاجتماعي وسيطرة قيم بعيدة عن التحضر وركود المجتمع العراقي وتراجعه الحضاري، ومن دون أن يشهد أي خطوات إصلاحية تُذكر، كما واجهت البلاد منذ سقوط بغداد ومن ثَم وقوعها تحت السيطرة العثمانية ١٥٣٤ م مختلف أشكال الغزوات الخارجية،علاوة على الحروب الطائفية (الفارسية-التركية) الطويلة المتقطعة من أجل السيطرة على العراق (سيطرة شيعية فارسية أو سيطرة سُنية تركية)، مع ما صاحَبها من تعميق الانقسام والتناحر الطائفي بين أغلبيته المسلمة.

ومع دخول البلاد القرن الثامن عشر بلغ الانحطاط أسفل درجاته، مقابل انتعاش سلطة القبائل الرحَّل، وانتقال زمام الحكم فعليًا من الحكومة إلى أيدي رؤساء الاتحادات القبلية، وهنا غاب الوعي الوطني في أفكار وممارسات العراقيين، ولم يشعروا بانتمائهم إلى مجتمع واحد في ضوء الانتماءات الفرعية التي سادت. والحقيقة أن بغداد شهدت انحطاطًا مماثلاً بعد انهيار الدولة العراقية في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ تمثل في هجوم من داخلها خاصة بالنسبة للمناطق الفقيرة، وإن كانت هناك شواهد على أن أبناء عوائل ثرية ومعروفة شاركوا في أعمال السلب والنهب التي جرت على نطاق واسع وأطلق العراقيون عليها اسم « الحواسم » والبعض منهم كان في السلطة أو متعلقًا بأذيالها وقتها، ويبدو أن ما حدث كان يجرى الإعداد له قبل فترة من انهيار النظام حيث إن للعراقيين تجربة سابقة عام ١٩٩١ في المحافظات الجنوبية خاصة والكويت أيضًا ولما اقترب الأمريكان من بغداد عرفوا ما سيحدث فاستعدوا له بهدف الحصول على الغنائم ، وفي الوقت نفسه كانت هناك فتاوى سرية من رجال الدين وأشباه رجال

الدين أجازت للفقراء الاستيلاء على ما يريدون وتصيُّد الغنائم التي يعتبرونها حقًا مسلوبًا لهم. وفي مدينة الموصل التي تبعد حوالى ٤٠٠ كم شمال بغداد وهي عاصمة محافظة نينوى كان للأكراد دور كبير في هذا الأمر، وتقول بعض الروايات إن المعارض الشهير مشعان الجبوري الذي نصَّب نفسه محافظا كان يراقب ما يجري دون أن يحرك ساكنًا، بل إنه أهدى للأكراد معدات الفيلق الخامس التابع للجيش العراقي السابق،والحقيقة أن صورة الغوغاء أو ما أطلق عليه النظام السابق « الغدر والخيانة» عام ١٩٩١ كانت ماثلة أمام الجميع منذ وقت مبكر، عندما انطلقت الجماهير الثائرة ضد الجيش العراقي المهزوم العائد من غزوته الفاشلة لاحتلال الكويت في نهب كل ما وجدوه في طريقهم.

ويروي لى صديق من أهل الجنوب وهو سامرَّائي سني كان يعيش في مدينة العمارة عاصمة محافظة ميسان (٣٦٦ كم جنوب بغداد) على الحدود مع إيران أنه كان وقتها في العمارة، وقام أصحاب المتاجر الكبيرة بإخلاء محالهم من البضائع قبل أسبوع من بدء الحرب الأمريكية على العراق نظرًا لخبرتهم بما جرى عام ١٩٩١، بينما تولت عصابات منظمة كانت تتجول عملية الاستيلاء على السيارات التي تجدها بالشوارع وبيعها على الحدود مع إيران.. فيما هجمت على المدينة العشائر التي تقطن المناطق الريفية والأهوار وراحت تعيث فيها فسادًا؛ ولكن الملاحظ- وهذا يجب أن يُوثَّق -أنه لم يكن هناك قتل أو اعتداء على الأموال الخاصة وإنما الأمر كان مقتصرًا على دوائر الدولة وسياراتها، ولم يتم الاستيلاء على منزل عائد لأي شخص مهما كانت درجته الحزبية أو موقعه في نظام صدام حسين، بل إن العديد من القيادات المرتبطة بصدام بقوا في منازلهم لما يقارب الشهر حتى بدأت الاغتيالات بعد دخول عناصر قوات بدر، وهي الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية من إيران حيث كانت تقيم هناك منذ الثورة الإسلامية التي قادها الإمام الخومينى عام ١٩٧٩، وكانت عدوًا لدودًا للعراق ونظام صدام حسين.

أما في بغداد فكانت عمليات السطو بعضها منظم والآخر عشوائي، حيث قادت جماعات تمثل أجنحة عسكرية ومليشيات لواجهات سياسية جاءت مع الغزو الأمريكي، عمليات السطو على دوائر الدولة والقصور الرئاسية والسيارات التي كانت كل من أربيل والسليمانية بإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي أسواقًا واسعة لبيعها وشرائها وتسجيلها من جديد.. فيما تولى أبناء المناطق الشعبية الفقيرة مثل مدينة الصدر والشعلة وغيرها الاستيلاء على ممتلكات رحل سكانها المرتبطون بالدولة، كما قاموا بالاستيلاء على البيوت الخاصة بالمسؤولين الكبار فقط .. إلا أن العصابات ومجموعات المجرمين الذين كانوا ينتظرون لحظة غياب سلطة الدولة ،فقد كانت خزائن البنوك مرتعًا لهم نهبوا كل ما وجدوه فيها.

ولعل الزائر لبغداد يمكنه ببعض التيقن والملاحظة أن يكتشف تواجد مبانٍ كبرى، تقطنها عائلات ذات مستويات مادية وأخلاقية لا تتوازن مع طبيعة المكان أو المنطقة الراقية التي تقع بها تلك المباني، وعندما يُتساءل لماذا هذا التناقض بين طبيعة المكان وطبيعة السكان،يأتي الرد سريعًا « إنهم الحواسم» وهم مجموعات بسبب انتمائهم للمذهب الشيعي تمكنوا من احتلال تلك المباني التي يعود غالبيتها للدولة أو مؤسسة الرئاسة وأجهزة الأمن الخاص، بينما يعود بعضها لعراقيين غادروا بلدهم تحت وطأة الخوف والتهديد وموجة القتل التي أعقبت انهيار نظام صدام حسين.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما تتجول في شارع أبو نواس الموازي لنهر دجلة من الجهة الشرقية « الرصافة» تجد أحد المباني الشاهقة التي تجاور وزارة الاتصالات العراقية وقد احتلته عائلات بالكامل وتقيم به منذ أبريل ٢٠٠٣ ،وكان هذا المبنى مُعدًا ليكون أحد مقرات الأمن الخاص وقد تم بناؤه بتكلفة مالية ضخمة على أحدث طراز، إلا أنه جرى تقسيم طوابقه التي تتجاوز العشرة إلى وحدات سكنية يقيم بها معدمون؛ ناقلين معهم أنماط حياتهم وسلوكياتهم التي لا تتناسب مع طبيعة المكان الراقي الذي يقع به المبنى، وغير بعيد عن هذا المكان تتواجد مساكن موظفي

القصر الرئاسي على شاطئ نهر دجلة وقد غادرها ساكنوها الأصليون، وهم موظفون عاديون في قصور صدام وقد احتل عددًا كبيرًا منها معدمون فقراءُ واتخذوا منها مأوًى لعائلاتهم، وتنتشر تلك الظاهرة في مناطق عديدة من العاصمة بغداد. والغريب في الأمر أن من يستولي على تلك المباني ووحداتها التي أصبحت سكنية يتعامل معها على أنها ملك خاص ويقوم بتأجيرها أو بيعها، حيث صار أمرًا عاديًا أن يتم عرض «شقة في الحواسم بمنطقة.....» للبيع أو الإيجار بنفس نظام الملكيات العادية.

وفي محافظة البصرة التي كانت تسمى « عروس الجنوب» باعتبارها أحد أهم مراكز الفنون بالعراق، ومنها الشاعر العراقي الرائع بدر شاكر السياب الذي يتنازع ريادة الشعر الحر مع مواطنته نازك الملائكة والشاعر المصري الكبير صلاح عبد الصبور، ومنها عبقري اللغة العربية مؤسِّس علم العَرُوض وواضع أول معجم عربي، الخليل بن أحمد الفراهيدي وفيها نشأت وانتشرت أنواع الموسيقى والغناء والفرَق الفنية- لم يكن الحواسم طوفانًا من البشر فقط تواجدوا في غير أماكنهم، بل جلبوا معهم قطعانهم من الماعز والأغنام والحمير تسرح وتمرح في قلب المدينة وفي شوارعها وأسواقها، جلبوا قطعان الجاموس إلى ضفاف شط العرب (الجاموس هو أكبر حيوان يدمر الأرض تمامًا كالفيلة في مزارع أفريقيا)، حيث احتلت تلك القطعان من البشر الحدائق والبستاتين والمتنزهات.

والمعروف أن سكان البصرة الأصليين ناس مسالمون طيبون ينشدون الوداعة والسلام ويتجنبون المشاكل والمنازعات، وإذا حدث نزاع أو شجار- وقليل ما يحدث هذا- يلجئون إلى مركز الشرطة والقضاء والمحاكم لتطبيق القانون في حلها، وهذا ما يفعله البشر المتحضرون في العالم المتمدن والمتقدم وهذا ما كان يجري في القرن العشرين وما تربَّى عليه أهل البصرة. ولكن هذه الموجات من البشر التي اجتاحت البصرة قبل وأثناء الاحتلال لم تجلب الخراب والدمار وقطعان الماعز والجاموس والحمير فقط، بل جلبت ما هو أخطر: جلبت أمراضها الاجتماعية وعاداتها المتخلفة

وفرضتها على السكان الأصليين وحل القانون والعرف العشائري، (والكَوامة، والفصل، والعطوة، والتهديد بالسلاح واستخدامه) محل مركز الشرطة والحاكم والقانون والقضاء في حل المنازعات والمشاكل.

سألت أحد سكان هذه «الحواسم» خلال مهمتي الثانية بالعراق والتي بدأت منتصف عام ٢٠٠٦: أليس حرامًا من الناحية الدينية هذا النهب والسلب الذي جرى بعد انهيار نظام صدام حسين ؟ أليس حرامًا أن تستحلوا أملاك الدولة وأملاك غيركم بالإضافة إلى ما قمتم وتقومون به من سرقة السيارات وخطف الناس مقابل فدية؟ فقال: هذا ليس حرامًا هذا (غزو)، متسائلًا: ألم يَغْزُ النبي مكة، ألم يقطع الطريق على قوافل قريش؟ فقلت: لكن هؤلاء كفار وليسوا مسلمين، فقال: وما الفرق؟!كان الرد الصادم مؤشرًا لما سارت عليه الأمور في تلك المرحلة المظلمة من تاريخ العراق؛ حيث تمكن البعض من تبرير ما سلف تحت عنوان حب الانتقام من النظام السابق أو التعويض عن حالة الفقر والعوز التي عانى منها طيلة فترة حكم صدام حسين، مما أدى إلى استشراء روح الانتقام ومحاولات التعويض، إلا أن الخطر الكبير والذي هدد المجتمع العراقي وبشكل مخيف خلال تلك الفترة هو انتقال مفهوم «الحوسمة» وتطورها من حالتها المعروفة إلى شكل جديد أصاب أولاً المجال العلمي، فالأرقام التي تتحدث عن الشهادات المزورة وعلى مراتب كبيرة ومستويات عليا تشير إلى ذلك التهديد الحقيقي والكبير الذي بإمكانه أن يسلط أشخاصًا من قليلي المعرفة وفاقدي الضمير والأمانة على مقدرات البلاد والعباد، ذلك الذي استوجب أن تقوم مفوضية النزاهة -وهي أعلى هيئة رقابية تم تشكيلها بالعراق بعد الاحتلال الأمريكي- إلى نشر أسماء الأشخاص من أصحاب «الشهادات الحواسم» بهدف تعريتهم وفضحهم. ويبدو أن «الحوسمة» تشبه أي فيروس: قادرة على التطور وبمرور الزمن تتمكن من أن تصيب أنماطًا أخرى من الحياة كان المفترض بها أن تكون بعيدة عن التأثر والإصابة به،والخطر الأكبر أن ينتقل هذا الداء الفيروسي «الحوسمة» إلى مجالات

مؤثرة بالمجتمع مثل القوى الأمنية وهي السلطة الرئيسة في فترات الانهيار وعالم الصحافة والصحفيين، السلطة الرابعة التي يتوسم فيها الناس خيراً لكشف الحقيقة والتعبير عن آمالهم وأحلامهم.

وعندما اجتاح الحواسم الحدائق والمتنزهات وأملاك الدولة وأملاك الأوقاف وشيدوا دُورهم عليها، حصلوا على الدعم من عناصر احتلت هي الأخرى مواقع ووظائف حكومية في المحافظة والبلدية والتربية والدوائر الأخرى بصورة تشبه استيلاء الحواسم على الأرض بعد الاحتلال وانهيار الدولة، وكانوا يأتون وهم يرتدون الكوفيَّة الحمراء ويحملون السلاح وبشكل مجاميع ومعهم هذا الموظف من البلدية أو المحافظة ويقوم بتوزيع الأرض عليهم وهم حتماً (من حزبه أو طائفته)، وهكذا أخذ كل موظف يوزع هذه الأراضي والحدائق والمتنزهات والأوقاف وأملاك الدولة على جماعته بموافقة الحكومة والأحزاب الدينية التي غضت الطرف، بل وشجعت هذه العملية لكسب رضا تلك الجماعات التي هي محسوبة عليها لأنها تحتاج تأييدهم وأصواتهم في الانتخابات للوصول إلى الحكم.

وقد تفشت بسبب تلك الموجة من الانفلات المصاحب لانهيار سلطة الدولة أنماط سلوكية في تصرفات قطاعات من الصبية وأجيال أخرى، تعبر عن خروج فاضح عن أبسط الالتزامات والأخلاقيات التي تعارف عليها العراقيون يقوم برسم توجهاتها لصوص محترفون.

لقد غزت مفاهيم عصابات المافيا المدانة العديد من الأوساط لتستثمر تلك الحالة بما يشبع جشعها ونفسها الاستغلالي بأبشع الوسائل. من هذه الممارسات الخطرة ما قامت به جماعات من متعهدي عمليات الحواسم بتجنيدها مجموعات الصبية المتشردين لتوكل إليها عمليات سرقة مُخطَّطاً لها بما يثير الدهشة فعلاً، وتكررت حوادث تسلق مجموعات من الصبية أبراج الضغط العالي للخطوط الكهربائية ضمن مناطق حي أور والطالبية وبعض شوارع مدينة الصدر وهي مناطق فقيرة تقع شرق العاصمة بغداد،

مـما أثـار اسـتياء سـكان تلـك المناطق حـين يشـاهدون الصبيـة يقطعون الأسـلاك الكهربائيـة ويحملونهـا معهـم تاركـين وراءهـم الانقطاعـات الكهربائيـة في تلـك المناطـق، مـن دون أن تنفـع محـاولات أبنـاء تلـك الأحيـاء منـع الصبيـة مـن تلـك الممارسـات غـير الواعيـة، لكـن مـا غـيَّر قناعـات المواطنـين الذيـن باتـت معاناتهم تتصاعـد مـن انقطـاع التيـار الكهربـائي بسـبب «تقطيـع» الأسـلاك ونهبهـا، أن جمعًـا منهـم اضطـروا إلى أن يمسـكوا عـددًا مـن هـؤلاء الصبيـة ويتصرفـوا معهـم بمـا قـد يحـدُّ مـن تكـرار أفعالهـم المدانـة تلـك، فاضطـر الصبيـة، إلى أن يعترفـوا لهـم بأنهـم مُسـخَّرون مـن قِبـل عـدد مـن المتعهديـن يقومـون بجمـع مـا يقطعونـه مـن أسـلاك وبيعـه بالكميـات الكبـيرة لـشركات وربمـا جهـات متنفـذة. وكانـت عمليـات النهـب المنظـم للـمال العـام، والقائمـة في هـذا الإطـار أو غـيره، والتـي يبـدو أن أشـكالًا متنوعـة مـن أسـاليب نهبهـا والحصـول عليهـا تجـري في شـتى المواقـع والوسـائل والطـرق.. حيـث تحـول مصطلح«الحواسـم» الـذي أطلقـه نظـام صـدام حسـين عـلى آخـر معركـة خاضهـا مـع القـوات الأمريكيـة إلى ظاهـرة للسرقـة مـن ممتلـكات الدولـة والمـال العـام، وأخـذت هـذه الظاهـرة التـي تُعـد جريمـة كـبرى وبعيـدة عـن روح المواطنـة تظهـر عـلى شاشـات التلفزيـون لترسـم صـورة قاتمـة ومظلمـة للمجتمـع العراقـي بعـد انهيـار الدولـة وضيـاع النظـام، إلا أن الصـورة المضيئـة لمـن رفـض السـير في هـذا الموكـب الـذي يشـوه صـورة العراقيـين لم تظهـر عـلى أي فضائيـة، صـورة مـن بـكى مـن العراقيـين الشرفـاء حزنًـا عـلى بلـده المنهـار، صـورة العراقيـين الشرفـاء الذيـن رفضـوا التقـاط مـا وجـدوه مـن أمـوال مسروقـة وهـي ملقـاة عـلى الأرض بعـد أن اكتفـى اللصـوص (الحواسـم) بمـا نهبـوه وفـروا بـه، صـورة دفـاع العراقيـين الشرفـاء عـن دوائـر عائـدة للدولـة وبنـوك مفتوحـة للسرقـة تحـت حمايـة أمريكيـة للمجرمـين، صـورة محـاولات الشرفـاء لوقـف هـذا المسلسـل الهـزلي الـذي أصبـح عنوانًـا لمرحلـة قاتمـة مـن تاريـخ العـراق، حتـى مـع تعـرض بعضهـم للقتـل عـلى أيـدي تلـك العصابـات المارقـة وطوفـان المعدمـين الذيـن رأوا فيـما يفعلـون انتقامًـا مـن البلـد الـذي حرمهـم، ورأوا في قتـل مـن يحـاول منعهـم انتصـارًا لمـن يدافـع عـن هـذا البلـد المنهـوب.

إلا أن ظاهرة الحواسم لم يتوقف تأثيرها عند عمليات السرقة والنهب التي تلتها عمليات تصفية بين المجرمين أنفسهم بسبب الطمع، وإنما امتد ليطرح قاموسًا جديدًا من المصطلحات والألفاظ الغريبة التي صارت رائجة بعد أبريل / نيسان ٢٠٠٣، وهي ما تم تسميته بقاموس الحواسم.

٥ - قاموس الحواسم:

أتاحت لي الفترة الطويلة التي قضيتها في العراق كمدير لمكتب وكالة أنباء الشرق ومراسل للإذاعة المصرية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) أن أَلِمَّ بالكثير من المصطلحات التي ظهرت خلال تلك الفترة؛ وخصوصًا في فترة ما بعد دخول القوات الأمريكية إلى ساحة الفردوس في قلب بغداد والتي امتدت حتى الآن، حيث كانت الأحداث تدفع باتجاه الصراع الغريزي من أجل البقاء وبكل الوسائل، وقد جذبتني غرابة تلك المصطلحات إلى محاولة سبر أغوارها والكشف عن دلالاتها السيكولوجية وملابسات ظهورها في مجتمع قدم رموزًا في كافة ميادين الإبداع العربي؛ بالإضافة إلى أنها لم تعد مجرد مصطلحات تتداولها طبقات بعينها في النسيج العراقي وإنما صارت ثقافة تعبر عن تلك الطبقات، بل وأسلوب حياة يحتل مساحة كبيرة في المشهد العراقى في مرحلة ما بعد الاحتلال.

حواسم: الأشياء التي سُرقت بعد سقوط النظام السابق من قطاع الدولة أو الأشخاص الذين قاموا بعمليات السرقة، وهذه المفردة مقتبسة من عبارة «أم الحواسم» وهي التسمية التي أطلقها صدام حسين على الحرب الأخيرة منذ بدايتها، وفعل حسم يعني قَطَعه مستأصلاً إياه فانقطع، فإن المعنى المستعمل هنا هو فض قضية ما بشكل قاطع ونهائي وهذا ما كانت عليه الحرب الأخيرة بعد حرب «أم المعارك» التي أطلقها الرئيس السابق على حرب عام ١٩٩١، وما جرى يوم سقوط بغداد في ٩ أبريل (نيسان) أن اللصوص كانوا يُغِيرون على المباني الحكومية لنهب ما فيها من أجهزة كهربائية، وعند خروجهم من المبنى يتحولون إلى باعة يساومون الزبائن على ما سرقوه في الشوارع.

فرهود: لفظ يرمز إلى عملية النهب التي حصلت بعد اجتياح الكويت، حين حمل ضعاف النفوس كل ما يمكن حمله من بيوت الكويتيين الهاربين منها ليصبحوا من المبشرين بالثراء، وهي تختلف زمنيًا فقط عن (الحواسم) التي جاء ذكرها سابقًا.

تلاَّفة: ومفردها (أبو تلف) وهم الذين يصرفون الأموال بدون حساب، ومعظمهم لم يكن سابقًا أبو تلف ولكنه تحول إلى تلاَّف بعد أن حصل على إحدى الحسنيين (الفرهود أو الحواسم)، ويصبح المال لديه بلا حساب لأنه جاء بدون أي تعب أو مجهود.

نَكَري: هو لص ينفذ عملية السرقة بخفة شديدة وإتقان عالٍ، وقد يستخدم التهديد أو الحيلة للوصول إلى هدفه بدون أن يلجأ إلى العنف. ضمن هذه المجموعة ينتمي النشالون ومختطفو السلع لحظة غفلة أصحابها عنها.

طاك:(من فعل طك، أي انفجر)، وهو الشخص الذي كسب من «الحواسم» إلى درجة الإشباع، وأصبح هذا التعبير يستخدم لوصف أولئك الذين أثروا بطرق غير شرعية خلال فترة قصيرة بحيث أنهم وصلوا إلى حد التخمة.

سلاَّب: بعد سقوط النظام السابق وانهيار الأمن كليًا في بغداد يوم ٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، ظهر قُطَّاع الطرق في الشوارع البارزة مثل شارعَي الرشيد والسعدون وراحوا يوقفون المارة لانتزاع ما يمتلكونه من نقود،وهناك قصص كثيرة يرويها أهالي بغداد عن تلك الأيام التي أعقبت سقوط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس. ومنها أن «سلاَّب» أراد أن يسلب أحد المارة التعساء ولكنه لم يجد لديه سوى ٥٠٠ دينار فقط ، وروى له الرجل بعض تفاصيل حياته البائسة فشعر السلاب بالشفقة تجاهه فمنحه ٥٠٠٠ دينار « حوالي دولارين حينها».

صَكَّاكة: وهي جمع صكَّاك وهم الذين يغتالون الأشخاص بشكل مفاجئ وبدون إنذار مسبق.

عَلاَّسة: وهي كلمة لا تختلف عن الصكاكة من حيث طبيعة العمل ولكن الفرق في نوعية الأشخاص، فالصكاك لا يعرف الضحية أما العلاس فهو يعرف الضحية جيدًا ويشارك إما بخطفه أو قتله، وهو عادة يكون إما شريك عمله أو قريبه من الدرجة الأولى، أو في أضعف الحالات صديق مقرب.

ضباط المنفيست: يُطلق على الأشخاص الذين تم منحهم رُتَبًا عسكرية من قِبل الأمريكان، أو لأنهم أعضاء في مليشيات تعود للأحزاب السياسية الرئيسة دون أن يكون لهم خلفيات عسكرية.

حبل: والحبل هو الرباط الذي تُربط به الحيوانات، ويطلق اللفظ على الموظفين الذين تم تعيينهم من قِبل مسؤولين في دوائرهم دون حصول موافقات رسمية من الوزارات المعنية. فهؤلاء الأشخاص يطلقون عليهم حبل عينه، ويعني أن أي مسؤول ممكن أن يطبق القانون عليه ويفتح الحبل ويغادر الموقع الذي يعمل فيه بدون وجه حق.

سويتش (switch): الشخص المصاب بمرض نفسي أو عقلي نتيجة للظروف التي مر بها، وهو يطلق بالدرجة الأولى على الذين يمكن مشاهدتهم اليوم في شوارع بغداد وهم يتحدثون مع أنفسهم بصوتٍ عالٍ حيث هناك أسباب كثيرة وراء الإصابة، أهمها ما جلبته الحروب من صدمات على الكثير من الأفراد الذين فقدوا أحباءهم أو عاد الأخيرون إليهم بدون سيقان أو أذرع؛ وخاصة الحربين الأخيرتين وما تركته من تأثير مباشر على قطاعات واسعة من المدنيين لما تضمنته من قصف مهول شمل كل أنواع القنابل الضخمة الموجودة في الترسانة الحربية الأمريكية. في حالات كثيرة كان الموتى يسكنون بالقرب من الأحياء؛ إذ ظلت جثثهم منتشرة على الأرصفة لفترة طويلة مثلما جرى في الحرب الأخيرة.

قفَّاص: (وجمعها قفَّاصة) وهي من فعل قفَّص ومصدرها تقفيص، والقفاص هو محتال يقترب فعله من فعل الساحر القادر على خداع الناس في لمح البصر، وجاءت

التسمية أولاً لتصف أولئك الأفراد الذين يتوسطون لبيع سيارة أو بيت أو أي شيء آخر ويأخذون العمولة من الطرفين بدون أن يعرف الباعة والمشترون بعضهم البعض، حالما يسمع القفاص بأن هناك بيتًا معروضًا للبيع سيذهب إلى صاحبه ليتظاهر بأنه يريد شراءه، لكنه في الوقت نفسه يتحرك ليجد مشتريًا ومن خلال الفسحة التي تتوافر له سيتمكن من كسب مبلغ ما ثم يختفي من الساحة تمامًا،لكن هذه العبارة اتسعت لاحقًا مع اتساع وسائل الغش.

مُكَبسِل: من كلمة كبسول، وهي تصف حالة الشخص بعد تناوله للمخدرات الكيميائية التي تُباع في هيئة كبسولات، والتي ساد انتشارها خلال عقد التسعينيات. في البدء تفشى استعمالها بين السجناء الذين كانوا يعيشون في ظروف مجردة من أي بصمة إنسانية، حيث كان الحراس يوفرونها لهم مقابل أجور عالية يدفعها الأهل لأبنائهم السجناء، وحاليًا يمكن للمرء أن يشاهد أفرادًا جالسين في مقهى وغارقين في حالة من «الانسطال» المطلق فيشير البعض إلى أي منهم «إنه مُكَبْسِل».

بحَّارة: مفردها بحار وهو لفظ لا علاقة له بالبحر أو العاملين به، وإنما أصبح يطلق على بائعي البنزين والسولار المنتشرين في شوارع بغداد والمحافظات، في ظل أزمة المحروقات التي تعاني منها مختلف مناطق العراق في معظم الأوقات وهي المواد اللازمة لتشغيل المولدات المنزلية أو الجماعية، حيث يقوم البحارة بالتعاون مع مسئولي محطات الوقود الحكومية بالاستيلاء على كميات كبيرة من المحروقات بالسعر الرسمي وبيعها، فيما يشبه السوق السوداء، على قارعة الطريق بأسعار مضاعفة.

وطنية: ليس لهذا التعبير علاقة بالوطنية التي وردت في كتب التاريخ والواجبات المدرسية، بل هو رمز للكهرباء الطبيعية « الحكومية» التي تنتجها محطات الطاقة الكهربائية، وهي الأزمة التي اشتدت مع انهيار الدولة.ورغم توالي الحكومات العراقية، إلا أنها فشلت جميعها في توفير الحد الأدنى من ساعات الإضاءة التي

يحتاجها المواطنون.. فحينما يقول الشخص «جاءت الوطنية» فهو يعني رجعت الكهرباء إلى البيت، وهو ما يتطلب توقيف المولِّدة التي تعمل إما بالسولار أو البنزين.

مولِّدة: هذا التعبير لا علاقة له بالمرأة المولِّدة بل هو للجهاز الذي أصبح أساسيًا للحياة العامة لتوليد الكهرباء. وفي المناطق الشعبية هناك مولدات تغطي الحاجة لعدد من البيوت وتدفع كل أسرة اشتراكًا متواضعًا مقابل ذلك، أما بالنسبة لأحياء الطبقة المتوسطة فلكل بيت مولدته الخاصة التي تظل تعمل حتى عودة «الوطنية». وعادة يتنقل الكثير من الناس خلال كل ساعات اليوم بين «الوطنية» و«المولِّدة».

بازوكا: لا علاقة لها بقذائف البازوكا بل هي مصباح كبير يتغذى بالشحن أثناء وجود «الوطنية»، ثم يُشعل ذاتيًا عند انقطاع الكهرباء « كشاف شحن ».

عاكسة: وسيلة ابتكرها العراقيون بسبب عدم توافر الكهرباء والأزمات المتوالية التي تمر بهم بسبب عدم توافر البنزين أو السولار اللازم لتشغيل المولدة، وهي تقوم على خَزْن الكهرباء بواسطة البطاريات (بطاريات سيارات النقل الضخمة)، ثم عكسها على بعض المصابيح الخاصة أو الأجهزة التي لا تستهلك الكثير من الكهرباء، مثل جهاز الكمبيوتر المحمول والمروحة التي يسميها العراقيون « بانكه».

لالة: الفانوس الذي أصبح مستخدمًا في بعض الأوقات جنبًا إلى جنب مع مصباح اليد بسبب أزمة الكهرباء أيضًا، وتعمل بالكيروسين « النفط الأبيض».

چطل: وهي بالأصل شطل حيث ينطق العراقيون حرف الشين جيمًا بالتعطيش، وهى طريقة أخذ كهرباء من مصدر آخر أو الدخول على أحد خطوط الكهرباء سواء الوطنية أو المولدات، وقد شاعت تلك الطريقة بسبب عدم قدرة العراقيين على توفير كهرباء أو دفع تكاليف إيجار خط من المولد.

بوري: البوري في العامية العراقية هو أنبوب الماء المعدني، وحينما يقول أي شخص: «ضربني زيد بوري» فهو يعني أن زيدًا قد وعده بشيء ما لكنه خذله ولم

ينفذ وعده، وجاءت التسمية أولاً من شيوع استخدام «البوري» في فترة الحصار للتحايل على الزبائن عند بيع الخضار. فإن تشترِ على سبيل المثال كيسًا من الباذنجان بعد اطمئنانك أن حبَّاته داخل الكيس القطني الشفاف سليمة، تكتشف عند فتحه في البيت أن الحاصل الموجود وسط الكيس فاسد وليس هناك سوى بضع باذنجانات سليمة تحيط بأغلبية فاسدة.والطريقة التي يستخدمها بعض الباعة للغش هو وضع «بوري» متسع وسط الكيس ثم ملؤه بالباذنجان الفاسد، وبعد وضع حبات سليمة حوله يُسحَب البوري ويُغلَق الكيس، لذلك كان الناس يرددون في هذه الحالة أن الكيس مضروب «بوري»، لكن هذا التعبير انتقل ليعني عدم الالتزام بالكلمة أو بالوعد، فحينما تتواعد مع صديق ولا يأتي حسب اتفاقكما فهو قد ضربك «بوري». وهناك حكاية دارت بخصوص الغزو الأمريكي للعراق حيث اتصل شخص مقيم في أمريكا بأبيه في بغداد قبل بدء الولايات المتحدة بهجومها على العراق ليطمئن عليه، وسأله الأب متى سيأتون؟ فكان رد الابن: «ألا تخاف أن يضربوكم بأسلحة كيماوية؟»،فقال له الأب: «لا يهم، المهم أن يأتوا». قال له الابن: «ألا تخاف أن يضربوكم بالأسلحة البيولوجية؟»، قال له الأب: «لا يهم، المهم أن يأتوا» ،فسأله الابن: «ألا تخاف أن يضربوكم بالأسلحة النووية؟»، فقال الأب: «لا يهم أن يضربونا بأي شيء شرط ألا يضربونا (بوري) ولا يأتوا».

ترميش: تعني الاتصال بشخص وفور حصول الاتصال تفصل بنفسك الخط لكي تحافظ على الرصيد لكي لا تصل إلى مرحلة «بدون رصيد»، وتقابلها في اللهجة المصرية كلمة « رَنَّة» بتشديد النون.

حديقة: كلمة كانت تدل سابقًا على الأرض الخضراء والماء والورود الجميلة، أما في زمن الحواسم فهي تدل على البَطالة والجيوب الفارغة وعدم وجود أي فلس في الجيب، ويبدو أنها مستوحاة من حدائق العراق لأنها باتت مثل الصحاري الفارغة من الزهور وأي شيء أخضر بسبب الإهمال، وهي تعني أيضًا المتعطِّل عن العمل.

صاكَّة: اختفت الكلمات الجميلة، وذهبت أيام الشعر ومغامرات قيس وليلى، فقد أصبح الشاب يُبْدي إعجابه بجمال حبيبته بقوله: (أنتي صاكة حيل)، وصاكة تعني روعة الجمال.

دفتر: (عشرة آلاف دولار)، وهو المبلغ الذي تحول إلى وحدة قياس يتعامل بها الخاطفون مع ذوي المخطوفين للمساومة على الفدية، فيقولون سنطلق سراح ابنكم مقابل كذا دفتر، وهو ما أصبح مؤشرًا على زيادة مستويات المعيشة وارتفاع الدخل.

شَدَّة: هي شدة الدولارات التي تبلغ قيمتها عشرة آلاف دولار أيضًا، ولكن لكثرة استعمال مفردة (دفتر) من قِبل العصابات فقد لجأ التجار إلى شقيقتها التوأم (شدة).

ورقة: إشارة إلى ورقة المائة دولار والدفتر أو الشدة يضم ١٠٠ ورقة،وهي مفردة باتت تعني الرسالة التي يتركها الإرهابيون على الدار أو على السيارة وتنذر صاحب البيت أو السيارة بتنفيذ ما في الرسالة، وفي أحوال كثيرة تُرفق رصاصة مع الرسالة لتعني أن الموت مصير أهل الدار أو صاحب السيارة إذا لم ينفذوا المطلوب، وهو غالبًا إما الرحيل عن المنطقة ضمن عمليات التطهير العرقي والطائفي أو دفع فدية.

رَتْل: إذا كنت على موعد مع أي شخص وبقيت تنتظره إلى أن جاءك متأخرًا لساعتين أو أكثر فإنك يجب أن تفهم سبب تأخيره عندما يقول لك كلمة واحدة هي (رتل)، وتعني أن طابورًا من السيارات والآليات العسكرية قد أغلق الشارع ويسير ببطء ومن ثَمَّ حجز خلفه السيارات العراقية المدنية ولا يسمح لها باجتيازه، ومن يقترب فلن يجد إلا الجحيم حيث تنطلق زخات الرصاص من كافة الأعيرة باتجاهه دون أى إنذار أو تحذير.

صَبَّات: هي الحواجز الكونكريتية / الإسمنتية /التي تملأ شوارع بغداد وتعرقل سير السيارات وتزيد حالة الاختناق المروري؛ بالإضافة إلى استخدامها كوسائل دفاعية حول المباني المهمة لقدرتها على صد الهجمات التفجيرية، وهو ما

جعل معظم مناطق بغداد تبدو مثل سجن مفتوح محاط بالأسواء العالية حيث يبلغ ارتفاع تلك الحواجز أربعة أمتار.

رمي عشوائي: وهو إطلاق النار بشكل عشوائي، وهو تصرف غالبًا ما يقوم به الجنود الأمريكان بعد تعرضهم لإطلاق نار أو عملية مسلحة أو تفجير.

مداهمات: وهي عمليات التفتيش المفاجئة التي تقوم بها قوات الاحتلال أو قوات الأمن العراقية للمناطق المشكوك بارتباطها بالإرهاب أو تواجد مسلحين مطلوبين فيها.

الخَمْط: من الفعل خمطوه أي خطفوه، وهي ثقافة أصبحت ظاهرة في مرحلة ما بعد الاحتلال. وهي ليست مرتبطة بالعمليات العسكرية ذات الهدف السياسي فحسب، وإنما أصبح الخطف مهنة مُرْبحة جدًا نظرًا لما يتم الحصول عليه من أموال على سبيل الفدية لإطلاق سراح المختطف.

خَمَّاط: وهو الشخص الذي يقوم بخطف الضحية، وهو غالبًا يكون مدربًا على ذلك وينتمي لإحدى العصابات.

دريل: أداة للثقب أو كما يسميه المصريون « الشنيور» ،وقد استُعملت للتعذيب أو القتل بدلاً من استخدامها الأساسي في ثقب الحوائط أو الأخشاب..

السياف: وهو الشخص الذي يعمل على قطع أرزاق الناس لتشبيهه بالسياف الذي يقطع رقاب المختطفين.

السدة: هي السواتر الترابية في أطراف بغداد والتي كانت مَصبًا للقمامة، إلا أنها أصبحت مأوى للجثث مجهولة الهوية العائدة إلى مختطفين أو أعداء تم التخلص منها ثم نزع كل ما يثبت هويتها من أوراق، بالإضافة إلى تشويهها بحيث لا يسهل التعرف عليها ثم إلقائها خلف السدة.

فرق الإعدام: جماعات إرهابية تقوم بتصفية المختلفين مع المجموعات العرقية أو السياسية أو الإثنية، وغالبًا ما تكون تلك الفرق مدربة تدريبًا جيدًا على استخدام المناورة وإطلاق النار والهروب الفوري حيث تمارس نشاطها في المناطق المفتوحة ولا يعنيها مقدار ما تحظى به من حراسة أو تأمين..

المليشيات: هي مجموعات مسلحة مرتبطة بأحزاب أو جماعات سياسية، ورغم أن هذا المصطلح معروف سابقًا إلا أنه ازدهر وارتبط بالاغتيالات والرعب في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي.

حجاب الأمان: وهو الحجاب الذي ترتديه المرأة عند خروجها من المنزل تجنبًا لمضايقات المتشددين الذين باتوا يحكمون الشوارع ويسيطرون على معظم المناطق ويفرضون قانونهم الخاص الذي يستند إلى قشور الدين وليس جوهره، فباتت شوارع بغداد خالية تقريبًا من النساء غير المحجبات أو اللاتي لا يرتدين العباءة التي تغطي رءوسهن وتشبه الإسدال « ثوب الصلاة للمرأة».

مُفخَّخ: أي مليء بالمتفجرات، وهي صفة تطلق بالأساس على السيارات التي جرى زرع متفجرات داخلها إلا أنها أصبحت تطلق على كل ما تشك أن في داخله خطرًا داهمًا.

القتل على الهُوِيَّة: وهو أن يُقتل الشخص حسب الدلالة الطائفية لاسمه أو مكان إقامته، وقد انتشرت تلك الظاهرة بعد دخول القوات الأمريكية إلى قلب بغداد بحوالي عام حيث كانت الطوائف والقوميات التي تشكل النسيج العراقى تعيش جنبًا إلى جنب رغم وجود بعض الخلافات التي لم تصل أبدًا إلى حد التناحر والاقتتال.

مُهجَّر: الشخص الذي أجبرته المليشيات الطائفية على ترك بيته أو منطقته بالكامل، في إطار عمليات التصفية العرقية وتطهير المناطق على أساس طائفي: فهذه منطقة سُنية والأخرى شيعية.

جدران الفصل الطائفي: هي حواجز إسمنتية تم وضعها بين المناطق المختلفة طائفيًا في بغداد (سنية وشيعية) وقد أصبحت بغداد في فترة الذروة للعنف الطائفي مقسمة مثل كانتونات جرى تطهيرها طائفيًا بحيث أصبحت الشوارع محرَّمة على أهل العاصمة بسبب الفصل الطائفي، فيما باتت مناطق بالكامل محرمة على العراقيين وفقًا لانتمائهم الطائفي.

شروكي: وهي كُنْية تطلق على سكان جنوب وجنوب شرق العراق مثل محافظات البصرة وميسان وذي قار وواسط ،وهي مأخوذة من كلمة الشرق وصارت ترمز إلى الشيعة المتشددين الكارهين للسُّنة وفق التقسيم الطائفي وتقابلها كلمة الغربية، وتطلق على سكان غرب وشمال غرب العراق مثل محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وهم غالبًا من أبناء الطائفة السنية.

المُحاصَصة: مصطلح شاع بعد الاحتلال وهو يعبر عن اقتسام السلطة طائفيًا وعرقيًا، أي توزيع المناصب كغنائم على أساس حصة لكل طائفة وفقًا لمكتسباتها العددية، ومدى نفوذ وقوة ممثليها في الأجهزة الأمنية أو المؤسسات الإدارية والنيابية وحتى المناصب العليا، بما فيها الرئاسات الثلاث (الوزراء والجمهورية والنواب).

الأقاليم: وهو مصطلح يعني تقسيم العراق عرقيًا وطائفيًا، فهذا إقليم الشمال الكردي والوسط السني والجنوب الشيعي.

التوابين: هم الأفراد الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب العراقية الإيرانية وانضموا إلى السلطة الإيرانية للتجسس وتعذيب الأسرى العراقيين، وقد حصلوا على مناصب مرموقة في العراق بعد الاحتلال.

اجتثاث البعث: هو القانون الذي أصدره الحاكم المدني الذي عينته القوات الأمريكية وهو السفير بول بريمر، ويقضي بمنع البعثيين (المنتمين لحزب البعث الذي

حكم العراق قبل الاحتلال برئاسة صدام حسين) من السيطرة على مراكز الدولة أو تولي المناصب المهمة عسكريًا وسياسيًا.

قانون العدالة والمساءلة: هو الصيغة الجديدة لقانون اجتثاث البعث، وقد أدى تطبيقه من قِبل هيئة تسمى هيئة العدالة والمساءلة إلى منع كوادر سياسية كبرى من الترشيح للانتخابات البرلمانية بالإضافة إلى عزل عدد كبير من المسئولين الأمنيين والسياسيين، وهو الأمر الذي يعيق دائمًا تطبيق مبدأ المصالحة الوطنية.





الفصل الثاني
العراق السياسي

تقديم

إن المتتبع للشأن العراقي يمكنه أن يدرك بوضوح إن الساحة العراقية السياسية ساحة سريعة التقلبات والتطورات الميدانية، فبعد الاحتلال ظهرت أحزاب وتيارات وجماعات مسلحة أعادت رسم خارطة العراق السياسية والعسكرية، ولكن سرعان ما تغيرت هذه الخارطة لتضاف حركات وأحزاب فيأتلف بعضها وينشق البعض الآخر أو قد يختفي ولا يبقى له وجود.

وقد أدى التطور السريع وعدم الاستقرار الواضح الذي بات يعاني منه المشهد العراقي سياسيًا وأمنيًا، إلى الوصول لطريق مسدود في كثير من الأحيان أعاد إنتاج الأزمات التي تسهم في تفجير الأوضاع وخروجها عن السيطرة، ومن ثَمَّ غياب الاستقرار والأمن وعدم الوصول إلى شكل نهائي وثابت للنظام العراقى، وهو ما يؤجج الشعور بعدم الثقة فيما أنتجه الاحتلال الأمريكي بعد انهيار الدولة العراقية من نظام كانت تبتغي تعميمه في المنطقة ضمن مشروع معلن عن نشر النمط الديمقراطي الذي أدت الأحداث بالعراق على الأرض إلى رسم صورة قاتمة لمستقبله بسبب المأزق السياسي والأمني الذي كان يتعرض لانتكاسات ويزداد انغلاقًا يومًا بعد يوم، رغم تشكيل عدة حكومات وبرلمانين ناتجين عن انتخابات شارك فيهما ملايين العراقيين.

ويبدو أن هذا الحراك والتغيير السياسي من قِبل بعض الساسة العراقيين بين الفينة والأخرى يؤشر إلى وجود خلل في صياغة منظومة المعادلة العراقية السياسية، بسبب التقاطع الحاصل بين الأجندة الدولية المتحكمة بالأحزاب العاملة في الساحة العراقية وأجندة الأحزاب العاملة في الداخل، ورغبات وآمال المواطن العراقي الذي كان يأمل في تغيير جذري يحقق طموحاته في وطن مستقل ومستقر حتى يستطيع أن ينعم بثرواته التي لا مثيل لها في العالم، سواء في كمياتها ونوعياتها أو في طريقة هدرها وأنماط ضياعها.

ولعل قراءة متأنية لواقع المعارضة السياسية العراقية داخليًا وخارجيًا في نهايات عهد صدام حسين يمكنها بمزيد من التيقن أن تفتح الباب إلى قراءة حقيقية للمشهد السياسي العراقي الحالي؛ نظرًا لأن ما يجري حاليًا ما هو إلا نتيجة لمعطيات الواقع السياسي العراقي داخليًا وخارجيًا، وترجمة عملية لأسلوب تعامل القوى الدولية والإقليمية مع تلك المعارضة عندما اجتمعت الأهداف بين كل الأطراف لتصب في أمر رئيس، هو العمل على إسقاط نظام حكم حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة صدام حسين، وإنهاء تلك الحقبة من تاريخ العراق بكل ما لها وما عليها ليبدأ عهد جديد ربما يكون على النقيض تمامًا من حيث نمط الحكم وصورة الحكام والولاءات، ناهيك عن العقيدة السياسية والعسكرية للعهد الجديد الذي كان يجب أن يمر بفترة من (التِّيه) قبل أن تتضح معالمه الحقيقية لأسباب داخلية وخارجية كان أثرها كبيرًا على الواقع العراقي خلال مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي أو على مدى تاريخه الحديث غير المنفصل عن تاريخه المغرق في القِدَم.

١ - قوى المعارضة بالخارج

تركزت مساعي المعارضة العراقية والإدارتين: الأمريكية والبريطانية، على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية يعطي الشرعية التامة لتنفيذ كامل مواد وبنود قانون تحرير العراق الذي أقره الكونجرس الأمريكي لدعم المعارضة العراقية لتغيير نظام صدام حسين، وجاء افتتاح المؤتمر في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٢، والذي كان يفترض أن ينتهي بعد يومين من افتتاحه، ١٦ ديسمبر(كانون الأول) لكنه مُدِّد ليوم آخر بسبب حجم النقاشات التي كانت تدور بين قاعات وصالات وغرف وممرات فندق هيلتون ميتروبوليتان، في منطقة الإدجور رود، وسط لندن، وقد كُلِّل انعقاد هذا المؤتمر، وهو آخر مؤتمر للمعارضة العراقية، بحضور كبير وبحماية أمنية بريطانية مميزة. حضر جميع قادة المعارضة العراقية لهذا المؤتمر، وهم: إياد علاوي زعيم حركة الوفاق الوطني، وجلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، ومسعود

بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأحمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني العراقي، والشريف علي بن الحسين، راعي الحركة الملكية الدستورية، وممثلون عن الحزب الشيوعي العراقي، وعبد العزيز الحكيم الذي حضر ممثلاً لشقيقه محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

وكانت الجهة الوحيدة التي قاطعت مؤتمر لندن ولم تحضره هي حزب الدعوة الإسلامية الذي كان زعيمه وقتذاك إبراهيم الجعفري مقيمًا في لندن، وقد ذهب إليه الجلبي وشخصيات سياسية كثيرة من أجل إقناعه بالحضور للمؤتمر إلا أنه رفض بشدة، ومن الغريب أن يكون الجعفري هو أول من يترأس مجلس الحكم الذي جرى تشكيله من القوى السياسية العراقية بعد تغيير نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، وأن يترأس حزب الدعوة ثلاث حكومات، الانتقالية برئاسة الجعفري والسابقة والحالية برئاسة نوري المالكي الذي تزعَّم الحزب بعد إقصاء الجعفري.

فيما كان نجم مؤتمر لندن بلا منازع سفير الولايات المتحدة فيما بعد بالعراق زلماي خليل زاد، الذي ترأس المؤتمر بصفته ممثلًا عن الإدارة الأمريكية، حيث كان خليل زاد يترأس ويدير الاجتماعات العلنية والسرية التي كانت تعقد في غرف الطوابق العليا المحرم وصول أي شخص إليها ما لم يكن قد حصل على موافقة مسبقة، ويمكن القول إن مصير نظام صدام حسين قد تحدد في مؤتمر لندن الذي يعد واحدًا من أهم مؤتمرات المعارضة العراقية بسبب توحد فصائلها وقراراتها ونتائج المؤتمر.

وبدا واضحًا أن كل جهة معارضة كانت تعرف ماذا تريد من هذا المؤتمر، وكان الهدف الأول أن ينتهي نظام البعث بقيادة صدام حسين إلا أن الأكراد كانوا يسعون إلى تحقيق هدف إضافي واضح، وهو تشكيل إقليم فيدرالي يسمى إقليم كردستان في المناطق الشمالية من العراق التي تحدها إيران شرقًا وتركيا شمالاً والتي كانت تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٩١ خلا عهد صدام حسين (السليمانية وآربيل ودهوك)، على أن يُضاف إليها كركوك الغنية بالنفط التي تقع جنوب المحافظات الثلاث المكونة

لكردستان، فيما سعى الشريف علي بن الحسين إلى إعادة الحكم الملكي، بينما وجد الحزب الشيوعي فرصته في إعادة اسمه إلى واجهة الأحداث، لا سيما أنه أقدم حزب سياسي عراقي، وركز المجلس الأعلى الذي كان ومازال يحظى بدعم إيراني غير عادي على مظلومية الشيعة وأنهم الأحق بحكم العراق.

وقد عكس مشروع (البيان السياسي) لمؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن عام ٢٠٠٢، طبيعة الاستحقاقات التي ستواجهها بعد تغيير النظام الحاكم في بغداد، حيث تضمن حدود التسويات والتراجعات التي تقبلها الأطراف المشاركة، للانتقال إلى العمل المشترك خلال مرحلة إطاحة نظام صدام حسين وما بعدها،وأقر المجتمِعون بأن العمل على إسقاط حكم البعث هو ضرورة (أخلاقية) مثلما هو ضرورة وطنية وإنسانية، كما أقر المجتمعون بمركزية وأهمية دور المعارضة الوطنية بعناوينها وتشكيلاتها المختلفة وعلى امتداد الساحة الجغرافية للعراق في عملية التغيير مع الترحيب بدور المجتمع الدولي لإنجاز هذه العملية وإنهاء مرحلة حكم صدام حسين، وتحديد وتوضيح معالم الفترة الانتقالية وتوفير مستلزماتها السياسية والأمنية والاقتصادية (المعاشية) التي ستعقب سقوط النظام القائم، وتأمين ممارسة الهيئة الانتقالية أعمالها ضمن إطار قانوني ودستوري مؤقت وبالشكل الموضح في الورقة الخاصة بهذه المرحلة.

وعبَّر المؤتمِرون عن احترامهم الكامل لإرادة الشعب الكردي في اختيار مستقبل العلاقة وشكلها مع بقية الشركاء، بعد ما تم إقراره من قِبل البرلمان الموحد لكردستان العراق بعيدًا عن الممارسات والطروحات التي تناغمت بشكل أو بآخر مع البعد الشوفيني أو الطائفي في تركيبة السلطة والدولة معًا في العراق، وأقر المجتمعون بضرورة قيام السلطات الانتقالية وبالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان بإعادة بناء القرى التي هدمها النظام القائم وتعويض المتضررين من أهلها، وكذلك تعويض المتضررين في عمليات الأنفال وأهالي القرى والقصبات التي تم ضربها بأسلحة الدمار

الشامل، وهو ما جرى تنفيذه بشكل كامل نظرًا للاستقلالية التي كان يتمتع بها الأكراد باعتبارهم أصحاب تجربة سياسية وعسكرية طويلة توَّجها الحكم الذاتي الذي منحه لهم صدام حسين نفسه عام ١٩٩١.

ولم تكن دعوة الزعيم الكردي مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني يوم السبت ٢٠١٠/١٢/١١ إلى الاعتراف بحق الأكراد في تقرير المصير، إلا استكمالاً لما جرت عليه الأمور بعد انهيار نظام صدام حسين بعد حوالي أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر لندن للمعارضة العراقية وصدور بيانه الختامي في ٢٠٠٢/١٢/١٥، رغم محاولات القادة الأكراد ومنهم بارزاني لتخفيف حِدَّة الاحتقان، وتقليل المخاوف من ميول انفصالية للإقليم الكردي، بمعنى أن حق تقرير المصير يعني التواجد ضمن عراق فيدرالي موحد، وليس انفصالاً لتحقيق دولة كردية لا يمكن أن يوافق على وجودها العراقيون أو دول الجوار؛ لأنها ببساطة سوف تفتح الباب واسعًا لأكراد سوريا وتركيا وإيران للمطالبة بالانفصال عن البلدان التي يتواجدون فيها، خاصة مع وجود تنظيمات كردية تطالب بحكم انفصالي مثل: حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، وحزب الحياة الجديدة في المنطقة الكردية عرب إيران المعروف باسم (بيجاك).

ولعل ما زاد المخاوف من دعوة بارزاني المطالبة بحق تقرير المصير والتي حاول التخفيف من حدتها فيما بعد، أنها أُعلنت أمام المؤتمر العام للحزب الديموقراطي الكردستاني بحضور الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيسَي مجلس الوزراء والنواب نوري المالكي وأسامة النجيفي، حيث قال إن «الحزب وضع أهدافه بالارتكاز على نهج واقعي ودراسة موازين القوى والمعدلات السياسية، وعلى هذا الأساس حدد أهدافه مرحلة بعد مرحلة في إطار مطالبته بالديموقراطية والحكم الذاتي والفيدرالية في كردستان».

كما أقر المجتمعون بوجوب إعادة تصحيح التركيبة الديموغرافية لمدينة كركوك وتعويض العائدين إليها من سَكَنتها الأصليين من الكرد والتركمان وغيرهم وشمولهم بالرعاية السريعة، وهو ما تمت ترجمته في نص المادة رقم ١٤٠ من الدستور العراقي الذي جرى إقراره فيما بعد والتي تنص على إجراء استفتاء في المناطق المتنازَع عليها والتي تشمل كركوك العائمة فوق بحر من النفط آخر عام ٢٠٠٧، لكن الأمم المتحدة توصلت بعد عناء إلى انتزاع موافقة الأكراد على تأجيله إلى وقت آخر، وهو ما يصر الأكراد على تنفيذه خلال الفترة القادمة. وكان تنفيذ تلك المادة شرطًا لدعم التجديد لنوري المالكي ليتولى رئاسة الوزراء لفترة ثانية بعد انتهاء ولايته، وتقدم إياد علاوي في الانتخابات التي جرت يوم ٧ مارس عام ٢٠١٠.

وأقر المؤتمرون بضرورة قيام السلطات الانتقالية بتسهيل عودة الملايين من المهاجرين والمبعدين واللاجئين العراقيين من مختلف المنافي والمغتربات، وتوفير الإجراءات والمستلزمات الأساسية التي تتناسب وحجمهم الكبير ومتطلبات عودتهم، وهو ما جرى فعليًا بإعادة الآلاف من الشيعة الذين قام صدام حسين بترحيلهم إلى إيران بتهمة التبعية لها خاصة (الكرد الفيليين)، وهم الأكراد الذين يدينون بالمذهب الشيعي، وسكان محافظات الجنوب الشيعي المحاذية للحدود الإيرانية.

كما أقر المجتمعون بضرورة قيام الجهات ذات الاختصاص وبعد سقوط النظام، بوضع الخطط السريعة لإعادة الحياة الطبيعية إلى مناطق الأهوار في جنوب العراق، التي تم تخريب بنيتها الحياتية والبشرية على يد النظام القائم، وضرورة إعادة إسكان النازحين من أهلها، وتعويضهم للحفاظ على بعدها وعمقها التراثي والتاريخي في العراق، وهو ما تم عمليًا بتخصيص مئات الملايين من الدولارات لإعمار تلك المناطق وإعادة غمرها بالمياه، إلا أن هذه الجهود لم تفلح في إعادة الأمور إلى طبيعتها وإنما أسهمت فقط في عودة المئات من الهاربين إبان عهد صدام حسين الذين كانوا قد استقروا في إيران وكونوا عائلات وأصبحوا يدينون بالولاء لوطن غير وطنهم الأصلي في أغلب الحالات، حيث تشير إليهم أصابع الاتهام بالمسئولية عن عمليات

السطو والنهب التي حدثت عند سقوط نظام صدام حسين في مناطق جنوب العراق خاصة محافظة ميسان المجاورة لإيران، فيما عُرف بظاهرة « الحواسم» التي تحدثنا عنها في جزء سابق بالكتاب.

كما تم الإقرار بوجوب احترام حقوق المرأة وأهمية دورها في الحياة السياسية في العراق وإشراكها ضمن صيغ ونسب موضحة ومثبتة دستوريًا في كل مجالات العمل العام، وهو ما تمت ترجمته فعليًا بتخصيص نسبة ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان العراقي الذي نتج عن انتخابات مارس ٢٠١٠ (كوتا للنساء).

وأبدى المجتمعون تحفظهم الشديد حول شرعية الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والنفطية والتي أبرمها النظام القائم منذ فرض نظام العقوبات عام ١٩٩١؛ بسبب كونها اتفاقيات مطعونًا في شرعيتها القانونية المخالفة للقرارات الدولية بشأن العراق، وأقروا بضرورة قيام السلطات الانتقالية القادمة بإيجاد صيغة تفاوضية جديدة مع الدول ذات العلاقة في تلك الاتفاقيات، حيث جرى تنفيذ هذا الأمر وإلغاء اتفاقيات تبلغ قيمتها مليارات الدولارات خاصة بالتنقيب عن النفط في حقول العراق الغنية؛ خاصة تلك العقود التي أبرمها صدام حسين مع روسيا والصين.

أما البند الذي شابَه الكثير من سوء الفهم ولم يتم تنفيذه بعد نجاح المساعي الأمريكية والمعارضة العراقية في إنهاء عهد صدام حسين، فهو ما أقره المجتمعون بأنه «لا مكان للفوضى وحالات الانتقام والثأر العشوائي وأية صيغة تجاوزية وغير قانونية تريد أن تفرض نفسها على أجواء العراق القادم أيًا كانت تبريراتها ودوافعها الخلفية»، إنما كانت الأمور تسير عكس ذلك تمامًا في شكل صراعات وعمليات انتقام فردي وجماعي صبغت السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي.. فيما جرى تنفيذ الجزء الثاني من الإقرار وهو «أن العدل والقانون لابد أن يأخذا مجراهما في معالجة كل الحالات التي ستنظر بها السلطات القضائية والجهات القانونية المحلية أو (الدولية)

ذات الاختصاص، والتي ستتولى التحقيق في كل التجاوزات المدنية كمصادرة الحقوق والأموال والجرائم الجنائية والسياسية المرتكبة ذات الأدلة المسندة والمثبتة بما فيها جرائم إبادة الجنس البشري، وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والقمع السياسي والاضطهاد العِرقي والديني وغيرها»، حيث جرت سلسلة من المحاكمات لرأس النظام البعثي ورموزه في قضايا أخذت مسميات إعلامية وضجيجًا حادًا وانتهت بإصدار أحكام قاسية على الجميع، بمن فيهم صدام حسين الذي جرى إعدامه فيما بعد.

أما ما أبداه المؤتمِرون من تقييم خاص للدعم السياسي والعملي الذي تقدمه بعض القوى الإقليمية والدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتسهيل مسألة التغيير في العراق، فقد كان على ما يبدو حفظًا لحقوق الدولتين في إدارة شئون العراق في عصر ما بعد صدام حسين، حيث كان المؤتمر قد اعتبر مواقف الدولتين مقدمات صادقة سيُبنى على أساسها الكثير من مرتكزات العلاقة الدولية القادمة للعراق، وقد تمت ترجمة ذلك في تصاعد الدور الإيراني في الحياة السياسة والمجتمعية في العراق المحتل، بل أصبحت إيران أهم لاعب سياسي بعد الولايات المتحدة بفضل صلاتها بالحزبين الرئيسين: الدعوة والمجلس الأعلى؛ بالإضافة إلى احتضانها للتيار الصدري الذي ظهر فيما بعد كقوة لا يُستهان بها على الساحة العراقية ويحتل جزءًا مهمًا من المشهد السياسي والأمني في عراق ما بعد صدام حسين، فهي ليس من مصلحتها مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن التخلص من نظام صدام حسين كان أمرًا استراتيجيًا لها باعتباره يشكل تهديدًا لأمنها القومي.

وقد عملت إيران على عدم قيام نظام جديد مُعادٍ لها، وإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد، ولا غرابة في أن تصبح إيران هي القوة الإقليمية الأبرز في المنطقة ودون منافس بعد غياب القوة العراقية؛ بالإضافة إلى الدور العربي شديد التواضع في العراق الجديد.

وقد شكلت تلك المرحلة للدولة العراقية هدرًا فكريًا وإداريًا وبشريًا وماديًا في مواجهة التنمية المجتمعية، وذلك نتيجة ما يرافقها من تصفيات وعزل وتهجير الكفاءات والخبرات وإحلال عناصر غير مدربة من منطلق الولاء للحزب والطائفة والقومية قبل الكفاءة وإلغاء الأفكار والخطط السابقة، فيما قادت قرارات السفير بول بريمر الحاكم المدني ممثل الاحتلال الأمريكي بإلغاء مؤسسات الدولة إلى فراغ أمني كامل في الساحة العراقية، بحيث وفرت دخول مختلف الشبكات الإجرامية عبر دول الجوار لممارسة النهب والحرق وتخريب مؤسسات الدولة، علاوة على مافيات المخدرات، وانتشار الفساد الخلقي والبغاء في ظروف الفوضى وغياب القانون.

وتشكل هذه الظاهرة بوضوح جزءًا من مخطط الاحتلال لما بعد الحرب لكسر القيم والأفكار والنفوس وتسهيل توجيهها وإعادة تشكيلها وفق نظرة المحتل، حيث تؤدي فيها وسائل إعلامية دورًا مركزيًا، كما قادت مخططات الاحتلال إلى الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخططه في تشجيع هذه الأشكال من الاصطفافات، إلى أن أخفقت التجربة الدستورية لإنشاء دولة حديثة عراقية تحت الاحتلال، وفشلت الدساتير الجمهورية المؤقتة وعبَّرت عن فشل القوى العراقية في التوصل إلى توافقات وطنية عريضة تتناسب وتتناغم مع مشروع تحديث الدولة- المجتمع.

فيما استثمرت الإدارة الأمريكية انهيار مؤسسات الدولة العراقية الذي كانت سببًا مباشرًا فيه، فاستولت على الأموال العراقية المجمدة التي تجاوز رصيدها ١٧ بليون دولار مضافًا إليها الرصيد المتراكم للعراق من برنامج النفط مقابل الغذاء البالغ ١١ بليون دولار، واستولت قوات الاحتلال على الاحتياطات النقدية العراقية المقدرة بسبعة بلايين دولار، فيما ارتكب ممثلوها سلسلة من الأخطاء التي ربما كانت مدروسة بعناية للإجهاز على ما تبقى من نظام صدام حسين.

ويقول إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الذي تولى رئاسة أول حكومة انتقالية

بعد الاحتلال الأمريكي وحظى بدعم أمريكي كبير في تصريحات صحفية منشورة أن «هناك ٣ أخطاء استراتيجية قاتلة اقترفتها الإدارة الأمريكية، وهي تفكيك الدولة العراقية، ووضع العراق على طريق المحاصصة الطائفية والسياسية، والسكوت على تدخل دول الجوار التي قَوَّت نفوذها، وصارت هذه الدول هي التي تتحكم بالوضع العراقي إلى اليوم (في إشارة إلى إيران)».

٢ – قُوَى الداخل العراقي

ربما يبدو مستغربًا الحديث عن وجود قوى معارضة تعمل في الداخل العراقى في ظل نظام الرئيس الراحل صدام حسين، وما هو معروف عنه من إمساك بكل مفاصل الحياة والحفاظ على أقصى درجات الاستقرار المرتبط بقمع المعارضين، إلا أن الأحداث على الأرض تؤشر إلى غير ذلك.

وإذا كانت قوى المعارضة العراقية بالخارج والتي ورد ذكرها سابقًا تمكنت -بدعم دولي وإقليمي- من فرض الأجندة التي تضمَّن بيان مؤتمر لندن بنودها وجرى تنفيذها بكل التفاصيل، فإن قوى المعارضة بالداخل لم تأخذ حظها من كعكة سقوط النظام العراقي خاصة في المرحلة الأولى التي شهدت تشكيل ما عُرف بمجلس الحكم ثم الحكومة الانتقالية، والحقيقة أن العراقيين كانوا في حالة صدمة مما حصل ومن جانب آخر كانوا يأملون بتحقيق تغيير جذري في وضع البلد بمن فيهم البعثيون، حيث كان حوالي ٩٠٪ من البعثيين مع تغيير النظام؛ لذلك كان هنالك أمل بالتغيير والتحول. وكان هناك اعتقاد سائد بأن الأمريكان لا يمكن أن يسمحوا لإيران والأحزاب الدينية بالتغلغل إلى العراق وأنهم سيعيدون ترتيب الأمور تدريجيًا، إلا أن الذي حصل هو إصدار قانون اجتثاث البعث وحل الجيش وتشكيل الحكومة ومجلس الحكم على أساس طائفي بحت، كما أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (جرى تغيير اسمه عام ٢٠٠٩ إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) وجناحه العسكري (فيلق بدر) بدءوا بالسيطرة على المناطق الجنوبية وإجراء تصفية طائفية حزبية بحتة.

ومن جهة أخرى وجد العراقيون -وأقصد قوى المعارضة في الداخل، وخاصة الصدريين- أنه تم استبعادهم من كل شيء وأصبح هناك تعامل بالنسبة للدرجات والمناصب الحكومية الكبيرة في بغداد أو المحافظات، حيث استولى عليها أشخاص جاءوا من خارج العراق، وهذا الأمر ولد نكسة وخيبة أمل، وكان هناك شعور أن النظام باقٍ كما هو مع تغيير الوجوه والأحزاب.

كما أن المحافظات السُّنية استُبعدت من كل شيء وتمت معاملتها على أنها خسرت الحرب مع الأكراد والشيعة؛ لذلك جرت معاملتهم باضطهاد وعنصرية وأصبح السائر أن هناك مضطهدين شيعة وأكرادًا ربحوا الحرب ضد مضطهديهم السنة واستعادوا حقوقهم التي كانت مسلوبة منهم، حيث كرس قرار السنة بمقاطعة العملية السياسية في بادئ الأمر هذا المفهوم ودعم سيناريو تولِّي الشيعة والأكراد المراكز المفصلية في عراق ما بعد صدام حسين، لأن قادة السنة حينذاك كانوا لا يعرفون اللعبة السياسية وتعاملوا مع المرحلة الجديدة بشكل عاطفى بعيدًا عما تمليه اللعبة السياسية من تصرفات، وما تفرضه المرحلة الجديدة في العراق الجديد والدولة الوليدة من مشاركة كافة الأطراف للحفاظ على هيكل متماسك بعيدًا عن الإقصاء والتهميش، حتى ولو جرى رسمه على أساس طائفي بنظام يعتمد على الحصص لكل مُكوِّن من مكونات الشعب العراقي، وفقًا لقوته وتواجده على الأرض سياسيًا وأمنيًا وربما عشائريًا.

وكانت المعارضة الداخلية غير ناشطة بشكل واضح نظرًا لطبيعة حكم البعث بقيادة صدام حسين، إلا أن عناصرها المتمثلة في الصدريين وجناح حزب الدعوة الإسلامية الذي نفذ عدة هجمات وتفجيرات أوجعت النظام العراقي حينها، وأشهرها محاولة اغتيال صدام حسين في الدجيل عام ١٩٨١ والتفجيرات التي شهدتها العاصمة بغداد وغير ذلك من الهجمات، إلا أن «جماعات الهور» (نسبة إلى منطقة الأهوار الممتدة في محافظة ميسان على الحدود مع إيران والتى يبعد مركزها حوالي ٣٦٦ كم جنوب

شرق بغداد) وما نسب حول قائدها من أساطير خاصة في مرحلة التسعينيات، جعلت من الضرورة التوقف عندها بمزيد من التركيز.

٣ -أمير الأهوار

مثل أساطير ألف ليلة وليلة تنتهي أسطورة الأهوار وقصة المدن المنكوبة التي عاقبها الساحر بعد أن حولها إلى مدن بلا روح، مدن هجرها أهلها فغابت عن الوعي سنوات طويلة،سنوات يمكن أن نعد خطواتها بحجم الوجع والخوف والقلق الذي رافق أهلها سنوات طويلة ظهر خلالها أبطال يمارسون حق الدفاع عن وجودهم، وعملاء لصقت بأسمائهم وعناوينهم جريمة التعامل مع الغرباء ضد نظام حكمهم، فضاعت منهم البطولة لأنها التصقت دائمًا بصفة الخيانة للوطن الأم ومناصرة بل والبحث عن الوطن البديل.

والأهوار هي مناطق منخفضة من أراضي السهل الفيضي يغمرها الماء بعمق قليل، منها ما يبقى مغمورًا به طوال السنة ومنها ما يجف كله أو بعضه في فصل الصيف، وتوجد الأهوار عادة في المناطق الدلتاوية عند مصبات الأنهار، وتُفسر أسبابها بأن مثل هذه المناطق تكون مقتطعة حديثًا من شواطئ البحار ولم يكمل ملؤها بعد بالرواسب التي تنقلها الأنهار سنويًا في أوقات فيضاناتها،وتبدو ظاهرة الأهوار بالعراق بصورة شاذة وذلك لأنها لا توجد عند مصب شط العرب في الخليج، بالإضافة إلى أن وجودها لا يقتصر على القسم الأسفل منه وإنما توجد أيضًا في قسميه: الأوسط منهما والأعلى، كما توجد في شرق نهر دجلة وفي غرب نهر الفرات وفيما بينهما من أراضٍ.

ويطلق عرب الأهوار على المستنقعات (Marshes) اسم (هور)، وهو تعبير جامع يدل على مساحة المستنقعات الدائمة والموسمية والمياه الفائضة ومنابت البردي أيضًا. وتمتد الأهوارعلى سطح السهل الجنوبي بثلاثة نطاقات:النطاق الأول هو الأهوار الشرقية على نهر دجلة، وتشتمل على الأهوار الواقعة على الجانب الأيسر من النهر

وهي من الشمال إلى الجنوب، ومنها أهوار جصان والشويجة والسروط والسناف والجكة والحويزة..، كما تشمل الأهوار الواقعة على الجانب الأيمن لنهر دجلة وهي من الشمال إلى الجنوب، وتتضمن هور أم البروم وهور المصندك والسعدية والدويمة وعودة والصحين.

أما النطاق الثاني فهو الأهوار الوسطى الواقعة بين نهَرْي دجلة والفرات، وتشتمل على الأهوار الآتية من الشمال إلى الجنوب، وتتضمن هور عكركوف وعويريج والشكوس(البرغوثيات) ودملج وأبي عجول وهور البدعة (الغاموكة) والصيكل وأم البني،فيما يشمل النطاق الثالث الأهوار الغربية الواقعة على نهر الفرات، منها الأهوار الواقعة على الجانب الأيسر من نهر الفرات الممتد من الشمال إلى الجنوب والتي تشمل هور ابن نجم والرماح وأبي حجار وهور الله وهور لفته، أما الأهوار الواقعة على الجانب الأيمن منها فهي أهوار اللايح في الشمال وهور الحَمَّار (بفتح الحاء وتشديد الميم) في الجنوب.. حيث تزداد مساحة هذه الأهوار خلال موسم الأمطار وذوبان الثلوج، إذ تدخل النهرين كميات عظيمة من المياه فتتسرب إلى تلك المناطق المنخفضة، وما إن يَنْتهِ موسم الفيضان وتنخفض مناسيب المياه وترتفع درجات الحرارة في الصيف حتى تتقلص مساحاتها. وعلى هذا يمكن تقسيم تلك الأهوار إلى قسمين، هما الأهوار الفصلية والأهوار الدائمة.

ويعمل أبناء الأهوار في مهنة صيد السمك وتربية الحيوانات كالجاموس والدجاج والبط والطيور المائية ودجاج الماء، ويزاولون الصناعات الشعبية اليدوية كصناعة القصب والبردي (الحصران)، وقد عُرفوا ببناء الأكواخ والمضايف القصبية الجميلة المزخرفة بالبردي وتلوينها بأشكال مختلفة. ويتميز أبناء الأهوار عن غيرهم من أبناء المدن كونهم يحبون الحرية كثيرًا فتراهم يتصرفون على سجيتهم وبشكل غريزي بلا قيود أو قوانين صارمة تحدد تصرفاتهم، فهم يقضون نهارهم بالعمل والصيد والزراعة ليصحوا مبكرًا على نهار آخر وهكذا دواليك، ولم يكن أحد

منهم يومًا ما ليحلم بالثروة والجاه أو بناء القصور العالية ذات الأبواب المطعمة بالذهب والياقوت أو الواجهات المزخرفة بالمرمر.

والأهوار هي مجموعات من القرى المتناثرة التي كونت لها أكواخًا من عيدان القصب (البواري) المنسوجة فوق جزر اصطناعية طافية فوق الماء تسمى (الجباشات) أو جبايش. وقد حاول النظام السابق ترويضهم؛ لهذا مارس أقسى درجات القسوة بحقهم؛ لكي ينصاعوا إلى أوامره حيث اتخذ إجراءات أمنية مشددة بحقهم متخذًا أساليب قمعية وإرهابية من القتل والتنكيل، ولما لم يتمكن من ذلك قرر القضاء على الكائنات البيئية في الأهوار بعد تجفيفها..، ونظرًا لسعة المنطقة وامتدادها ولكثافة البردي والقصب وتعذر التوغل في جهاتها انطلق الخيال يعقد أساطير مجنحة، فهذه المناطق المجهولة ذات الممرات الوعرة تضم تلالاً تحوي كنوزًا وثروات طائلة من الذهب والفضة والمجوهرات التي لا تُقدر بثمن، وأنها محصنة ولا يستطيع أحد الوصول إليها لأنها محفوظة في مكان أمين يقال له (أحفيظ). وهذه هي إحدى الأساطير التي تداولها أبناء الأهوار وتوارثوها أبًا عن جد وتناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيل، وهكذا فإن الأسطورة وحكايات الأجداد المبنية حتمًا على قوى خفية تثير رهبة لذيذة في النفوس قلما نشعر بها ونحن نعيش حياتنا المادية الحاضرة،وهكذا هو الحال في ميسان أو العمارة تلك المدينة الغافية في حضن الهور والتي اجترت أساطير وحكايات أسلافها زمنًا طويلاً ومازالت ترددها كلما سئمت ترديد حكايات الزمن الحاضر، حيث تبقى الأهوار مكانًا تاريخيًا تكتنفه الأساطير.

ومن هذه الأساطير ما بات يعرف بأمير الأهوار الذي يصارع الطغيان ويحارب عناصر النظام السابق ويأتي بالحق لأهله ثم يختفي ولا يستطيع أحد أن يقتفي أثره، إلا أن اسمه شاع بعد سقوط نظام صدام حسين وهو كريم ماهود الذي أطلق عليه أنصاره بعد غزو العراق (أمير الأهوار)..فماهود كاد أن يكون أقرب إلى الشخصية الأسطورية قبل الغزو، حيث ذاع صيته في المناطق الجنوبية من العراق وفي محافظة

ميسان بالذات حيث كان أتباعه ينتشرون في مناطق الأهوار الوعرة والتي يصعب الوصول إليها وكان من هناك ينطلق لمهاجمة مقرات الجيش والمقرات الحزبية (مقرات حزب البعث الحاكم بقيادة صدام حسين حينها) في مناطق مختلفة.

ظهر (أمير الأهوار) الذي قاتل ضد نظام صدام حسين في أهوار جنوب العراق،ما بعد فترة الغزو العراقي للكويت..الجهات الرسمية آنذاك اعتبرته قاطعًا للطرق وهاربًا من الخدمة العسكرية يستخدم أتباعه لمهاجمة المدن النائية والمسافرين، وأنصاره ومؤيدوه اعتبروه مناضلاً ضد النظام والشخص الذي استطاع أن يفلت كل مرة من قبضة الجهات الأمنية بأعجوبة، والحقيقة كما يروي البعض من أهالي المنطقة أنه كان يتمتع بنفوذ وحماية عشائرية حيث إنه ينتمي إلى إحدى أكبر العشائر في محافظة ميسان وينتسب إلى مشايخ هذه العشيرة لذلك.وكان غالبية أبناء العشائر حتى المنتمون منهم للجهات الأمنية أو حزب البعث الحاكم آنذاك يتجنبون التصادم معه مباشرة كون النظام العشائري هو السائد هناك، وأحيانًا كثيرة يكون أقوى من قانون السلطة الرسمية للدولة.

وكان الاسم الحركي لـ (أمير الأهوار) الذي ظل يقاتل الجيش العراقي ثلاث عشرة سنة هو (أبو حاتم)، ولم يعرف أحد أن اسمه الحقيقي هو عبد الكريم محمود الحطاب (كريم ماهود) المولود في مدينة العمارة الواقعة جنوب العراق عام ١٩٥٨.

وقد أطلق الصحفيون الغربيون الذين تعقَّبوا الحطاب سنوات طويلة داخل العراق من أجل الحصول على تصريحات أو مقابلة منه، ألقابًا كثيرة لم يسمع بها (أمير الأهوار) مطلقًا ولا يعرف حتى مغزاها، مثل «روبن هود» و«لورنس العرب» وغيرهما.

خاض (أبو حاتم) حرب عصابات حيرت الأجهزة الأمنية العراقية في ذلك الوقت رغم سطوتها البالغة، انطلاقًا من قواعد معزولة في أهوار جنوب العراق وتنسب إلى

جماعته التي تطلق على نفسها اسم (حزب الله)، العديد من العمليات الانتحارية ضد تنظيمات حزب البعث.

وحاول صحفيون غربيون تعقُّب أثر (أبو حاتم) خلال سنوات معارضته لنظام البعث، حيث زاروا بلدات على الحدود مع إيران وبحثوا عنه هناك طويلًا لكن النجاح لم يحالفهم في التقاط صورة له، وظلت ملامحه مجهولة حتى لأجهزة النظام السابق السرية التي كانت مستعدة لدفع مبالغ طائلة للحصول على مثل هذه الصورة الشخصية حتى يسهل عليها تعقب (أمير الأهوار).

واعتمد (أبو حاتم) على شن غارات صغيرة على قوات الجيش مع اعتماد مبدأَي الحركة والتنقل المستمرين (الكرّ والفَرّ)، لذلك كان مصدر إزعاج لأجهزة النظام السابق وهذا هو سر النجاحات التي حققتها هذه المجموعة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد مقاتليها الألف ويحملون أسلحة خفيفة ومتوسطة، ما جنبهم الهزيمة في معارك مكشوفة مع قوات نظامية، غير أنها حرصت على إبقاء الهور الذي توجد فيه قواعدها عصيًا على الاقتحام.

ونقلت صحيفة (الجارديان) عن (أبو حاتم) قوله: «طوال سنوات طويلة كان طعام المجموعة هو الأسماك والعيش من تجارة السلاح»، ويعترف هذا المحارب الذي وصلت قواته إلى شرق مدينة العمارة قبل القوات الأمريكية والبريطانية في أبريل (نيسان) عام ٢٠٠٣، أنه كاد أن يعتقل مرات عدة وفي كل مرة كان ينجو بأعجوبة ليصل سالمًا إلى القاعدة داخل الهور، فقد أوشكت عناصر من المخابرات القبض على (أبو حاتم) في تموز (يوليو) عام ١٩٩٧، عندما وقع في كمين ليلي داخل مدينة الميمونة غربي العمارة مركز محافظة ميسان أسفر عن إصابته بأكثر من ثلاثين جرحًا وتدمير السيارة التي كان يستقلها حيث ظُن أنه قتل؛ لكن الواقع أن سائقه قتل في الكمين أما هو فقد استطاع الإفلات ونُقل إلى إيران للعلاج.

استطاع (ماهود) السيطرة على مدينة العمارة حتى قبل دخول القوات البريطانية إليها في ٤ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ ونصَّب شقيقه محافظًا واستطاع أن يفرض شخصيته وانتماءه العشائري، واستطاع بفضل تدخل البريطانيين أن يصبح عضوًا ضمن مجلس الحكم الذي أدار العراق تحت سلطة الاحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣.

وأصبح ماهود عضوًا في الجمعية الوطنية التي تشكلت عام ٢٠٠٥ غير أنه لم يدخل إلى مجلس النواب في دورته الثانية، كما أُقيل أخوه من منصب المحافظ بعد إجراء الانتخابات المحلية في المحافظة في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩.

وأصبح ماهود في الانتخابات الأخيرة التي جرت في مارس/ آذار ٢٠١٠ من أنصار القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، غير أنه لم يحظ بأي مقعد في محافظة ميسان.

هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن شخصية ماهود، غير أن ذلك الأمر يشوبه الكثير من القصص والحكايات التي لا يمكن أن نجزم بصحتها، ومع ذلك فإنه شخصية جديرة بالاحترام حيث استطاع أن يفرض نفسه في عالم الكبار رغم البساطة الواضحة التي يتمتع بها.

ووفقًا لما سمعته من حكايات في العراق، كان لماهود دور في السيطرة على العمليات الانتقامية والثأرية في محافظة ميسان ضد القيادات الحزبية البعثية فيها ودفع إلى حلها وفق النظام العشائري، وذكر لنا بعض الذين التقيناهم أن ماهود خلال سيطرته على عدد من المدن في ميسان ألقى القبض على عدد من القيادات الحزبية ثم أطلق سراحهم مقابل تعهدات بعدم مقاتلة أنصاره عند دخولهم مدينة العمارة، وربما كان ينطلق في ذلك من الشعور العشائري نفسه الذي سبق وأن حافظ على حياته طيلة فترة التسعينيات من القرن الماضي.

٤ - إدارة عراق ما بعد صدام حسين

شهد العراق بعد انهيار نظام صدام حسين في ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ ظهور هياكل وسلطات إدارية أسهمت في إدارة البلاد توازيًا مع بروز القوى السياسية الفاعلة على الساحة، سواء تلك القوى التي مثلت معارضة الخارج أو معارضة الداخل، إلا أن القاسم المشترك بين تلك الهياكل والسلطات أنها كانت مدعومة بقوى خارجية رغم الدخول في مرحلة تشكيل الدولة بكامل مؤسساتها، حيث كان للدور الخارجي الأثر البارز في رسم معالم كل المراحل التي مر بها العراق بعد انهيار نظام البعث بقيادة صدام حسين.

١ - مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية

Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance (ORHA)

تشكَّلت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق مباشرة هيئة لإدارة شؤون البلاد سُميت باسم (مكتب إعادة إعمار العراق والمساعدات الإنسانية) المعروفة اختصارًا بـ (ORHA). وقد اختارت الإدارة الأمريكية(الجنرال المتقاعد جاي. م. جارنر Jay Montgomery Garner) مشرفًا عليها، وصدر أمر تعيينه منذ يوم ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٣، وكان جارنر يتبع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد مباشرة، خاصة وأنه كان من أصدقائه المعروفين، وهو من مواليد ١٥ أبريل / نيسان ١٩٣٨، وعمل لفترة نائبًا لرئيس أركان القوات البرية الأمريكية، ومسؤولاً عن أنظمة صواريخ باتريوت. وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١، كُلِّف بمتابعة ضمان عودة اللاجئين الأكراد إلى شمال العراق ويرتبط بعلاقة نسب مع أحد القيادات السنية في العراق الجديد، وهو سعد عاصم الجنابي رجل الأعمال صاحب النفوذ القوي الذي حصل على حصة الأسد في العقود التي أوكلها الجيش الأمريكي إلى المقاولين العراقيين بعد الاحتلال ،ومالك قناة الرشيد الفضائية العراقية التي تبث برامجها من بغداد.

وصل جارنر الكويت ظهر يوم ٧ أبريل / نيسان ٢٠٠٣، واختار بلدة أم قصر التي خاضت قتالاً أسطوريًا استمر عدة أيام ضد القوات الغازية لتكون مقرًامؤقتًا له حتى وصل بغداد يوم ٢١ أبريل / نيسان ٢٠٠٣،وكان إلى جانبه في المكتب الجنرال بروز مور Brose More، وكُلف بمتابعة شؤون المنطقة الشمالية من العراق، والجنرال بيك والترز Peek Walters، وكلف بمتابعة شؤون المنطقة الجنوبية. أما باربارا أودين السفيرة الأمريكية السابقة في اليمن، فكلفت بإدارة شؤون المنطقة الوسطى. وكان في المكتب عدد من الموظفين العراقيين الذين كانت لهم صلة سابقة بالإدارة الأمريكية، منهم علاء قطب، والدكتور عماد ضياء، وزينب السويج، والدكتور عادل عوض،والدكتور ليث كبه.وصدر عن المكتب سلسلة من القرارات، منها تعيين مستشارين في الوزارات العراقية المختلفة وعلى سبيل المثال فقد عُين الدكتور أندرو. بي. إن إيردمان Andrew P. N. Erdmann مستشارًا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي Senior Ministry Advisor، Ministry of Higher Education and Scientific Research وأتذكر أنه أصدر قرارات وتوصيات بشأن انتخاب القيادات الجامعية تضمنت مواصفات الترشيح لرؤساء الجامعات ولعمداء الكليات ولرؤساء الأقسام وشروط الناخبين وإجراءات الانتخابات، والتأكيد على حضور ممثل عن الـ ORHA لهذه الانتخابات.

وكانت ميزانية المكتب تُدفع من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، ورغم أنه تم الإعلان حينها أن إدارة جارنر ستستمر لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، إلا أن عمر هذه الإدارة كان قصيرًا حيث تم حله بصورة مفاجئة، وعُين السفير بول بريمر Poul Primer كحاكم مدني للعراق بديلاً عن جي جارنر، وتم تبديل اسم مكتب إعادة الإعمار والمساعدات إلى (سلطة الائتلاف المؤقتة) وهي تُدعم من وزارة الدفاع الأمريكية أيضًا .

٢ - سلطة الائتلاف المؤقتة Coalition Provisional Authority CPA

وتُعرف هذه السلطة اختصارًا بـ (CPA). واستندت سلطة الائتلاف المؤقتة في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والذي يتيح لها، حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة، بسط سيطرتها على السلطات الثلاث في العراق: التشريعية والتنفيذية والقضائية،وتولى السفير بول بريمر Paul Brimer إدارة تلك السلطة المؤقتة،باسم مدير سلطة الائتلاف المؤقتة Administrator Coalition Provisional Authority. وكان إلى جانبه لفترة السفير جون جرينستوك ممثلاً للمملكة المتحدة، وأصدرت السلطة قرارات وقوانين خطيرة بشأن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية العراقية، ووثقت هذه القرارات في جريدة الوقائع العراقية وفي أكثر من مجلد وباللغتين: العربية والإنجليزية، حيث تركت تلك القرارات والقوانين آثارها السلبية على مستقبل العراق ووحدة نسيجه الاجتماعي.

وجاء في العدد ٣٩٧٧ من جريدة الوقائع العراقية (السنة الرابعة والأربعون) الصادر في ١٧يونيو/ حزيران ٢٠٠٣ تقديم السفير بول بريمر لمجموعة القوانين والقرارات التي سوف يصدرها قوله: «بموجب صلاحياتي كمدير لسلطة التحالف (الائتلاف) المؤقتة،فإن وزارة العدل ستعيد نشر الوقائع العراقية،وسوف تنشر فيها الأنظمة والأوامر والمذكرات، والتعليمات الصادرة عن سلطة التحالف المؤقتة،وبموجب توجيهاتي،فإن السلطة أخذت على عاتقها تعطيل القوانين الظالمة وغير العادلة المفروضة من قِبل النظام السابق...».وتضمنت الوقائع نص نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١ ،وجاء فيه «وفقًا لصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة،وانسجامًا مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣(٢٠٠٣)،

وبناء على قوانين وأعراف الحرب -أعلن بموجب ذلك ما يلي :

١. تمارس السطة الائتلافية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتًا من أجل إدارة شؤون العراق بفاعلية خلال فترة الادارة الانتقالية، بغية استعادة أوضاع الأمن والاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكّن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية،كما تقوم بتحسين وتعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية الرامية لتمثيل فئات الشعب، وتسهيل الجهود المبذولة لإنعاش النظام الاقتصادي، وإعادة البناء وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

٢. يُعهد إلى السلطة الائتلافية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها،وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،بما في ذلك القرار ١٤٨٣(٢٠٠٣) والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

٣. يقدم قائد القوات المركزية الأمريكية بصفته قائد قوات الائتلاف،الدعم المباشر إلى السلطة الائتلافية ويقوم بردع الأعمال العدائية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والأمن فيها، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدميرها ويساهم بشكل عام في تنفيذ سياسة الائتلاف. وفي الأمر الثاني الذي أصدره بريمر أكد «أن القوانين التي كانت سارية في العراق اعتبارًا من تاريخ ١٦ أبريل /نيسان ٢٠٠٣ تبقى سارية المفعول وقابلة للتطبيق بعد هذا التاريخ،إلا إذا قررت السلطة الائتلافية المؤقتة تعليقها أو استبدالها بغيرها أو تم إلغاؤها وإقرار تشريعات أخرى تحل حلها تصدرها المؤسسات الديموقراطية في العراق، كما تبقى تلك القوانين سارية المفعول وقابلة للتطبيق طالما أنها لا تحول دون ممارسة السلطة الائتلافية المؤقتة لحقوقها والوفاء بالتزاماتها، أو طالما لا تتعارض مع هذه اللائحة التنظيمية أو مع أية لائحة تنظيمية أخرى تصدر عن السلطة الائتلافية المؤقتة ».

وفي أمر آخر قال بريمر: «إن مدير سلطة الائتلاف المؤقتة سوف يبادر بإصدار الأنظمة والأوامر كلما دعت الحاجة لذلك في إطار قيامه بتنفيذ السلطات والمسؤوليات المعهودة للسلطة الائتلافية المؤقتة والتعريف بها»،وقال: «إن الأوامر الصادرة عن السلطة ملزمة وتبقى الأنظمة والأوامر الصادرة عن السلطة سارية المفعول حتى يقوم مدير السلطة بإلغائها أو حتى تلغيها وتحل محلها التشريعات الصادرة عن المؤسسات الديموقراطية في العراق،وتكون للأنظمة الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة أولوية التطبيق، وترجح على كافة القوانين والمنشورات في حالة عدم تماشي تلك القوانين والمنشورات مع اللوائح التنظيمية والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة، ويجوز لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة القيام من حين لآخر بإصدار الإعلانات العامة الموجهة للجمهور، وتنشر تلك الأوامر والأنظمة باللغات ذات الصلة (يقصد العربية والكردية والتركمانية والسريانية)، وفي حالة نشوء أي اختلاف بين مضمون النص المكتوب باللغة الإنجليزية والنص المكتوب باللغات الأخرى يؤخذ النص المكتوب باللغة الإنجليزية ويُعتد به،ويجوز للمدير إصدار المذكرات المتصلة بتفسير أو تطبيق أي نظام أو أمر.

إلا أن القرارات الخاطئة التي توالت فيما بعد كانت بمثابة «سكب الزيت على النار» ،حيث أدت في مجملها إلى احتراق العراق والإجهاز على ما تبقى من نظام حافظ العراقيون عليه بشكل ذاتي بعيدًا عن السلطات التي انهارت أو التي كانت في طور التشكُّل،ومن هذه القرارات المريبة (حل الكيانات العراقية والاحتفاظ بأصول الكيانات المنحلة بما فيها سجلات تلك الكيانات وبياناتها) وقد شملت تلك الكيانات مؤسسات وشركات ومنشآت صناعية أهمها هيئة التصنيع العسكري، وهو ما أدى إلى تشريد الآلاف من الموظفين والعاملين الذين باتوا يعانون الأمرَّيْن بسبب أنهم محسوبون على النظام السابق، وجرى اعتبار الكثيرين منهم بعثيين حيث كان يُشترط الانتماء إلى حزب البعث الحاكم في حال الرغبة في الحصول على أي وظيفة أو مركز؛ مما اضطر مئات الآلاف من العراقيين إبان حكم صدام حسين إلى ملء استمارات

تثبت انتماءهم للبعث، دون أن يدركوا ماذا يعني ذلك وما الأفكار التي يتبناها الحزب المنتمين إليه قهرًا !

كما أصدر بريمر قرارات باستحداث (تشكيلات جديدة للقوات العراقية)، وحل (وزارات الدفاع والإعلام والشؤون العسكرية، وجهاز المخابرات، ومكتب الأمن القومي، ومديرية الأمن العام، وجهاز الأمن الخاص، والمنظمات العسكرية، وهي: الجيش والسلاح الجوي والبحرية وقوة الدفاع الجوي والحرس الجمهوري ومديرية الاستخبارات العسكرية وقوات الطوارئ والقوات شبه العسكرية وديوان الرئاسة والمجلس الوطني واللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية والمحاكم الخاصة ومحاكم الأمن الخاص)، وهو ما أدى إلى انفلات أمني غير مسبوق في التاريخ. وكان من نتيجة تسريح عناصر وضباط الجيش السابق أنهم أصبحوا يشكلون عناصر فاعلة في تنظيمات المقاومة المسلحة والتي كبدت الجيش الأمريكي خسائر فادحة فيما بعد بسبب ما يمتلكونه من خبرات قتالية وعسكرية؛ بالإضافة إلى شعورهم بالظلم والضياع في العهد الجديد، حتى تم تدارك الأمر وإعادة أعداد كبيرة منهم إلى الخدمة خاصة ذوي الرتب البسيطة، بالإضافة إلى المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لتوفيق أوضاع هؤلاء المتضررين سواء عسكريين أو مدنيين.

وأسس بريمر ما يُسمى (صندوق تنمية العراق) وخوَّل نفسه سلطة الإشراف على تأسيس وإدارة واستخدام الصندوق وصرف الأموال نيابة عن الشعب العراقي، كما ورد في اللائحة التنظيمية رقم ٢ التي أصدرها بريمر في ١٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٣. وقد أُودعت في الصندوق ٩٥٪من إيرادات جميع المبيعات التي يصدِّرها العراق من نفط ومنتجاته، وحُوِّلت إلى الصندوق مبالغ من أموال عراقية كانت مودعة في حسابات فُتحت بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة، كما أصدر بريمر اللائحة التنظيمية بما أسماه (تسوية المطالبات العراقية المتعلقة بالملكية).

وفي اللائحة التنظيمية رقم ٦ تم الاعتراف بمجلس الحكم على أنه (الجهة الرئيسة

للإدارة العراقية المؤقتة،إلى حين تشكيل حكومة معترف بها دوليًا،ممثلة للشعب العراقي)،وقد حدد العلاقة مع هذا المجلس حيث قال: «إن مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة وبالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة يأخذون على عاتقهم العمل معًا في عملية التشاور والتعاون لمصلحة الشعب العراقي،كما أن مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة طبقًا للقرار ١٤٨٣ يتشاوران وينسقان جميع الأمور المتعلقة بالإدارة المؤقتة للعراق،بما فيها سلطات مجلس الحكم.ويؤمر جميع موظفي سلطات الائتلاف المؤقتة،وبشكل حازم، بالاستجابة إلى جميع طلبات الخبراء وإسداء المعونة التقنية أو أي دعم مطلوب من مجلس الحكم.

٣ - مجلس الحكم الانتقالي :

بعد أن استقر الأمر لقوات الاحتلال الأمريكي، شعرت قيادات المعارضة العراقية التي كانت تعمل من الخارج وجاءت على فوهات مدافع الدبابات الأمريكية والبريطانية أن مصلحتها تقتضي العمل للوصول إلى السلطة وفقًا لما جرى إعلانه في ختام مؤتمر لندن نهاية عام ٢٠٠٢، وتم ترتيب أول اجتماع ضم عناصر رئيسة من تلك القوى في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ بالعاصمة بغداد، وحضر هذا الاجتماع قيادات حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها إياد علاوي والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان وحزب المؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجلبي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة الحكيم (يعرف الآن باسم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني الذي أصبح أول كردي يرأس العراق فيما بعد. وتقرر في هذا الاجتماع السعي باتجاه (إرساء أسس ديمقراطية للمجتمع المدني العراقي)، وتشكيل مكتب سكرتارية دائمة لتكون حلقة وصل بين هذه الأحزاب (الخمسة)، وكل أطياف الحياة السياسية العراقية، وبعد الخامس من مايو/أيار ٢٠٠٣ أضيف إلى الأحزاب الخمسة ممثلون عن (حزب الدعوة الذي كان يتزعمه

حينها رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري ويتزعمه حاليًا رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي)، و (الحزب الشيوعي العراقي) و (تجمع الديمقراطيين المستقلين).

وبعد مناقشات مطولة بين هذه القوى السياسية، وسلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر، تقرر تشكيل ما سُمي بـ (الهيئة القيادية)، وكُلِّفت هذه الهيئة بالعمل على تشكيل حكومة انتقالية، حيث وافقت الهيئة على صيغة حكم عُرفت باسم (مجلس الحكم الانتقالي) الذي تشكل يوم ١٣ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ من ممثلي سبعة أحزاب ، هم الدكتور إياد علاوي (حركة الوفاق الوطني) ومسعود بارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني) والدكتور أحمد الجلبي (حزب المؤتمر الوطني العراقي) وعبد العزيز الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) وجلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني) وحميد مجيد موسى (الحزب الشيوعي العراقي) والدكتور محسن عبد الحميد (الحزب الإسلامي العراقي)، ثم أُضيفت أسماء أخرى لهذه التشكيلة التي كانت أول تدشين لمبدأ (التوافق والمحاصصة الطائفية والعرقية)، ومن الأسماء التي أُضيفت الدكتور عدنان الباجه جي، والدكتور محمد بحر العلوم، ويونادم كنه ممثلاً للمسيحيين والدكتورة عقيلة الهاشمي، وبلغ عدد أعضاء مجلس الحكم (٢٥) عضوًا.ويعد مجلس الحكم ثالث هيئة إدارية تشكلت حسب التسلسل الزمني في العراق عقب الاحتلال الأمريكي،وقد تشكل المجلس بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة في ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٣ ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق،بينما تمتلك سلطة الائتلاف الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المشار إليها سابقًا، وامتدت فترة الصلاحيات المحددة لمجلس الحكم من ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٣ حتى الأول من يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٤ حين تم حله بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة. وقد اعترف بهذا المجلس كل من جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية والأجنبية، ومن القرارات والقوانين المثيرة للجدل التي اتخذها مجلس الحكم، قراره بإلغاء قانون الأحوال الشخصية والاستعاضة عنه بقانون جديد يتوافق مع أحكام الشريعة

الإسلامية كما قيل في حينه، وقرار اتخاذ يوم سقوط بغداد بيد القوات الأمريكية يوم ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ عيدًا وطنيًا، وقرار تبديل العلم العراقي الذي يحمل لفظ الجلالة في عبارة (الله أكبر) التي كتبها صدام حسين فوق العلم عام ١٩٩٤ بعلم آخر يشبه إلى حد ما العلم الإسرائيلي؛ إلا أن شكل هذا العلم تم رفضه شعبيًا وتم الإبقاء على العلم الأصلي حتى تم تعديله بشكل طفيف وإلغاء النجوم الثلاثة التي كانت تتوسطه، كما لاقت معظم قرارات مجلس الحكم استهجانًا من قطاعات واسعة من الشعب العراقي، ولم تجد طريقها إلى التنفيذ. وكان من بعض صلاحيات مجلس الحكم الموافقة على عدد من التعيينات، ومن ذلك تعيين الوزراء، وتعيين ممثل دائم للعراق في الأمم المتحدة، فضلاً عن قيامه بتشكيل لجنة لوضع مُسوَّدة لدستور مؤقت سُمي فيما بعد بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) حيث أكد هذا القانون الذي أصدره مجلس الحكم في الثامن من مارس/ آذار سنة ٢٠٠٤، أن المرحلة الانتقالية تبدأ من ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ وتنتهي عند تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم، وذلك في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥. وقد جاء إصدار هذا القانون تنفيذًا لاتفاق تم عقده بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة في ١٥نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، ويؤسس القانون -كما أُعلن آنذاك- لنظام (اتحادي) (ديمقراطي) (تعددي) يتمتع فيه أفراد الشعب العراقي قاطبة بالحقوق الأساسية للإنسان. ونص على تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمساواة التامة بين الناس بصرف النظر عن الجنس أو المذهب أو الأصل أو الدين وضرورة ضمان الحريات العامة، وحق الفرد في التعليم، والعناية الصحية، وتوفير الأمن وفرص العمل، وإدخال درجة من اللامركزية في إدارة المحافظات مع مراعاة الوضع الراهن في كردستان العراق، وإقرار مبدأ السيطرة المدنية على الجيش، وقوى الأمن.

وكانت اللجنة التي أعدت القانون برئاسة الدكتور عدنان الباجه جي وكانت تستعين بآراء الدكتور نوح فيلدمان، وهو رجل يهودي أمريكي من أصل عراقي متخصص

بالقانون الدستوري ،وتألف القانون من (٩) أبواب، هي على التوالي: (المبادئ الأساسية، الحقوق الأساسية، الحكومة العراقية الانتقالية، السلطة التشريعية الانتقالية، السلطة التنفيذية الانتقالية، السلطة القضائية الاتحادية، المحكمة المختصة والهيئات الوطنية، الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية، المرحلة ما بعد الانتقالية). وقد تضمنت الديباجة ما يدل على أن القانون أُقر (لإدارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية إلى حين قيام حكومة منتخبة تعمل في ظل دستور شرعي دائم سعيًا لتحقيق ديمقراطية كاملة)، وأن القانون يُعد (القانون الأعلى للبلاد، ويكون ملزمًا في أنحاء العراق كافة، وبدون استثناء)، وأقر بأن من اختصاصات الحكومة العراقية الانتقالية ما يلي:

أ. رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي.

ب. وضع وتنفيذ سياسة الأمن الوطني، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدامتها لتأمين وحماية وضمان أمن حدود البلاد والدفاع عن العراق.

ج. رسم السياسة المالية، وإصدار العملة، وتنظيم الجمارك، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإداراته.

د. تنظيم أمور المقاييس والأوزان ورسم السياسة العامة للأجور، وإدارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وإدارات هذه الأقاليم والمحافظات،وتوزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق المحرومة ومعالجة مشاكلها واحتياجاتها بشكل إيجابي ، وتنظيم سياسة الاتصالات.

وقد نصت المادة (٢٦) من الباب الثالث على أن القوانين النافذة في العراق في ٢٠يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ ستبقى سارية المفعول إلا إذا نص القانون هذا على خلاف ذلك، وعندئذ تقوم الحكومة العراقية الانتقالية بإلغائها وتعديلها ووفقًا لهذا القانون. كما أن القوانين والأنظمة والأوامر والتعليمات الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة، ستبقى نافذة المفعول إلى حين إلغائها أو تعديلها بتشريع يصدر حسب الأصول ويكون لهذا التشريع قوة القانون.

ونص القانون في بابه الرابع على (السلطة التشريعية) وقال في المادة (٣٠) إن لدولة العراق خلال المرحلة الانتقالية، سلطة تشريعية تُعرف باسم (الجمعية الوطنية) ومهمتها الرئيسة هي تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية.. أما (السلطة التنفيذية) فتتكون من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه، في حين يكون القضاء مستقلاً ولا يدار بأي شكل من الأشكال من السلطة التنفيذية، ويجري العمل لتشكيل محكمة في العراق باسم المحكمة الاتحادية العليا يكون اختصاصها الحصري والأصيل النظر في الدعاوي بين الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات الأقاليم وإدارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية. وتتكون المحكمة من تسعة قضاة، ويكون إلى جانب ذلك مجلس أعلى للقضاء يتولى دور (مجلس القضاة) ويشرف على القضاء في العراق. كما تؤسس في العراق هيئات وطنية لحقوق الإنسان وللنزاهة العامة وهيئات أخرى، منها الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية والهيئة الوطنية لاجتثاث البعث.ويؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ويعترف القانون بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تُدار من قِبل الحكومة المذكورة في ١٩مارس/ آذار ٢٠٠٢ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالي ونينوى، على أن تبقى حدود المحافظات العراقية الثماني عشرة بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية.

ويبين الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي وانتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية، أول تسعة أسماء هم أعضاء الرئاسة الدورية على التوالي:

م	الاسم	الدين/المذهب/ العرق	النوع	الانتماء السياسي أو الاجتماعي
١	إبراهيم الجعفري	شيعي عربي	ذكر	حزب الدعوة
٢	أحمد الجلبي	شيعي عربي	ذكر	المؤتمر الوطني العراقي
٣	محمد بحر العلوم	شيعي عربي	ذكر	جماعة أهل البيت
٤	عبد العزيز الحكيم	شيعي عربي	ذكر	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
٥	جلال الدين طالباني	سُنِّي كردي	ذكر	الاتحاد الوطني الكردستاني
٦	مسعود بارزاني	سني كردي	ذكر	الحزب الديمقراطي الكردستاني
٧	إياد علاوي	شيعي عربي	ذكر	حركة الوفاق الوطني العراقي
٨	عدنان الباججي	سني عربي	ذكر	تجمع الديمقراطيين المستقلين
٩	محسن عبد الحميد	سني عربي	ذكر	الحزب الإسلامي العراقي
١٠	أحمد البوسلطان	شيعي عربي	ذكر	رئيس اتحاد المحامين ورابطة حقوق الإنسان في بابل
١١	نصير الجادرجي	سني عربي	ذكر	الحزب الوطني الديمقراطي
١٢	عقيلة الهاشمي	شيعية عربية	أنثى	دكتوراه الأدب الفرنسي، تولت قسم العلاقات العامة بوزارة الخارجية قبل سقوط نظام صدام، أطلق عليها مجهولون النار ولقيت حتفها يوم ٣٠٠٢/٩/٥٢
١٣	رجاء الخزاعي	شيعية عربية	أنثى	مديرة مستشفى توليد بالديوانية، عاشت في لندن من ٠٦٩١ إلى ٧٧٩١
١٤	حميد مجيد موسى	شيعي عربي	ذكر	الحزب الشيوعي العراقي

١٥	غازي الياور	سُني عربي	ذكر	رجل أعمال، حفيد محسن الياور زعيم عشيرة شمر النافذة والمنتشرة في كل العراق والدول المجاورة، عاش ٥١ عامًا في السعودية وعاد للعراق بعد سقوط نظام صدام حسين
١٦	سمير شاكر محمود	سني عربي	ذكر	كاتب ورجل أعمال من حديثة التابعة لمحافظة الأنبار أكبر محافظات العراق
١٧	محمود علي عثمان	سني كردي	ذكر	طبيب من السليمانية، انضم للحزب الديمقراطي الكردستاني وشغل فيه مناصب عدة ثم تركه وأسس في لندن عام ٥٧٩١ الحزب الاشتراكي الكردي،
١٨	صلاح الدين بهاء الدين	سني كردي	ذكر	حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني
١٩	يوناديم يوسف كنا	مسيحي آشوري	ذكر	الحركة الديمقراطية الآشورية
٢٠	موفق الربيعي	شيعي عربي	ذكر	عضو سابق في حزب الدعوة الإسلامي
٢١	دارا نور الدين	سني كردي	ذكر	قاضٍ ورئيس محكمة في بغداد
٢٢	صون جول حبيب جابوك	تركمانية سُنية	أنثى	فنانة تشكيلية، عضوة الجبهة التركمانية العراقية ومنظمة النساء العراقيات

٢٣	وائل عبد اللطيف	شيعي عربي	ذكر	مؤرخ، عُين حاكمًا للبصرة في يوليو/ تموز ٣٠٠٢.
٢٤	كريم ماهود محمداوي	شيعي عربي	ذكر	حزب الله
٢٥	عز الدين سليم	شيعي عربي	ذكر	رئيس حركة الدعوة الإسلامية بالبصرة

ويمكن من الجدول ملاحظة ما يلى:

١- عدد المنتمين للمذهب الشيعي في مجلس الحكم الانتقالي ١٣ عضوًا (كلهم عرب).

٢- عدد المنتمين للمذهب السُّني من العرب خمسة أعضاء.

٣- عدد المنتمين للعرقية الكردية خمسة أعضاء (كلهم يتبعون المذهب السني).

٤- عضو مسيحي واحد.

٥- عضو تركماني واحد.

٦- يوجد بالمجلس ثلاث نسوة فقط من إجمالي العدد البالغ ٢٥ عضوًا. وقد أمر المجلس في جلسته التي عُقدت بتاريخ الثامن من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣ باختيار الدكتورة سلامة الخفاجي لتشغل مقعد الدكتورة عقيلة الهاشمي التي تم اغتيالها فيما بعد، والدكتورة سلامة طبيبة وأستاذة بكلية طب الأسنان في جامعة بغداد.

٤ - الحكومة العراقية المؤقتة :

تُعد الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الرابعة التي تشكلت في العراق عقب الاحتلال،وقد حلت هذه الحكومة محل (سلطة الائتلاف المؤقتة) و (مجلس الحكم).ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية، اعترفت بالحكومة المؤقتة، كممثل شرعي للعراق، إلا أن تلك الإدارة من خلال السفارة الأمريكية وقيادة القوات الأمريكية في العراق، احتفظت بصلاحيات واسعة وكانت هي صاحبة القرار أثناء فترة الحكومة المؤقتة.

ضمت (الحكومة العراقية المؤقتة) رئيسًا للجمهورية هو غازي الياور وهو سُني عربي، ونائبين للرئيس هما الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري وهو شيعي عربي وروز نوري شاويس وهو كردي سُني، وإلى جانبهم رئيس للوزراء هو الدكتور إياد هاشم علاوي وهو شيعي عربي وتم اختياره بعد تصويت داخلي قام به أعضاء مجلس الحكم. وكان الاعتقاد السائد أن الاختيار تم حسب توصية مبعوث الأمم المتحدة الخاص في العراق آنذاك السيد الأخضر الإبراهيمي، إلا أن الإبراهيمي صرح فيما بعد لجريدة نيويورك تايمز بأنه تم الضغط عليه من قِبل السفير بول بريمر لتزكية علاوي لهذا المنصب. وقد استقال الإبراهيمي من مهمته بعد أسبوعين من اختيار علاوي بسبب ما وصفه بـ (المصاعب الجَمَّة والإحباط) الذي كان يعانيه، وقد كان للدكتور علاوي نائب واحد هو الدكتور برهم صالح وهو سني كردي. وتألفت الحكومة المؤقتة من (٣٠) وزيرًا وست وزيرات وخمسة وزراء للدولة،وواجهت هذه الحكومة مشاكل كثيرة أمنية واقتصادية،وسياسية بسبب رغبة علاوي فرض سلطة حقيقية للدولة الوليدة حال دونها التدخل الأمريكي والإيراني، بالإضافة إلى كون علاوي رجلاً علمانيًا فإنه لم يكن يقيم وزنًا كبيرًا للطائفية الدينية والسياسية؛ ففى الوقت الذي كان يضرب فيه إحدى المناطق التي ترمز للطائفة السنية وهي الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار (٥٠ كم غرب بغداد)، قام بضرب أحد أقدس المناطق لدى الشيعة وهي النجف(١٦١ كم جنوب بغداد) عندما تحصَّن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورجاله بمرقد الإمام عليّ -كرَّم الله وجهه- الواقع في قلب البلدة القديمة، وهو من الأماكن شديدة التقديس لدى الشيعة باعتبار الإمام علي هو أول أئمة الشيعة بكافة فروعها (إثني عشرية وزيدية وإسماعيلية وغيرها).

٥ - الحكومة العراقية الانتقالية :

حلت الحكومة العراقية الانتقالية محل الحكومة العراقية المؤقتة في الثالث من مارس/ آذار عام ٢٠٠٥، وتم التصديق على هذه الحكومة من قِبل ما كان يُسمى

بـ(الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة) في ٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، وبدأت هذه الفترة الانتقالية والتي يُقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى حكومة وبرلمان دائمين، بانتخابات (الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة) في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ حيث صَوَّت العراقيون لاختيار(٢٧٥) عضوًا في الجمعية الوطنية الانتقالية، وجرت مع هذه الانتخابات كذلك عملية الاقتراع على (مجالس المحافظات) العراقية الـ ١٨، والاقتراع على (المجلس الوطني الكردستاني) المعروف بـ (برلمان إقليم كردستان) في شمال العراق. وتم اعتبار العراق في هذه الانتخابات دائرة انتخابية واحدة، وقدمت الأحزاب السياسية قوائم بأسماء مرشحيها، وتم توزيع المقاعد عن طريق التمثيل النسبي، أي أن كل حزب أو جماعة سياسية ستحصل على مقاعد في الجمعية الوطنية تماثل نسبيًا عدد الأصوات التي حصلت عليها.

وقبل الانتخابات قدمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التقديرات التالية:

- عدد نفوس العراق هو في حدود ٢٧ مليون نسمة.
- عدد العراقيين الذين يحق لهم التصويت هو ١٤,٢ مليون ناخب.
- عدد الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات هو ٢٢٣ كيانًا.
- عدد الائتلافات السياسية المشاركة هو (٣٥) ائتلافًا.
- عدد المراكز الانتخابية في عموم العراق هو ٥٥٧٨ مركزًا وفي خارج العراق ٧٥ مركزًا.

أما أبرز القوائم التي شاركت في الانتخابات فهي:

- قائمة الائتلاف العراقي الموحد وضمت (١٤٠) اسمًا، في مقدمتهم السيد عبد العزيز الحكيم.

• قائمة التحالف الكردستاني وضمت (١٧٥) اسمًا، في مقدمتهم السيد جلال حسام الدين الطالباني.

• قائمة عراقيون وضمت (٥) أسماء، في مقدمتهم الشيخ غازي الياور.

• القائمة العراقية وضمت (٤٠) اسمًا، في مقدمتهم الدكتور إياد هاشم علاوي.

حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على أغلبية الأصوات وبنسبة (٤٨٪تقريبًا)، ولم تكن هذه الأغلبية كافية لتشكيل الحكومة مما حدا بالقائمة إلى التحالف مع قائمة التحالف الكردستاني لمدة أربع سنوات.

ومن الجدير بالذكر هنا هو المقاطعة الملحوظة للعرب السُّنة للعملية السياسية؛حيث لم تظهر لهم مشاركة فاعلة في الانتخابات سواء النيابية أو المحلية، وهو ما أدى إلى سيطرة العرب الشيعة والأكراد السنة على مقدرات الأمور في تلك المرحلة ،حيث سيطر الشيعة على مناطق الجنوب وسيطر الأكراد على مناطق الشمال واحتلوا المراكز الرئيسة المتقدمة في منظومة الحكم المحلى للمحافظات خاصة كركوك ونينوى، وهي محافظات تضم مكونات عربية وتركمانية ومسيحية وغير ذلك من القوميات التي تشكل النسيج العراقي.

وكانت المهمة الرئيسة للجمعية الوطنية الانتقالية، هي اختيار(مجلس الرئاسة) مكونًا من رئيس للجمهورية ونائبين. ويقوم مجلس الرئاسة باختيار(رئيس الوزراء)، وتم اختيار جلال حسام الدين طالباني رئيسًا للجمهورية وهو سُني كردي، والشيخ غازي الياور سني عربي، والدكتور عادل عبد المهدي المنتفكي شيعي عربي نائبين له، وقام الثلاثة باختيار الدكتور إبراهيم الجعفري شيعي عربي ليكون رئيسًا للوزراء، وأصبح له نائبان هما الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي عربي شيعي، وعبد مطلك الجبوري سني عربي،كما اختير حاجم الحسني عربى شيعى رئيسًا للجمعية الوطنية (البرلمان)،وقد استغرق الاتفاق على تسمية رئيس الجمهورية جلال الطالباني ونائبيه

الشيخ غازي الياور والدكتور عادل عبد المهدي عدة أسابيع، وتغلب مبدأ التوافق والمحاصصة في توزيع المناصب والمهام والمسؤوليات،وقدم الدكتور الجعفري أول مارس/ آذار ٢٠٠٥ برنامج حكومته إلى الجمعية الوطنية والذي اتسم بالغموض وغلب عليه الطابع الإنشائي، وافتقد الالتزامات المحددة.ومع أن البرنامج حمل أهدافًا واسعة وكبيرة، إلا أن موقف الحكومة من تصفية تركة الاحتلال لم يكن واضحًا، ولم يتضمن البرنامج أي حلول للتدهور في خدمات الماء والكهرباء والمشتقات النفطية والنقل،كما افتقر البرنامج إلى الفلسفة التربوية والاقتصادية والسياسية، والنظرة الجادة لتفعيل دور الفكر والثقافة.

وكان من المهام الرئيسة لهذه الحكومة ، الإعداد لإجراء الانتخابات واختيار برلمان وحكومة دائمة في العراق مدتها ٤ سنوات والتصديق على مُسوَّدة الدستور الدائم للعراق.

التصويت على الدستور:

في ١٥ أكتوبر /تشرين الأول ٢٠٠٥، شهد العراق الاقتراع الثاني في الانتخابات بعد الاحتلال حيث صوَّت العراقيون على مشروع الدستور العراقي، وكان من المرجح حتى قبل بدء التصويت،أن تضمن المحافظات ذات الأغلبية الشيعية والكردية، التي تمثل قرابة ثلاثة أرباع عدد الناخبين البالغ عددهم نحو ١٥ مليونًا، تحقيق الأغلبية المطلوبة لتمرير الدستور، ولكن مجرد تصويت ثلثي الناخبين في ثلاث فقط من محافظات العراق الثماني عشرة بالرفض كان يعني سقوط الدستور،وكان التصويت على الدستور بمثابة مقدمة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ لاختيار مؤسسات وحكومة دائمة مدتها ٤ سنوات.

وجرت عملية الاقتراع وسط إجراءات أمنية مشددة، وأُغلقت الحدود، وعد السفير الأمريكي زلماي خليل زاد نجاح الاستفتاء عنصرًا أساسيًا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق. وفي ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ أي بعد (١٠) أيام من الاقتراع،

أعلنت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن نحو ٧٨٪ من الناخبين صوتوا بنعم للدستور فيما رفضه ٢١٪. وقد رفضت معظم المحافظات ذات الأكثرية السنية الدستور، فمحافظة صلاح الدين ومحافظة الأنبار صوتتا بأغلبية تبلغ ٨١٪ و٩٦٪ على التوالي بـ (لا) للدستور، إلا أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية اشترط رفض ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين لمشروع الدستور لكي يتم رفضه، وكانت محافظة نينوى هي الفيصل في إقرار الدستور من عدمه، ولكنها صوتت بـ (لا) للدستور بنسبة ٥٥٪ وهي أقل من نسبة الثلثين اللازمة لرفض الدستور، وذلك بسبب موقف الحزب الإسلامى المشارك في العملية السياسية مبكرًا بزعامة النائب الثاني للرئيس العراقي طارق الهاشمي الذي دعا أنصاره إلى التصويت لصالح الدستور مقابل بعض الوعود التي لم يتحقق معظمها والحصول على حصة من كعكة الوظائف، وهذا أدى بالطبع إلى إقرار المشروع، وأصبحت الخطوة القادمة إجراء انتخابات برلمانية بهدف تكوين مجلس نواب له صلاحيات دستورية كاملة لدورة تستمر أربع سنوات.

مجلس النواب الجديد:

جرت الانتخابات النيابية يوم ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، وهي ثالث اقتراع للعراقيين بعد الاحتلال وبعد إجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية التي انبثقت عنها (الحكومة العراقية الانتقالية)، وبعد التصويت على الدستور العراقي الدائم الذي تم في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٥ ، حيث شارك العرب السُّنة بشكل فاعل ممثلين في عدة قوائم، هي: جبهة التوافق التي مثلت أكبر تكتل للعرب السُّنة ورأسها الدكتور عدنان الدليمي وحازت على ٤٤ مقعدًا، والجبهة العراقية للحوار الوطني التي رأسها الدكتور صالح المطلك وحازت على ١١ مقعدًا، وكتلة المصالحة والتحرير التي رأسها مشعان الجبورى وحازت على ٣ مقاعد. وقد تم اختيار ٢٧٥ عضوًا في (مجلس النواب العراقي) وهو التسمية الجديدة للجمعية الوطنية الانتقالية،وكان على مجلس النواب الجديد القيام بتشكيل حكومة دائمة تتولى السلطة

أعلنت نتائج الانتخابات في ٢٠ يناير /كانون الثاني ٢٠٠٦، وجاءت كالتالي:

ت	أسماء الكيانات السياسية	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	الائتلاف العراقي الموحد	٥٠٢١١٣٧	١٢٨
٢	التحالف الكردستاني	٢٦٤٢١٧٢	٥٣
٣	جبهة التوافق العراقية	١٨٤٠٢١٦	٤٤
٤	القائمة العراقية الوطنية	٩٧٧٣٢٥	٢٥
٥	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٤٩٩٩٦٣	١١
٦	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	١٥٧٦٨٨	٥
٧	الرساليون	١٤٥٠٢٨	٢
٨	كتلة المصالحة والتحرير	١٢٩٨٤٧	٣
٩	الجبهة التركمانية العراقية	٨٩٩٣	١
١٠	قائمة الرافدين.. تمثل المسيحيين الكلدان	٤٧٢٦٣	١
١١	قائمة مثال الآلوسي.. رئيس حزب الأمة العراقية	٣٢٢٤٥	١
٢١	الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم تمثل الطائفة الأيزيدية	٢١٩٠٨	١

وأصبح مجموع الأصوات التي جمعها الائتلاف بعد توسُّعه (بانضمام «الرساليون») يساوي ٥١٦٦١٦٥ من مجموع ١١٦٠٢٧٨٥ صوتاً جمعتها القوائم الفائزة كلها، أي بنسبة ٤٤,٥٢٪ مقابل ٥٨٨٣٤٨ صوتاً للخاسرين.

ت	أسماء الكيانات السياسية وانتماؤها	عدد الأصوات	
١	الائتلاف العراقي الموحد	٥٠٢١١٣٧	
٢	الرساليون	١٤٥٠٢٨	
	مكونات شيعية بزعامة عبد العزيز الحكيم	٥١٦٦١٦٥	٤٢,٣٪
ت	أسماء الكيانات السياسية	عدد الأصوات	
١	التحالف الكردستاني	٢٦٤٢١٧٢	
٢	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	١٥٧٦٨٨	
	أكراد.. سنة تضم أحزاب إقليم كردستان	٢٧٩٩٨٦٠	٢٢,٩٪
ت	أسماء الكيانات السياسية	عدد الأصوات	
١	جبهة التوافق العراقية.. عرب سنة يرأسها عدنان الدليمى	١٨٤٠٢١٦	
٢	القائمة العراقية الوطنية.. مكونات علمانية برئاسة إياد علاوى	٩٧٧٣٢٥	
	الجبهة العراقية للحوار الوطني..عرب سنة برئاسة صالح المطلك	٤٩٩٩٦٣	
	كتلة المصالحة والتحرير.. عرب سنة برئاسة مشعان الجبورى	١٢٩٨٤٧	
	العرب السنة	٣٤٤٧٣٥١	٢٨,٥٪

٦ -الحكومة العراقية الدائمة أو المنتخبة :

بعد أزمة سياسية استمرت قرابة (٤) أشهر، نتيجة تمسك الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء المنتهية ولايته بمنصبه، واعتراض البعض على ترشحه لرئاسة الوزراء مجددًا، كلف جلال طالباني رئيس الجمهورية يوم ٢٢ أبريل / نيسان نوري كامل المالكي(عُرف قبل ذلك بأبي إسراء جواد المالكي) بتشكيل حكومة وصفها التكليف

بأنها (تكون قادرة على التعاطي مع مشاكل البلد الأمنية والاقتصادية، ومواجهة الفساد الإداري، ورفع الظلم عن كافة شرائح المجتمع العراقي)،وقال مسؤولون في قائمة الائتلاف العراقي الموحد يوم ٢١ أبريل /نيسان ٢٠٠٦ إن المالكي حصل داخل الائتلاف في مواجهة الدكتور إبراهيم الجعفري على تأييد (٦) أصوات من بين (٧) أصوات، كما تقدم المالكي على منافس له هو مرشح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو الدكتور عادل عبد المهدي الذي صار فيما بعد نائبًا أول لرئيس الجمهورية، وذلك بدعم من التيار الصدري الذي أصبح في ذلك الوقت قوة سياسية وعسكرية لا يُستهان بها. وصادَق مجلس النواب على ترشيح المالكي في جلسة خاصة عقدت يوم ٢٢ أبريل / نيسان ٢٠٠٦، وهو من مواليد سنة ١٩٥٠، وكان معروفًا بمعارضته للنظام السابق، وعاش فترة لجوئه في العاصمة السورية دمشق،وينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامية، وتألفت حكومة المالكي من (٤٠) وزيرًا ووزيرة.

استمرت حكومة (أبو إسراء) نوري المالكي الأولى أربعة أعوام لها ما لها وعليها ما عليها بعد أن اشتعلت الفتنة النائمة بين مكونين رئيسين للعرب العراقيين وهما السنة والشيعة، وصبغت الطائفية كل مناحي الحياة سياسيًا وأمنيًا وخدميًا، وامتد الصراع وتحول إلى شكل هو الأكثر دموية في التاريخ العراقى ؛مما أدى إلى مقتل وإصابة مئات الآلاف على أسس طائفية بالإضافة إلى أكبر عمليات النزوح الجماعي في التاريخ الحديث، حيث نزح أكثر من ٤ ملايين عراقي إلى خارج البلاد موزعين على أرجاء الدنيا، بعد أن تصاعدت ظاهرة الجثث مجهولة الهوية وهي لقتلى جرى تعذيبهم وإخفاء كل ما يثبت هويتهم ثم قتلهم وإلقاؤهم على قارعة الطريق أو في الخرائب المنتشرة بأنحاء البلاد وفقًا للتركيبة الطائفية والعرقية،بعد أن ازداد التخوف من معظم العناصر الأمنية والميليشات التي انتشرت في أرجاء العراق وأخذت شكلاً ليس له مثيل بالعالم، إذا ما تم الربط بين الدور الذي تم التمهيد له أمريكيًا وإيرانيًا لفرَق الموت التي تقوم بالعدوان على المواطنين وتخوض حربًا بالوكالة بديلاً عن القوى العراقية والأجنبية، حيث استمر جنون القتل والعنف الطائفي حوالي عامين من عمر

حكومة المالكي، إلا أنه بدأ يخفت شيئًا فشيئًا بعد عدة خطط أمنية مدعومة أمريكيًا كرست نجاحًا منقطع النظير للمالكى استغله في الفوز بأغلبية ساحقة في الانتخابات المحلية التي جرت في يناير من العام ٢٠٠٩، وهي الانتخابات التي خاضها المالكي بعد أن أرسى قواعده داخل حزب الدعوة في انقلاب أبيض على غريمه رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، حيث أسس المالكي ائتلافًا جديدًا حاول أن يكون غير طائفي وضم ضمن مكوناته بعض العناصر السنية ليخوض الانتخابات النيابية التي جرت في مارس / آذار ٢٠١٠ ويحقق نتيجة جيدة، إلا أنها لم تؤهله وحدها لتشكيل الحكومة الجديدة بسبب تقدم منافسه إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني بقائمته المتحالفة مع قطاع كبير من العرب السنة. وقبل الدخول إلى تفاصيل حكومة (أبو إسراء الثانية) فإنه يجب الإشارة إلى ما حدث من تطورات أدت إلى فقدان الائتلاف العراقي الموحد الشيعي الحاكم تأييد الشارع الذي طالما سعى قادته إلى كسبه، مستندين إلى تأييد المرجعيات الشيعية التي أدت فتوى تم الترويج لها حول تأييد تلك المرجعية؛ وخاصة المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني لقائمة الائتلاف في انتخابات عام ٢٠٠٥، إلى فوز ساحق للائتلاف الشيعي بحجة أنه ممثل للشيعة المظلومين جميعًا رغم نفي المرجعية لتلك الفتوى لاحقًا، وهو ما لعب به نوري المالكي عندما شكل ائتلاف دولة القانون وهو أنه يمثل كافة العراقيين ولا يمثل طائفة بعينها.

وثمة حقيقة تشكل متغيرًا حاسمًا في الخريطة السياسية التي سوف نتطرق إليها في الفصل القادم طرأت على كتلة الائتلاف الشيعية وأربكت حسابات القائمين عليها، فبروز الصراع الشيعي - الشيعي جاء مبكرًا وغير مناسب للسياسيين الشيعة الذين كانوا يخوضون صراعًا مصيريًا لنَيْل (فيدرالية الوسط والجنوب) وهي الشكل المستهدف للحكم والذي يمثل المرحلة الأولى لتقسيم العراق على أساس دولة كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الوسط والجنوب، وهو أول اقتراح لتقسيم العراق قدمه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن.

حيث انسحبت كتلة الفضيلة (١٥ مقعدًا) باكرًا من الائتلاف، تلاها تيار الصدر (٣٠ مقعدًا) وكتلة التضامن (١٥ مقعدًا).

كما أن انفجار المواجهات في مدن الجنوب الشيعي (الديوانية والناصرية والبصرة والعمارة وبابل والزركة) جعلت التوافق الشيعي - الشيعي أمرًا صعبًا ومؤقتًا في العراق، بالإضافة إلى وجود تذمر شعبي واسع حكم مبكرًا على تجربة الأحزاب الشيعية بالفشل.

حتى دور رجال الدين والسياسيين المعُمَّمين تراجع هو الآخر في جنوب العراق، وبات الناس يجاهرون بانتقاد تجربة الأحزاب الشيعية الدينية ويحمِّلون العمامة السوداء مسؤولية الفشل.

و«العمامة» في الواقع بدلالاتها الرمزية لدى الشيعة حيث تمثل مرجعيتهم ونسبهم الشريف، غير قادرة عمليًا على تحقيق سلم أهلي في ضوء انفتاح المذهب الشيعي بنسخته العراقية على التجديد والتعدد في المرجعيات والأفكار والاستقطاب ومن ثَمَّ الانفتاح على الصراع،كما أن تجربة حكم الأحزاب الشيعية لم تفرز اضطرابًا أمنيًا واسعًا وخطيرًا فحسب إنما أيضًا مظاهر فساد وفوضى زادت من تعقيد الموقف.

٧ - حكومة «أبو إسراء» الثانية

بعد انتخابات أرادها الشعب العراقى نموذجًا في التغيير والخروج من النفق المظلم الذي استمر منذ دخول القوات الأمريكية إلى عاصمتهم بغداد في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ ،جاءت النتائج التي أفرزتها تلك الانتخابات لتزيد المشهد العراقي تعقيدًا وتضرب بُعْرض الحائط كل ما جرى الحديث عنه بشأن شكل الحكومة التي سوف تحكم العراق خلال السنوات الأربع القادمة ،وكيف أنها ستكون حكومة وطنية بعيدة عن نظام الحصص القائم على أساس طائفي وعرقي، وغير ذلك مما تفاءل العراقيون بتحقيقه على أيدي ساسته الذين جاء بهم إلى مقاعد البرلمان في انتخابات مارس / آذار عام ٢٠١٠.

وقبل انتهاء العام ٢٠١٠ تم حسم الصراع حول من سيحكم العراق لصالح (أبو إسراء) نوري المالكي ليقوم بتشكيل ثاني حكومة عراقية جاءت عبر انتخابات نيابية حقيقية بعد شهور طويلة شغلت كل «رجال الدولة» بالصراع على السلطة،جاء المالكى مدعومًا أيضًا بالتيار الصدري في مفاجأة أذهلت كل المراقبين للشأن العراقي، خاصة بعد وصول الصراع بين الرجلين إلى حد القطيعة بعد أن تحول الصراع إلى شكل دموي ممثلاً في صراع بين سلطة المالكي مُمثلاً للدولة وسلطة الصدر ممثلاً لقطاع عريض من الشعب، مستندًا إلى جناح عسكري هو جيش المهدي يمتلك الكثير من القوة والسلاح والأنصار.

وقد حاولت العملية «القيصرية» لولادة الحكومة الجديدة ما يمكن أن نسميه (سد الفتق) بشأن من سيشغل الوزارات، وكل مرة تواجه (فتقًا) آخر يتعلق بصلاحيات رئيس البرلمان، وحين تحاول تلافيه تصطدم بخلاف حول من سيرأس (لجان) مجلس النواب، والنتيجة هو استمرار القلق بشأن مصير الوزارة والحزب الذي «سيهيمن» عليها، ومصير المشروع سيكون بيد الساسة القادمين من الأحزاب المشاركة في الحكومة والتي سوف تحول الحكومة الجديدة، إلى حكومة «محاصصة» أيضًا، وهو ما حدا بالمالكي أن يسعى لتشكيل حكومة مترهلة تضم ٤٠ وزارة لإرضاء كافة الأطراف، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لتخفيف الاحتقان وبدونه، سيظل صراع الساسة عنوانًا بارزًا يشغل الناس، ويمنع من تحقيق أي منجز تنموي، حتى يدرك الساسة العراقيون قيمة التعايش مع خصوماتهم.

ولعل المراقب للساحة العراقية يمكنه أن يتبين استمرار كافة الملفات السابقة تُراوِح مكانها وتنتظر حكومة (أبو إسراء) الثانية، من الكهرباء إلى ملفات «النزاهة» التي تجعل كل حزب يتوعد خصمه بملف «ساخن» في إطارها، إلى ملف حقوق الإنسان في بلد ضاع الكثير من أبنائه وسط ضرائب الاحتراب الأهلي والانقسام الطائفي والإخفاق السياسي. ومع انقضاء سبعة أعوام على انهيار نظام حكم صدام حسين،

يجد العراقيون أنفسهم منهمكين في إعادة صياغة الصراع، لا حَلِّه بعد سنوات من تأجيل المشاكل،حيث يقف البلد عاجزًا عن إحصاء قاطنيه،وبعد كل الالتزامات التي كانت أطرافها المحلية والدولية، تتحدث عن حلم «السِّلْم الأهلي» والمصالحة، نجد أن أناسًا في غرب العراق يتحدثون محقين أحيانًا، عن مللهم من تهمة «الإرهاب» التي تلاحقهم، كي يفكروا بإقامة فيدراليتهم الخاصة، «ليكفوا العراق شرهم وخيرهم» على حد تعبير زعيم عشائرى في الأنبار، كما نستمع بمزيد من الدهشة بسبب التوقيت إلى مطالبات الزعيم الكردى مسعود بارزاني بتنفيذ حق تقرير المصير لأكراد العراق، وهي مقدمات لتفتيت الدولة التي قامت على أنقاض دولة البعث برئاسة صدام حسين.

وإذا كان البعض يرى أن التقسيم الطائفي سيقضي على المشاكل، إلا أن الخلاف العميق موجود داخل الكتلة الطائفية الواحدة، وهو بحجم «يعرقل ويعطل» كل شيء، فبعد بروز الصراع الشيعى الشيعي، برز الصراع الكردي الكردي وسوف يظهر الصراع السني السني، وهو ما يؤسس لشكل جديد للصراعات ربما يشهده العراق الجديد ما لم يتمكن قادته السياسيون من السيطرة على الأرض؛ خاصة بعد الانسحاب الأمريكي الكامل نهاية العام الحالي ٢٠١١، وفقًا للجدول الزمني للاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن التي بدأ سريانها منذ يناير عام ٢٠٠٩.

OOOO

الفصل الثالث
صورة من الداخل

١ - الأحزاب والتيارات السُّنية على الساحة العراقية

مع دخول العرب السنة بقوة إلى العملية السياسية برزت عدة تشكيلات تمثلهم وتتحدث باسمهم تبلورت بشكل واضح وأخذت مسمياتها وأنماطها وكرست قياداتها منذ عام ٢٠٠٥، إلا أنه أصابها ما يصيب أي مكون في المنظومة العراقية من تفكك أو انفراط سرعان ما تتحالف مكوناته لتدخل في أنماط أخرى غالبًا ما تحافظ على نقائها الطائفي لتكون ممثلة للعرب السنة في عراق ما بعد صدام حسين؛ حفاظًا على حقوقهم وضمان تمثيل مؤثر لهم في تشكيلات الدولة العراقية، بدءًا من الرئاسات الثلاث (الوزراء والجمهورية والنواب) ومرورًا بكافة مفاصل الدولة وتنظيماتها المدنية والعسكرية والأمنية.

وكان العرب السنة قد قاطعوا العملية السياسية باعتبار أن ما سيتم تشكيله من تنظميات وكيانات سوف تكون متعاملة مع الاحتلال، حيث إن التعاون مع الاحتلال حرام شرعًا، إلا أن بعض الكيانات التي ظهرت في هذا الوقت أي قبل الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ لم يُكتب لها الاستمرارية لأسباب متفاوتة، ومنها جمعية العلماء في العراق، والحركة الوطنية العراقية الموحدة التي شكَّلها العالم الدكتور أحمد الكبيسي الذي تم إجباره على مغادرة العراق بعد أشهر قليلة من الاحتلال الأمريكي، بعد أن شارك في تأسيس مرجعية دينية للعرب السنة هي هيئة علماء المسلمين بالعراق والتي رفضت المشاركة في العملية السياسية وتولى رئاستها فيما بعد الدكتور حارث الضاري الذي مازال مُصرًا على مقاطعة العملية السياسية بالعراق، رغم ما جره عليه هذا الموقف من مشكلات واتهامات بدعم الإرهاب في العراق. كما ظهر حزب اسمه الإصلاح أسَّسه صلاح عمر العلي وهو حقوقي لم يمارس المهنة بسبب انصرافه للعمل السياسي، حيث انتمى إلى حزب البعث في وقت مبكر من حياته وتدرج في المراتب الحزبية حتى أصبح عضوًا في قيادة الحزب ١٩٦٨ لكي يصبح عضوًا لمجلس قيادة الثورة ثم وزيرًا للثقافة والإعلام لفترة تقل عن عام ليُعفى من مناصبه الحكومية والحزبية، ثم يُبعد إلى

خارج العراق لمدة عامين ليعود بعدها إلى العراق، ثم يُعين سفيراً في السويد وإسبانيا ثم ممثلًا دائمًا للعراق في الأمم المتحدة لغاية عام ١٩٨٢، ليستقيل عن منصبه ويترك العمل في جهاز الدولة العراقية. ثم وبعد احتلال الكويت ينخرط في صفوف المعارضة ضد نظام صدام حسين وهو من عشيرة التكارتة، إلا أن استهداف البعثيين السابقين دفع به إلى الرحيل مجددًا ليستقر خارج العراق وينتهى حزبه (الإصلاح).

كما أعلن القيادي السني الذي تولى منصب محافظ الموصل بعد الاحتلال الأمريكي عن تشكيل حزب الوطن على صعيد توحيد القوى السنية، عندما قررت ثلاثة أحزاب هي التجمع الوطني العراقي والعراق الموحد وحزب الوطن الاندماج في تنظيم جديد يحمل اسم حزب الوطن الموحد، حيث انتُخب مشعان الجبوري عضو الجمعية الوطنية رئيسًا والدكتور حسين الجبوري أمينًا عامًا والسيد رشيد عبطان نائبًا للرئيس، واندمج هذا التجمع المسمى الوطن فيما بعد في كتلة المصالحة والتحرير التي خاضت انتخابات عام ٢٠٠٥ وحازت على ٣ مقاعد، وقد حَلَّ الدكتور حسين الجبوري محل مشعان الجبوري بعد إصدار أمر باعتقال مشعان وهروبه خارج العراق، ورشح حسين الجبوري نفسه في انتخابات مارس ٢٠١٠ مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي بمحافظة صلاح الدين لكنه لم يحصل على مقعد.

وقد شهدت الفترة ما قبل انتخابات ٢٠٠٥ ظهور العديد من القوى السياسية التي شاركت في مؤتمر عُقد بفندق عشتار شيراتون وسط بغداد عام ٢٠٠٤ عند البدء بتشكيل الحكومة الانتقالية، بلغ عددها ما يقارب ١٥٠ حزبًا وحركة سياسية من غير المشاركين في الحكومة، لكن هذه القوى ذابت بعد ذلك في الأحزاب الكبيرة أو انتهت تمامًا، وفي الحقيقة أن بعض هذه القوى لم تكن تتجاوز عدد قياداتها وأولادهم وأصدقائهم، فالجميع كان يسعى إلى أن يكون موجودًا على الساحة العراقية ليحتفظ بما اعتبره نصيبًا من كعكة الدولة العراقية بعد الاحتلال، خاصة وأن الأوضاع الأمنية لم تكن قد أخذت شكلها الدموي الفوضوي أو حتى المنظم في إطار التصفيات التي شهدها العراق

فيما بعد على أساس طائفي وعرقي، أو ما قامت به منظمات دولية بتصفيات للعلماء العراقيين والكوادر العليا وضباط الجيش السابق وخاصة الطيارين؛ بالإضافة إلى عمليات التصفية التي طالت كافة الكوادر بهدف إفراغ العراق من كفاءاته العلمية والمهنية والفنية.

ويمكن حصر المكونات والتيارات السياسية التي مثلت العرب السُّنة بشكل بارز في كافة مفاصل الدولة منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ فيما يلي:

أولاً: جبهة التوافق العراقية

تعد الجبهة أكبر تكتل سُني يمثل العرب السنة في البرلمان العراقي، وثالث تكتل برلماني، حازت على (٤٤) مقعدًا في انتخابات عام ٢٠٠٥، وقد انسحبت من حكومة نوري المالكي أواسط عام ٢٠٠٧ حيث كان يمثلها ٦ وزراء بسبب اتهامها للحكومة بإقصاء الجبهة عن المشاركة في القرار السياسي، ورغم مشاركتها في العملية السياسية إلا أنها لا تعارض فصائل المقاومة في مواجهة قوات الاحتلال باعتبارها مقاومة شرعية،بل تم توجيه أصابع الاتهام إلى عدد كبير من قادتها السياسيين وعلى رأسهم الدكتور عدنان الدليمي بدعم المقاومة وتسليحها وتسهيل بعض عملياتها، وهو ما أدى إلى فرض الإقامة الجبرية على الدليمي ثم إجباره على مغادرة العراق فيما بعد. وتشكلت جبهة التوافق من:

١- الحزب الإسلامي العراقي

تأسس الحزب عام ١٩٦٠، وارتبط منذ تأسيسه وإلى الآن بجماعة الإخوان المسلمين ويمثل الوجه السياسي لتنظيم الإخوان في العراق، استمر في عمله السري والعلني في الداخل والخارج وشُهد له بأنه أكثر الأحزاب العراقية تنظيمًا وامتلاكًا للقاعدة الجماهيرية في المناطق السنية، تعرض المئات من قادته وأعضائه ومؤيديه للاعتقال والقتل والخطف.ترأس الحزب نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي

خلفًا لرئيسه الدكتور محسن عبد الحميد، وكان للحزب جريدة رسمية تُسمى دار السلام وإذاعة محلية وفضائية تسمى بغداد، إلا أن الهاشمي انشق على الحزب قُبَيْل الانتخابات النيابية الأخيرة وشكَّل « حركة تجديد» التي انضمت إلى القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي لتفوز بنسبة لا بأس بها في انتخابات مارس ٢٠١٠ ؛خاصة بعد أن فقدت جبهة التوافق وخاصة الحزب الإسلامي الكثير من مواقعه ومؤيديه في المناطق السنية وتفتُّت جبهة التوافق بالكامل فيما بعد.

٢- مؤتمر أهل العراق

تشكل قُبيل الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ بمشاركة عدد من الشخصيات السنية على يد الدكتور عدنان الدليمي الذي تزعَّم جبهة التوافق لخوض الانتخابات ككتلة واحدة مع الحزب الإسلامي ومجلس الحوار، واجه مؤتمر أهل العراق تهمًا بالطائفية والإرهاب بسبب دعمه لبعض الفصائل المسلحة وتم توجيه اتهام رسمي لنجل الدليمي بالإرهاب، وفي الانتخابات النيابية التي جرت في مارس ٢٠١٠ لم يكن هناك وجود له.

٣- مجلس الحوار الوطني

تشكَّل لخوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ ضمن جبهة التوافق، وكان يرأسه الضابط بالجيش العراقي السابق الشيخ خلف العليان الذي كان له دور كبير في تسليم محافظة الأنبار السنية- وهي أكبر محافظات العراق - إلى القوات الأمريكية بعد الغزو عام ٢٠٠٣. ومن أعضائه الدكتور محمود المشهداني الذي ترأس أول مجلس نواب عراقي منتخب بعد الاحتلال، إلا أنه أُجبر على الاستقالة من رئاسة البرلمان وانشق فيما بعد عن مجلس الحوار، ليشكل تجمعًا لم يحقق أي نتائج في الانتخابات التي جرت في مارس ٢٠١٠.

٤ - المجلس الديمقراطي الوطني

التكتل المنشق عن مجلس الحوار، شكله معظم أعضاء مجلس الحوار الوطني كردِّة

فعل على توجهات خلف العليان المتعارضة مع التوجه العام للجبهة، أبرز أعضائه، النواب عن مجلس الحوار سابقًا طه اللهيبي وأحمد العلواني وأحمد راضي وعدنان ذياب الجبوري ونايف جاسم.

٥ - التجمع الوطني العشائري المستقل

يتكون التجمع الوطني العشائري من مجموعة من شيوخ العشائر، يتزعمه حاليًا الشيخ عمر هيجل الجبوري عضو مجلس النواب، وقد دخل هذا التجمع انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ بالتحالف مع جبهة التوافق وهو أحد الواجهات السياسية للحزب الإسلامي العراقي.

ثانيًا: الجبهة العراقية للحوار الوطني

تكتل أُسس قُبيل الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ على يد الدكتور صالح المطلك،وهي قائمة قومية علمانية، حيث يعمل على تقويض فكرة الأحزاب الإسلامية وحاز (١١) مقعدًا في البرلمان السابق، ولم يكن رئيس الجبهة معروفًا من قبل ولم يبرز إلا في مرحلة كتابة الدستور العراقي، وللجبهة فضائية تسمى البابلية، وكان المطلك قد تحالف مع خلف العليان والمشهداني والشيخ عبد الناصر الجنابي الذي ترك البرلمان والتحق بالمقاومة في مشهد أذاعته الفضائيات عام ٢٠٠٧.وكان جُلُّ أعضاء الجبهة من البعثيين الذين تركوا الحزب بعد تسلُّم صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩، إلا أن صالح المطلك انسحب من مجلس الحوار وأسس الجبهة العراقية للحوار الوطني بعد الاختلاف على قيادة المجلس. كما أن المشهداني ومجموعته كانوا باتجاه إسلامي والمطلك ومجموعته باتجاه علماني، وكان معهم شخص اسمه الدكتور جاسم العيساوي اغتالته القاعدة عام ٢٠٠٥ وهو من أعضاء لجنة كتابة الدستور ممثلاً عن العرب السنة.

وفي الانتخابات الثانية التي جرت في مارس ٢٠١٠ تحالف المطلك وجبهته مع القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي، إلا أنه تم استبعاده من خوض تلك الانتخابات

بقرار من هيئة اجتثاث البعث رغم أنه كان نائبًا في البرلمان السابق لمدة أربعة أعوام. ونظرًا لقوة تواجد المطلك وجبهته، جرى رفعه من قائمة الاجتثاث التي تضم العديد من الشخصيات البعثية السابقة، والتي تمنع تواجدهم داخل أي تشكيل في العراق الجديد، سواء كان سياسيًا أو أمنيًا أو حتى برلمانيًا منتخبًا وتولى منصب نائب رئيس الوزراء فى الحكومة الجديدة.

ثالثًا: كتلة المصالحة والتحرير

تأسست على يد مشعان الجبوري (البعثي السابق) الذي كان له دور كبير في مرحلة ما بعد الاحتلال؛ خاصة في محافظة نينوى الشمالية التي تضم خليطًا من العرب والأكراد والتركمان وباقي مكونات الشعب العراقى من الصابئة والأيزيديين والشبك والمسيحيين، وحاز على ثلاثة مقاعد بالبرلمان الذي تشكل بعد انتخابات عام ٢٠٠٥. ورُفعت الحصانة البرلمانية عن مشعان الجبوري بسبب اتهامات بالطائفية ومخالفات فساد إداري وهو ما أدى إلى انهيار كتلته، وقد عُرف عنه معاداته لإيران حيث أسس فضائية مثيرة للجدل اسمها (الزوراء) كانت تذيع كل بيانات المقاومة السنية وتم إغلاقها، لكنه أسس فضائية جديدة تبث برامجها من سوريا حيث يقيم حاليًا، وهي (الراي) التي أصبحت أقل حِدَّة من سابقتها.

رابعًا: هيئة علماء المسلمين في العراق

تأسست عقب الاحتلال على يد بعض الشخصيات الدينية الكبرى لأهل السنة ومنهم الدكتور محسن عبد الحميد (الرئيس الأول لها)، وأريد لها أن تكون مرجعية شرعية لأهل السنة بالعراق،ويرأس الهيئة حاليًا الشيخ الدكتور حارث الضاري، وتعارض الهيئة العملية السياسية تحت الاحتلال، وتدعو إلى مقاومته وهو ما أدى إلى توجيه تهم تتعلق بالإرهاب إلى الشيخ الضاري وملاحقة ابنه مُثنًّى بالولايات المتحدة الأمريكية وتجميد أرصدته،تمتلك الهيئة فضائية تسمى الرافدين تُبث من مصر وجريدة تسمى البصائر.

خامسًا: الصحوات

قوات شبه رسمية شكلتها العشائر العراقية السنية في مناطقها بدعم أمريكي منذ أواخر عام ٢٠٠٦،وذلك بهدف وقف أعمال العنف فيها بعد تفشِّي الفكر التكفيري لدى تنظيم القاعدة وتحول «المجاهدين» خاصة المقاتلين العرب إلى قتال العراقيين باعتبارهم مرتدِّين يتعاونون مع قوات الاحتلال وحكومته،وبعد انتهاء القتال ضد القاعدة ونجاح تلك التنظيمات السنية في القضاء على المجموعات المسلحة في مناطقها سعت للانضمام إلى وزارتَي الدفاع والداخلية، بهدف إعادة التوازن للأجهزة الأمنية العراقية التي كانت تسيطر عليها الأحزاب والمليشيات الشيعية، بسبب مقاطعة غالبية السنة لها في بداية تشكيلها بعد حل الجيش العراقي ومنظماته الأمنية.

وقد بلغ حجم المتطوعين في مجالس الصحوة أكثر من (١٠٠) ألف عنصر، ولم يُدرج منهم في صفوف الأجهزة الأمنية سوى ٢٠٪، وبرغم المطالب المستمرة لمجالس الصحوة ومعظم الكتل السنية بضم جميع المتطوعين للجيش والشرطة خوفًا من عودتهم للعمل المسلح ضد الدولة، إلا أن رئيس الوزراء نوري المالكي عارض ذلك، وتتخذ معظم الكتل الشيعية وخصوصًا الائتلاف العراقي موقفًا سلبيًا منها، وتعدها (مجموعات إجرامية خارجة على القانون). وتتهم بعض قيادات الصحوة والمخابرات العراقية إيران بمحاولة إجهاض مشروع الصحوة بعد نجاحه المبهر في فرض الأمن بالمناطق السنية، حيث يخشى من تحولها إلى معادل سُني للقوى الأمنية الشيعية.ونظرًا لشعور الصحوات بالغبن وعدم التقدير للدور الذي قامت به خاصة مع تعرضها لهجمات انتقامية شبه منظمة من جانب تنظيم القاعدة، فقد بدأ تفكير تلك التشكيلات ينصبُّ في اتجاه المشاركة بالعملية السياسية حيث انبثق عن مجالس الصحوة عدة تكتلات سياسية، أبرزها:

١- مؤتمر صحوة العراق

أكبر واجهة سياسية لمجالس الصحوة في العراق، يتزعمها الشيخ أحمد أبو ريشة

خلفًا لأخيه عبد الستار أبو ريشة الذي شكل مجلس صحوة الأنبار، وتمكن من طرد تنظيم القاعدة من أكبر حاضنة سنية له قبل أن يجري اغتياله بعد تشكيل المجلس بأقل من عام. وضم المؤتمر في عضويته عددًا من شيوخ العشائر السنية المعروفة وخصوصًا في محافظة الأنبار، وعارض شغل المناصب الوزارية التي كانت للتوافق بعد انسحابها من الحكومة، ورغم الدعم الذي أبداه رئيس الوزراء نوري المالكي في حينها لهذا التنظيم بهدف ضمه إلى ائتلاف دولة القانون ليصبح قوة كبرى لا يُستهان بها ليس على الساحة الشيعية فقط وإنما على الساحة العراقية، إلا أن مؤتمر أهل العراق انضم إلى التكتل الذي شكله وزير الداخلية في حكومة المالكي جواد البولاني والذي أطلق عليه « وحدة العراق»؛ لكنه لم يحقق نتائج جيدة في الانتخابات التي جرت مارس/ آذار ٢٠١٠، وحاز على أربعة مقاعد فقط في البرلمان الجديد.

٢- جبهة الكرامة

أعلن عن تأسيسها مستشار الصحوات في العراق ثامر التميمي (أبو عزام) مطلع عام ٢٠١٠ ، وترأس مكتبها السياسي، وتضم قادة الصحوة في المناطق التابعة للعاصمة بغداد مثل العامرية والغزالية والخضراء والتاجي وأبو غريب وغيرها، بالإضافة إلى عدد من ضباط الجيش السابق ووجوه عشائرية. وكان التميمي يهدف من تشكيل تلك الجبهة إلى المُضيّ في طريق سلمي والابتعاد عن كل مظاهر العنف، وملء الفراغ السياسي الحاصل في العراق، إلا أن الجبهة بتحالفها مع « وحدة العراق» لم تحقق النتائج المرجوة في الانتخابات الأخيرة أيضًا، رغم أن «أبو عزام» كان قد أبلغني في أحد لقاءاتنا بفندق الرشيد ببغداد أنه يسعى للانضمام إلى القائمة العراقية.

٣ - مجلس إنقاذ الأنبار

مجلس منشق عن (مجلس صحوة العراق) والذي كان هو نفسه (مجلس إنقاذ الأنبار)، دعمته الحكومة العراقية كمحاولة لسحب بساط السيطرة من العشائر السنية والقوات الأمريكية، يتزعمه الشيخ حميد الهايس، ومن قادته علي الحاتم

شيخ مشايخ عشائر الدليم السنية « أمير الدليم»، ويتخذ موقفًا سلبيًا من زعيم مؤتمر أهل العراق أحمد أبو ريشة، وتدعم بعض الأحزاب الشيعية وبعض القوى العلمانية هذا المجلس وأبرزها (المؤتمر الوطني) الذي يتزعمه أحمد الجلبي، وأبدى الهايس استعداده شغل الحقائب الوزارية التي كانت تشغلها جبهة التوافق بعد انسحابها من الحكومة السابقة،وتحالف مع الائتلاف الوطني الذي ضم مكونات شيعية لخوض الانتخابات النيابية في مارس/ آذار ٢٠١٠، إلا أنه لم يحقق أي نتائج.

٢ - الأحزاب والهيئات الشيعية على الساحة العراقية

أولاً: الائتلاف العراقي الموحَّد

أكبر تكتل شيعي في العراق، وأكبر تكتل برلماني، حاز (١٢٨) مقعدًا بمجلس النواب العراقي من أصل (٢٧٥) في انتخابات عام ٢٠٠٥، وضم (١٦) حزبًا عند تأسيسه، وهيمن على الائتلاف منذ تأسيسه ولحين تشكيل تحالفات جديدة بعد انتخابات مجالس المحافظات العراقية التي جرت في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ وقُبَيْل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مارس/ آذار ٢٠١٠، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم (الذي رأس الائتلاف) وحزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والائتلاف الشيعي قوة تتحصن بالمذهب الشيعي ورداء المرجعية وتستمد دورها السياسي من تاريخ المعارضة الشيعية للدولة العراقية التي كان قادتها من السنة خاصة نظام البعث بقيادة صدام حسين، وأبرز أحزاب الائتلاف والمكونات التي تندرج تحتها أو تلك التي انشقت عنها ثم تحالفات في مكونات أخرى، هي:

١- المجلس الأعلى

أبرز القوى على الساحة الشيعية، تأسس عام ١٩٨٢ بدعم إيران تحت اسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية حتى يكون إطارًا لكل القوى الشيعية العراقية المعارضة، وكان للحضور الإيراني وضوح لكون أغلب الأصول العرقية للأعضاء المؤسسين هي

إيرانية، بمن فيهم عائلة الحكيم باعتبارهم من مدينة (طباطبا) الإيرانية، كما تميز أداء زعيمه السابق محمد باقر الحكيم الشقيق الأكبر لعبد العزيز الحكيم الذي تولى نجله عمار زعامة المجلس بعد تغيير اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، بولائه التام للخميني ولنظرية ولاية الفقية برغم عدم اعتراف المرجعية العراقية الحالية التي يقودها آية الله العظمى السيد علي السيستاني بها رغم أنه إيراني الجنسية، ورفضها من قبل روَّاد العمل السياسي الشيعي مثل حزب الدعوة. وكانت للمجلس خلايا سرية في بعض أنـحاء العراق أيام الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت منذ عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨، وقام بتعبئة الآلاف منهم للعمل السياسي والإعلامي والعسكري ضد النظام السابق، والقتال مع الجيش الإيراني ضد الجيش العراقى. وللمجلس مليشيا مسلحة اسمها (قوات بدر)، وحاز على (٣٠) مقعدًا برلمانيًا داخل الائتلاف وهو يدعو إلى إقامة فيدرالية الجنوب الشيعي،ومن مؤسسات المجلس مؤسسة (شهيد المحراب) وله صحيفة تسمى (العدالة) يرأسها الدكتور عادل عبد المهدي وفضائية تسمى الفرات، إلا أن المجلس فقد حضوره السياسى تدريجيًا لصالح مكونات شيعية أخرى أهمها التيار الصدري وحزب الدعوة ولم يحقق نتائج جيدة خلال الانتخابات التي جرت في مارس ٢٠١٠ رغم تحالفه مع الصدر ومكونات شيعية أخرى، وهو ما أفقده حصته في الحكومة التي شكلها للمرة الثانية نوري المالكي. ويبدو أن التيار الصدري الذي يقيم زعيمه مقتدى في إيران قد احتل مكانة المجلس لدى إيران وهو مؤشر على تراجع دوره في الحياة السياسية والأمنية العراقية، حيث إن مقتدى الصدر يجري إعداده ليكون مرجعًا رئيسًا لشيعة العراق خلال الفترة التي تلي السيستاني الذي تجاوز التسعين من العمر.

٢ - مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي

تأسست بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، يتزعمها عمار نجل عبد العزيز الحكيم، وتعتبر المؤسسة الجناح الثقافي للمجلس الأعلى، وقد أُنشئت للانتشار والتأثير في الأوساط الشيعية لمصلحة المجلس الأعلى وجناحه العسكري فيلق بدر.

والمؤسسة مدعومة إيرانيًا بقوة، وقد وفرت لها الغطاء الشرعي للحصول على مقعد استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة N.G.O.، وحشدت المؤيدين للانتخابات والدستور وللمطالبة بفيدرالية الوسط والجنوب الشيعي.

٣- حزب الدعوة (التنظيم المركزي)

تأسس عام ١٩٥٧، ويُعد محمد باقر الصدر (الصدر الأول) من كبار مفكريه، وأبرز قادته التنظيميين عبد الصاحب دخيل، وحاليًا المسؤول الرسمي لحزب الدعوة هو نوري المالكي بعد استحداث صفة الأمين العام للحزب واستبعاد رئيسه السابق الدكتور إبراهيم الجعفري، الذي انشق ليشكل تيار الإصلاح ويخوض الانتخابات الأخيرة ضمن مكونات الائتلاف الوطني العراقي؛ وكذلك استقالة مستشار الأمن القومي العراقي السابق موفق الربيعي.

وقد تعرض الحزب إلى عدة انشقاقات بسبب الصراع على مراكز القرار، وأفرزت هذه الانشقاقات عدة مجموعات، كل منها يعمل باسم الدعوة أو قريبًا منها وأبرزها (حزب الدعوة/مؤتمر الصدر)، و(حزب الدعوة/مؤتمر الإمام الحسين)، و(حزب الدعوة/المجلس الفقهي)، و(الدعوة الإسلامية) و(حركة الكوادر)، و(حزب الدعوة/تنظيم العراق الذي يقوده وزير الأمن الوطني السابق عبد الكريم العنزي)، و(خط الآصفي، حزب الدعوة/ولاية الفقيه)، وخط إبراهيم الجعفري (تيار الإصلاح الوطني)، وتصدر عن الحزب جريدة (البيان).

٤- حزب الدعوة (تنظيم العراق)

انشقَّ عن حزب الدعوة (التنظيم المركزي)، يتزعمه عبد الكريم العنزي، وجوده الفعلي في محافظة ميسان وذي قار جنوب العراق، ويعتبر خضير الخزاعي وزير التربية العراقي في حكومة نوري المالكي الأولى من أبرز قيادات الحزب، ولدى الحزب صحيفة (الدعوة) ويمتلك فضائية (الفيحاء).

٥ - منظمة أنصار الدعوة

تعتبر نتيجة لآخر الانشقاقات التي شهدها (حزب الدعوة)، وقادها مازن مكية أمين سر المكتب المهني في (حزب الدعوة/تنظيم العراق) ورئيس مجلس محافظة بغداد السابق، ويعتبر تأسيس هذه المنظمة رِدَّة فعل على إقصاء إبراهيم الجعفري عن تسلُّم رئاسة الحكومة للمرة الثانية.

وكان انشقاق مكية بداية لتوحيد ثلاثة أجنحة منشقة من حزب الدعوة في جبهة واحدة سُميت (تيار الدعوة الإسلامية)، اختير الجعفري رئيسًا لها في مارس/ آذار ٢٠٠٧، وهي منظمة أنصار الدعوة، وحركة الدعوة الإسلامية، ومنظمة كوادر الدعوة، وبعض قيادات (حزب الدعوة/ تنظيم العراق) الذي يقوده عبد الكريم العنزي، وتعد المنظمة والجبهة المُشكَّلة بعدها مقدمة لـ (تيار الإصلاح الوطني) الذي أسسه الجعفري بعد انشقاقه من حزب الدعوة.

٦ - تيار الإصلاح الوطني

أسَّسه إبراهيم الجعفري لينفصل بذلك عن حزب الدعوة بعد إقصائه وتولِّي نوري المالكي الصدارة فيه، ويضم التيار عددًا من الشخصيات السياسية الشيعية المناصرة للجعفري داخل الحزب وخارجه، فضلاً عن وزراء سابقين، وتحالف التيار مع مكونات شيعية ضمن الائتلاف الوطني العراقي لخوض انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ إلا أنه لم يحقق نتائج جيدة، وحظي الجعفرى بعد الانتخابات بدعم التيار الصدري كمرشح لرئاسة الحكومة، إلا أن الصدر فاجأ الجميع وأعلن دعمه لتولي نوري المالكي رئاسة الحكومة لفترة ثانية رغم العداء السافر والخلافات المعلنة بين الجانبين ،وذلك بضغط إيراني اعترف به مقتدى الصدر في بيان رسمي.

٧ - التيار الصدري

تجمُّع جماهيري قائم على الولاء العاطفي التجميعي للصدرين: الأول والثاني،

اللذين يمثلان مرجعية الشيعة العرب بالعراق، تولى الزعيم الشاب مقتدى الصدر نجل المرجع محمد صادق الصدر قيادة التيار، ومن أبرز قياداته عبد الهادي الدراجي وحازم الأعرجي وعلي سميسم وقُصيّ السهيل الذي تم اختياره نائبًا أول لرئيس مجلس النواب العراقي الأخير وغيرهم،وكان للتيار الصدري عبر مليشيا جيش المهدي التابعة له (والتي سيرد ذكرها بالتفصيل في موضع آخر من الكتاب) الدور الأكبر في أعمال العنف الطائفي بالعراق، عقب تفجيرات القبة الذهبية للمرقدين المقدسين لدى الشيعة في مدينة سامراء السنية في ٢٢ فبراير/ شباط عام ٢٠٠٦.

خاض التيار انتخابات عام ٢٠٠٥ ضمن قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وحصل على (٣٠) مقعدًا، إلا أنه خرج من الائتلاف بسبب الصراع الداخلي وخلافاته مع أغلب مكونات الائتلاف الشيعي الحاكم، كما انسحب من حكومة نوري المالكي الأولى بسبب الحملات العسكرية القاسية التي اعتبرها استهدافًا لعناصره وخاصة قيادات جيش المهدي،كما انسحب من البرلمان مرتين، إلا أنه خاض انتخابات مارس/ آذار٢٠١٠ بواجهة سياسية هي حركة الأحرار ضمن الائتلاف الوطني العراقي، وحقق نجاحًا باهرًا وحاز على (٤٠) مقعدًا.

أعلن الصدر دعمه لنوري المالكي الذي انضم مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه ضمن ائتلاف شيعي موسع أطلق عليه (التحالف الوطني)، ليشكل الكتلة البرلمانية الأكبر داخل البرلمان الجديد والتي يحق لها تشكيل الحكومة، وهو ما أدى إلى انقلاب كفة الميزان لصالح نوري المالكي ضد كل منافسيه، بمن فيهم إياد علاوي زعيم القائمة العراقية التي اكتفت بتولِّي رئاسة البرلمان وفق نظام الحصص الطائفية باعتبار القائمة (قائمة سنية) رغم أن علاوي شيعي.

٨ - حزب الفضيلة وتجمع الفضلاء

تجمُّع ظهر مع بدايات الاحتلال، وانتُخب محمد اليعقوبي رئيسًا له، من أبرز

قياداته نديم عيسى الجابري (وهو بعثي سابق) والذي كان أمينًا عامًا له، ويعد اليعقوبي من أبرز مساعدي المرجع الشيعي محمد صادق الصدر والد مقتدى الصدر، وظهرت الجماعة بعد حصول خلاف بينه وبين مقتدى حول خلافة أبيه، وبعد حصول خلاف بينه وبين كاظم الحائري الذي خلف محمد صادق الصدر في المرجعية الشيعية.

ويعتبر حزب الفضيلة الوجه السياسي للجماعة، وخاض انتخابات عام ٢٠٠٥ ضمن قائمة الائتلاف العراقى الموحد حاصدًا (١٥) مقعدًا، إلا أنه انسحب منه بعد اتهامه للائتلاف بـ(الطائفية)، ثم عاد وانضم للائتلاف الوطني في انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠، وللحزب صحيفة تسمى (النور).

٩ - منظمة العمل الإسلامي

أسسها محمد الشيرازي (الذي يعد زعيمها ومرجعها) عام ١٩٦٨، ويترأسها حاليًا إبراهيم المطيري، وأبرز قياداتها جواد العطار ونزار حيدر والمرجع الشيعي محمد تقي المدرسي.

ويوجد الآن تنظيمان يحملان اسم (منظمة العمل)، الأول بزعامة محمد تقي المدرسي، والثاني يقوده الشيخ محسن الحسيني، وكان من أبرز رجالاتها في السابق الدكتور أحمد الكاتب وقاسم الأسدي والشيخ جلال الصغير الذي أصبح من قيادات المجلس الأعلى وهو خطيب جامع (براثا) الشهير في بغداد،وليس للمنظمة قواعد بارزة داخل العراق عدا في ٣ محافظات شيعية جنوب ووسط البلاد، هي ميسان وواسط وكربلاء.

١٠ - حركة الوفاق الإسلامي

تأسست الحركة سنة ١٩٨٠ من العراقيين المُهجَّرين إلى إيران، واتحدت عام ١٩٩٢ مع (الضباط الرساليين)، ويترأسها جمال الوكيل، ويترأس المكتب السياسي عباس الشمري، وليس لها حضور سياسى ملحوظ.

١١- المؤتمر الوطني العراقي

ائتلاف سياسي يضم أحزابًا عملت في المعارضة ضد نظام صدام حسين بالخارج، أسَّسه أحمد الجلبي بدعم أمريكي لجمع المعارضة العراقية بعيدًا عن التأثيرات الإقليمية، ولقيادات المؤتمر صلات قوية مع الجانب الإيراني. أسس المؤتمر ذراعًا عسكريًا هو مليشيا (قوات تحرير العراق) التي سيأتي ذكرها تفصيلاً، تحالف المؤتمر مع قائمة الائتلاف العراقي الموحد في الانتخابات الأولى عام ٢٠٠٥ وحصل على مقعد شغله أحمد الجلبي، ودخل الانتخابات الأخيرة مارس/ آذار ٢٠١٠ ضمن قائمة الائتلاف الوطني وحصل أيضًا على مقعد واحد، وقد أصبح اسم رئيسه أحمد الجلبي لصيقًا بالحملة الأمريكية لغزو العراق حيث كان يحظى بمكانة غير عادية لدى أركان الإدارة الأمريكية السابقة خاصة عناصر اليمين الجدد، وعلى رأسهم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق ونائبه وولف ويتز ونائب الرئيس الأسبق ديك تشيني، وهو ما ترجمه عمليًا وصوله على أول الدبابات الأمريكية التي دخلت العراق عام ٢٠٠٣، رغم أنه تعرض لمضايقات شديدة فيما بعد من جانب الأمريكيين بعد افتضاح أمر تلقِّيه راتبا شهريًا يتجاوز ٣٠٠ ألف دولار مقابل معلومات كاذبة عن برنامج نووي مزعوم يمتلكه صدام حسين.

١٢- الحركة الشعبية للكرد الفيلية

تأسست عام ١٩٨٥، ويتزعمها أسد الفيلي، ومن أهدافها المعلنة تعبئة أبناء (الكرد الفيلية) تعبئة شيعية للحفاظ على هويتهم، ولم تحقق مكسبًا في الانتخابات النيابية رغم تحالفها مع الائتلاف العراقي الموحد.

ويدعو زعيم الحركة إلى أن يكون الرئيس شيعيًا وكذلك الأغلبية الوزارية والمجلس البرلماني، وتصدر عن الحركة جريدة (الإخاء).

والكرد الفيلية هم الأكراد الذين يدينون بالمذهب الشيعي، وقد تعرض معظمهم

للطرد إبان حكم صدام حسين بتهمة تبعيتهم لإيران، إلا أنهم عادوا بعد الغزو الأمريكي واستردوا جنسيتهم العراقية بعد أن كونوا عائلات بزوجات إيرانيات.

١٣- حزب الله في العراق

كشف عقيل محمد الغالبي عن تأسيسه عام ١٩٩٢، وأكد أن القيادات الميدانية (للفصائل العسكرية) في جنوب العراق قد توحدت فيه، لكن ليس ثمة ما يشير إلى أن لهذا الحزب حضورًا لافتًا في العراق، وقد انشق إلى قسمين هما، الأول حركة حزب الله، أسسه حسن راضي الساري، له علاقات وثيقة مع المجلس الأعلى الإسلامي وجناحه العسكرى منظمة بدر. والثاني حزب الله العراقي، يترأسه عبد الكريم ماهود المحمداوي الذي عُرف بـ (أمير الأهوار).

١٤- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق

ساهمت إيران بإنشائه في ثمانينيات القرن الماضي لإيجاد موطئ قدم لها بين التركمان العراقيين، وكردٍّ فعل على إنشاء الحزب الوطني التركماني برئاسة مظفر أرسلان والجبهة التركمانية التي حاولت تركيا أن تجعلها ممثلًا لتركمان العراق. تحالف الاتحاد مع الائتلاف العراقي الموحد الشيعي الحاكم، إلا أنه انضم لائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكى،ويتزعم الاتحادَ حاليًا النائبُ عباس البياتي.

١٥ -حركة سيد الشهداء الإسلامية

حركة صغيرة ترتبط بالمجلس الأعلى الإسلامى، أسسها داغر جاسم كاظم الموسوي الذي يقال إنه يحمل رتبة عميد في قوات الحرس الثوري الإيراني، وقد دخلت الحركة ضمن تحالف البيت الشيعي الخماسي والذي يطلق عليه أحيانًا (القائمة الإسلامية) مع حزب الله، وفيلق بدر، ومؤسسة شهيد المحراب، والمجلس الأعلى، وتصدر عنها صحيفة (الفتح).

١٦- ضم الائتلاف الشيعي عندما تشكَّل للمرة الأولى لخوض الانتخابات ٢٠٠٥ عدة أحزاب وتيارات صغيرة، هى كتلة (رساليون)، حركة الموالاة التركمانية، وتجمُّع الشبك العراقي، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى، وحزب التجمع الوسطي، وحركة العراقيين الديمقراطيين، وحركة العراق الحر، وحركة (سيد الشهداء)، وتجمع العدالة والمساواة وملتقى الإصلاح والبناء.

ثانيًا: الحركات المستقلة

١ - الحركة الإسلامية (جماعة الخالصي)

امتداد لتيار الخالصي، يتزعمها حاليًا الشيخ جواد الخالصي، ويعتبر أبرز رجالاتها من المرجعيات الشيعية في منطقة الكاظمية ببغداد، ويعتبرون من المراجع الشيعية العربية، لذلك فإن هناك صراعًا قديمًا بين آل الصدر مع آل الخالصي، ونتيجة لذلك أُلصقت بالحركة العديد من التهم، غير أنها تعد حركة إصلاحية شيعية إثني عشرية، ترفض بعض الخرافات، وتعتبر الحركة من القوى الشيعية المقاطعة للعملية السياسية.

٢ - أحزاب وتيارات أخرى

جماعة أحمد البغدادي، وحزب الطليعة، وهو تنظيم محدود الانتشار إلا في مناطق معينة مثل مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار (٣٧٥ كم جنوب بغداد)، يترأسه علي مهدي الياسري، والتجمع الوطني الإسلامي المستقل بزعامة محمد علي شريف العبادي، والمؤتمر الإسلامي لعشائر العراق بزعامة مناتي علي مناتي، والرابطة الإسلامية المستقلة بزعامة نازك عبد الصاحب الياسري،وحزب الطليعة الإسلامي الذي يتزعمه علي مهدي الياسري، والمجلس العراقي العسكري المعارض (حركة الضباط الأحرار).

ثالثًا: التحالف الرباعي

عندما انسحب وزراء جبهة التوافق السنية من حكومة نوري المالكي في آب/ أغسطس٢٠٠٧ بعد انسحاب وزراء التيار الصدري الستة في ٢٠٠٧/٤/١٦ الذي تبعه انسحاب وزراء القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي، سارع المالكي إلى بلورة مبادرة اتفاق تتضمن توافقات لتحريك العملية السياسية في العراق وتعيد الهيبة إلى حكومته لإنقاذ العراق من الجمود السياسي الذي أصاب الكتل الرئيسة. وفي يوم الخميس ٢٠٠٧/٨/١٦ ، أُعلن عن تأسيس تحالف سُمِّي بـ (الكتلة الرباعية أو جبهة المعتدلين)، حيث ضم أربعة أحزاب عراقية، هي الحزبان الكرديان (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزانى)، وحزبان شيعيان رئيسان هما (حزب الدعوة الإسلامية بزعامة المالكي والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عبد العزيز الحكيم) ويمثل الأحزابَ الأربعة كلٌّ من رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الوزراء نوري المالكي؛ إضافة إلى نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي. وقد أضاف هذا التحالف الشيعي الكردي دعمًا برلمانيًا للمالكي، رغم أن أطرافه شريكة في الحكومة أصلًا وتصب أصواتها لصالحه، إلا أنه أظهر جانبًا مهمًا من شخصية المالكي التي كانت حتى هذا الحين غامضة للجميع، وهو جانب الإصرار والتمسك بالرأي والقدرة على المناورة وتشكيل التحالفات رغم كل الظروف، وقد ساعدت هذه الصفة نوري المالكي في الصراع الأخير على تشكيل الحكومة، حيث استمر متمسكًا برأيه في تولي رئاسة الحكومة لفترة ثانية حتى كان له ما أراد رغم رفض أطراف مؤثرة في البداية وعلى رأسها التيار الصدري الذي تحالف فيما بعد مع خَصْمه اللدود المجلس الأعلى الإسلامي ضمن الائتلاف الوطنى؛ بالإضافة إلى القائمة العراقية التي كانت ترى أنها الجانب الأكثر استحقاقًا في تشكيل الحكومة الجديدة بعد فوزها بالمركز الأول في إنتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠.

ونظرًا لأن هذا التحالف فقد عنصرًا مهمًا وفعالاً ليكون قادرًا لتصحيح المعادلة السياسية وهو الطرف السني المتمثل في جبهة التوافق، فقد سعى إلى ضم الحزب الإسلامي الذي كان يتزعمه حينها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي؛ حيث إن السُّنة العرب هم العامل المشترك بين الشيعة والأكراد: فهم يشتركون مع الشيعة بالقومية ومع الأكراد بالمذهب.

ولم يظهر لهذا التحالف دور مؤثر في المسيرة السياسية خلال الحكومة الأولى لنوري المالكي حيث كان مسيطرًا وممسكًا بزمام الأمور دون حاجة إلى حلفاء، إلا أن قضية تصويت البرلمان العراقي في جلسته في ٢٢ تموز (يوليو) عام ٢٠٠٩ على قانون انتخابات مجالس المحافظات وتداعياتها أفرزت تجاذبًا داخل التحالف الرباعي؛مما ولَّد صراعًا جديدًا بين الشيعة والأكراد حول قضية الانتخابات الخاصة بمحافظة كركوك العائمة على بحر من النفط، والتي خصصت لها جزءًا مهمًا في هذا الكتاب.

وأقر الناطق باسم التحالف الكردستاني فرياد راوندوزي بوجود «خلل» في التحالف المبرم مع الأحزاب الشيعية يجب مراجعته والبحث عن آليات جديدة في التعاون المشترك لتلافي الأخطاء السابقة التي ظهرت خلال أزمة كركوك.. موضحًا أن الأكراد أداروا أزمة قانون الانتخابات بشكل خاطئ خسروا فيه الكثير؛ مما أثّر على أداء حلفائهم وأدى إلى ظهور تحالفات مضادة.

وكانت أسباب تصدع التحالف الرباعي غير مفهومة وغير واضحة المعالم لأن أحزاب التحالف تأكدت أن دوره السياسي لن يستمر كثيراً ؛خاصة في ظل مرحلة جديدة كان العراق مقدمًا عليها كرستها نتائج انتخابات مجلس المحافظات (الانتخابات المحلية) التي جرت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي فرضت تواجدًا قويًا لائتلاف دولة القانون الذي شكله المالكي كبديل عن تحالفه مع الائتلاف الشيعي الذي بدا منهارًا في تلك الأيام. فكتلة الائتلاف الشيعي الموحَّد التي كانت تمثل أكبر كتلة برلمانية والتي احتفظت بـ (٨٣) مقعدًا من بين (٢٧٥) هي مجموع مقاعد البرلمان العراقي، بعد

انسحاب التيار الصدري (٣٠) مقعدًا، وحزب الفضيلة (١٥) مقعدًا، في عام ٢٠٠٦، لم تتمكن من الاحتفاظ بشكلها التقليدي الذي رتّبه المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني عام ٢٠٠٤ ليكون «بيتًا» يضم الأحزاب الشيعية، رغم نفي المرجعية العليا دورها في فوز القائمة (٥٥٥) الممثلة للتحالف الشيعي بتلك الأغلبية الساحقة في انتخابات عام ٢٠٠٥، باعتبارها قائمة تحظى بتأييد المرجعية الشيعية.

رابعًا: التحالف الوطني

كان تشكيل كتلة الائتلاف الشيعي الجديدة التي عُرفت باسم (التحالف الوطني) بعد تحالف المكونات الشيعية التي خاضت انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ في ائتلافين، هما (دولة القانون بزعامة نوري المالكي) و(الائتلاف الوطني الذي يضم الحكيم والصدر والجعفري والجلبي والفضيلة)- يوجب تفكيك الكتلة السابقة وإعادة تركيبها مجددًا وفق أسس جديدة، وبرنامج سياسي يستوعب المنهج السياسي لجميع الأطراف التي ستدخل ضمنها، فضلاً عن ضم قوى سياسية أخرى (ربما غير شيعية) إليها. وبعد فوز ائتلاف دولة القانون بالمركز الثاني (٨٩ مقعدًا) في انتخابات مارس/آذار ٢٠١٠ وفوز الائتلاف الوطني بالمركز الثالث (٧٠ مقعدًا ٤٠ منها للتيار الصدري)، كانت هناك ضرورة لإجراء مفاوضات ومساومات جديدة بين الأطراف الشيعية نفسها حول زعامة الإئتلاف الجديد الذي كان يجب تكوينه حتى يحق له تشكيل الحكومة الجديدة،خاصة وأن تفسير المحكمة الاتحادية العراقية للمادة رقم (٧٦) من الدستور الخاصة بتشكيل الحكومة جاء موافقًا لرأي نوري المالكي والذي يؤكد أن الكتلة الأكبر التي لها الحق في تشكيل الحكومة هي الكتلة التي يجري تشكيلها داخل البرلمان وليست الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد، وهو ما يعني عدم أحقية القائمة العراقية (٩١ مقعدًا) في تشكيل الحكومة مما يعني تغير الوزن السياسي للأحزاب والكتل الفائزة، وخاصة بعد أن تصدَّر نوري المالكي قائمة الفائزين في الانتخابات المحلية التي جرت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩.

وقد دارت المساومات بشكل أساسي حول رئاسة الحكومة الجديدة لتكون هذه المرّة أيضًا من نصيب حزب الدعوة، أكبر مُكوِّنات ائتلاف دولة القانون الذي انطلقت تحركات الكتل وبعض الأطراف للتحالف معه بسبب قوة رئيسه نوري المالكي، الأكثر شعبية بين السياسيين العراقيين وفقًا لما أظهرت الانتخابات الأخيرة (حوالي ٦٥٠ ألف صوت)، كما دارت مساومات قادها التيار الصدري حول إطلاق سراح عناصر وقيادات المحكومين في تُهَم تتعلق بالعنف الطائفي والإرهاب، بالإضافة إلى حصص التيار من الوزارات الخدمية والسيادية، إلا أن الكفة رجحت إعادة هيكلة الائتلاف الشيعي ليقود العراق من جديد مع تغيير كبير في هرم قيادته، بعد أن أصبحت الغلبة لحزب الدعوة والتيار الصدري خصمًا من رصيد المجلس الأعلى وباقي المكونات الأخرى. ولا ينفرد التحالف الوطني (الائتلاف الشيعي بشكله الجديد) وحده بمحاولة إسباغ الصبغة الوطنية على نفسه من خلال اللجوء إلى الخطاب اللاطائفي، بل انسحب الأمر على المكونات السنية والكردية أيضًا، بينما احتفظت القائمة العراقية بخطابها العلماني الوطني.

خامسًا - المراجع والحَوْزات الشيعية

ينقسم شيعة العراق (الإثنا عشرية) إلى ثلاثة مذاهب لكل منها اتجاهه ومراجعه التي يدين لها الشيعة بالولاء التام، فالمرجعية في المذهب الشيعي تصل إلى درجة التقديس، لا تُرد فتواها، ولا يمكن مخالفتها في كافة الأمور الدينية والدنيوية، وهذا ما يفسر دور المرجعية الشيعية الكبير في العملية السياسية والأمنية في عراق ما بعد صدام حسين، رغم أن شيعة العراق لا يؤيدون مبدأ (ولاية الفقيه) الذي يكون فيه الإمام هو المرجع سياسيًا ودينيًا ويدير بنفسه شئون الدولة كما هو الحال في النظام الإيراني الذي يقوم على أن الولي الفقيه يحل محل الإمام الغائب (الإمام الثاني عشر أو المهدي المنتظر)، حتى يعود في آخر الزمان وفقًا لعقيدة الشيعة الجعفرية (الإمامية أو الإثني عشرية).

١- مذهب الأصوليين:

وهو المذهب الغالب على شيعة العراق، وينقسم على نفسه لاختلاف الاجتهادات، خصوصًا الموقف من نظرية ولاية الفقيه العامة والتي انقسم فيها المذهب إلى ثلاثة أقسام، الأول يقول بعدم صحة النظرية، ومن أبرز رجالها آية الله محسن الحكيم والد محمد باقر وعبد العزيز الحكيم، وأبو القاسم الخوئي، ومحمد باقر الصدر، والثاني يقول بصحتها، وأبرز ممثليه محمد سعيد الحكيم، والثالث يقول بالولاية الخاصة لكل بلد، وقد انقسم أيضًا إلى ثلاثة تيارات هي: تيار الحائري ويقلده ابن الصدر مقتدى، وتيار محمد إسحاق الفياض وتيار محمد اليعقوبي المرشد الروحي لحزب الفضيلة وجماعة الفضلاء.

٢- مذهب الإخباريين:

وهو من أقدم المذاهب الشيعية ولكن وجوده أصبح محدودًا، تمثل في العراق بشخص محمد أمين زين الدين.

٣- مذهب الشيخية

(نسبة إلى أحمد الحساوي) أو الحساوية (نسبة إلى منطقة الإحساء في نجد)، وهم يقولون إن المهدي يولد ولادة.

ومنصب المرجعية له وقع في المجتمع الشيعي، ويقدر عدد المرجعيات قبل الاحتلال بـ (٢٤) مدرسة، بعضها يديرها المرجع الأعلى بالعراق حاليًا آية الله علي السيستاني، وبعضها يديرها بيت الصدر، وأخرى تديرها عائلة الحكيم وبحر العلوم وغيرهم. ومن أبرز المراجع الشيعية في العراق:

١- آية الله علي السيستاني

علي محمد باقر علي السيستاني، ولد في ١٩٣٠ في مدينة مشهد الإيرانية، وهو فارسي الأصل، انتقل عام ١٩٤٩ للدراسة في قُمْ، وجاء إلى النجف في ١٩٥١، وأصبح

خَلَفًا للمرجع الخوئي بعد وفاته، ويعتبر السيستاني أكبر مرجع شيعي في العراق، ومع خامنئي في إيران أكبر مرجعين للشيعة في العالم.

٢- كاظم الحائري

عراقي من أصول إيرانية، ولد في كربلاء عام ١٩٣٨، انتمى لحزب الدعوة وصار أحد قيادييه، إلا أنه تركه عام ١٩٨٣، غادر العراق هاربًا إلى إيران بعد مطاردة النظام السابق له وما زال حتى اليوم مقيمًا في مدينة قم، وهو يتبنى نظرية (ولاية الفقيه).

اكتسب نفوذًا وشعبية بسبب قربه من الصدر الثاني والد مقتدى، وكان الصدر الثاني أوصى مقلديه بالرجوع إلى الحائري بعد وفاته، وقد درس خامنئي على يد الحائري، وقد سعى الحائري لدى القيادة الإيرانية بدعم مقتدى الصدر وتياره ومليشيا جيش المهدي بالمال والتدريب، ويدرس مقتدى الصدر على يديه حتى يحصل على درجة الإفتاء ويصير مرجعًا شيعيًا معترفًا به، وربما يصير بديلاً عن السيستاني.

٣- بشير النجفي:

ويُعرف أيضًا بـ (الباكستاني أو الهندي)، ولد سنة ١٩٤٢ من أصول باكستانية، هاجر للنجف عام ١٩٦٥، تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٩، ويعتبر الآن واحدًا من مراجع النجف الأربعة الكبار،حيث تُعد المدينة المقدسة لدى الشيعة (١٦١ كم جنوب بغداد) مقرًا للمرجعية والحوزات العلمية الشيعية، وهو يخالف السيستاني.

٤- محمد سعيد الحكيم:

فارسي الأصل، والدته أخت محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم، ولد سنة ١٩٣٤ بالنجف، اعتُقل مع عائلة الحكيم عام ١٩٨٣، إلا أنه لم يعدم مع من أُعدم من عائلته،وبعد خروجه من السجن أعلن براءته من محمد باقر الحكيم، وقد تعرض لمحاولة اغتيال في أغسطس/ آب ٢٠٠٣، وهو الآن واحد من أربعة مراجع كبار في النجف.

٥- محمد اليعقوبي:

ولد في النجف سنة ١٩٦٠ من أسرة عربية، تخلف عن الخدمة العسكرية بعد تخرُّجه في قسم الهندسة المدنية في جامعة بغداد لأنه كان يرى حرمة مقاتلة إيران، وقد أُجيز بالاجتهاد من المرجع الخوئي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وأعلن نفسه كمرجعية، إلا أن كاظم الحائري قال عنه: «إنه لا يجوز تقليده ولا يجوز تسليم الحقوق إليه بعنوان مجتهد ولا يمكن الاعتماد على فتاويه لأنَّه غير مجتهد»، ويعتبر اليعقوبي المرشد الروحي لحزب الفضيلة، بينما تولى ابن خاله الدكتور نديم الجابري رئاسته.

٦- جواد الخالصي:

ولد عام ١٩٥١ في مدينة الكاظمية ببغداد من أصل عربي، جده محمد مهدي الخالصي مؤسس المدرسة الخالصية،يعتبر من مؤسسي المجلس الأعلى، إلا أنه تركه بعد سنتين من تأسيسه، وترفع مدرسته شعارات التقريب، وهو من معارضي العملية السياسية.

٧- مقتدى الصدر:

مقتدى محمد صادق بن صدر الدين، ولد عام ١٩٧٤ في بيت جده بالنجف، ويعتبر كاظم الحائري مرجع مقتدى الصدر وتياره، دخل الحوزة عام ١٩٨٨ في النجف إلا أنه لم يحصل على أي شهادة تجيزه كرجل دين وهو لفظ لصيق به كلما ورد ذكر اسمه في أخبار أو تقارير حتى إن الوكالات العالمية الكبرى مثل رويترز والفرنسية تقع في نفس الخطأ وتقول رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، يتزعم التيار الصدري الذي أسسه والده، وأسس مليشيا جيش المهدي عام ٢٠٠٣،وهرب إلى إيران حيث يقيم في مدينة قم مقر الحوزة العلمية الشيعية حيث يتلقى دروسه ليصبح مرجعًا دينيًا ومؤهلاً للفتوى.

٨- مراجع مهمة أخرى

مثل إسحاق الفياض، وهو فارسي الأصل يخالف السيستاني. ومحمد تقي

المدرسي، فارسي الأصل وتأثيره محدود، وضمن الحوزة الكربلائية. ومحمود الصرخي،. ومحمد حسين فضل الله، عربي الأصل وتأثيره محدود. وأحمد البغدادي، عربي الأصل وتأثيره محدود، ومعارض لقوات الاحتلال والحوزة الأصولية.

وقاسم الطائي، عربي الأصل. وصادق الشيرازي، فارسي الأصل، وهو يحاول إرجاع أمجاد الحوزة الشيرازية، وتأثيره محدود. وعلي الموسوي، وتأثيره ليس بالكبير، وهو يمثل الحوزة الشيخية. وحسين الصدر،وتأثيره محدود، ويقلد السيستاني.

٩ - فرقد القزويني

رجل دين شيعي مثير للجدل من تلاميذ الصدر الثاني (محمد صادق الصدر)، ولا يزال يقلده بعد موته، برغم أن الأخير كان قد طرده منذ التسعينيات وأوصى أتباعه بتجنبه،وهو يصف نفسه مقلدًا للسيد الصدر لكنه يتبع ما تمليه المرجعية بقيادة آية الله على السيستاني، وذلك ردًا على من يتهمونه بأنه ضد المرجعية، مع أنه لم يدَّع الاجتهاد، أو الأعلمية إلا أنه يقول عن نفسه:« أنا الأعلم بالتوحيد في داخل العراق وخارجه»، يعطي دروسًا في العقائد والتوحيد بجامعة الحِلَّة مركز محافظة بابل (١٠٠ كم جنوب بغداد) التي أقامها في الجامع الكبير في الحلة (جامع الرحمن)، وجامعته اسمها بالكامل (جامعة الحلة الدينية والإنسانية والعلمية) ألحق بها في المبنى نفسه حسينية هي (حسينية أهل البيت)،تعرضت جامعته إلى أكثر من هجوم، كما تعرض هو شخصيًا إلى محاولة اغتيال في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤.

قُتل والده وشقيقه عام ٢٠٠١ في حادث اصطدام سيارتهما مع سيارة حوضية، إلا أنه والمعارضة يقولون إن الحادث مدبر من السلطات العراقية، وهو متهم بأنه كان يعمل مخبرًا مع جهاز المخابرات العراقي، لذلك رفض المجلس الأعلى ترشيح الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر له كعضو في مجلس الحكم الذي شكَّله عام ٢٠٠٣ من ٢٥ شخصًا.

حاولت سلطة الائتلاف تمكين القزويني من خلق مؤسسة شيعية بديلة، كانت علاقته بالحاكم المدني بريمر قد سلطت عليه الأضواء، إذ كانت أقوى من علاقة بريمر بأعضاء مجلس الحكم، وحاول الأمريكان مساعدة القزويني على الدخول في العملية السياسية فدعموا تأسيسه لحزب التجمع العراقي الديمقراطي الذي كان ينشط في مناطق الجنوب والفرات الأوسط على شكل توزيع الأموال الطائلة على الشيوخ والوجهاء والشباب، إلا أن الحزب فشل في انتخابات عام ٢٠٠٥ ولم يحصل على أي مقعد.

قبل يوم واحد من مغادرته العراق، زاره بول بريمر، ثم تبادلا القبلات وعيونهما تذرفان الدموع، واشتهرت عبارة القزويني «يجب أن يكون العراق الولاية الـ٥٣ للولايات المتحدة الأمريكية» والتي أوردها بريمر في كتابه "عام قضيته بالعراق".

اتُّهم القزويني بأن له صلة بجماعة جند السماء التي اتهمتها حكومة نوري المالكي بالتخطيط لانقلاب على المرجعية الشيعية بالنجف ،وخاضت ضدها قتالاً مروعًا في منطقة (الزركا) راح ضحيته المئات بينهم نساء وأطفال عام ٢٠٠٧، وبأنه المؤلف الحقيقي لكتاب (قاضي السماء) الذي تعتبره الجماعة بمثابة دستور لها، ولكن أية إجراءات لم تترتب على تلك التهمة ودافع هو عن نفسه من خلال مهاجمة جند السماء، فوصف حركتهم بأنها «تشبه الحركة البابية التي ظهرت على يد المخابرات الروسية»، معتبرًا إياهم «فئة ضالة».

٣- المكونات الكردية على الساحة العراقية:

رغم اختلاف أكراد العراق تنظيميًا وعقائديًا وهو الخلاف الذي قاد إلى قتال مسلح بين الطرفين الكبيرين: جماعة جلال طالباني وجماعة مسعود بارزاني، إلا أن الأكراد وبسبب خبرتهم التي اكتسبوها خلال فترة تمتعهم بالحكم الذاتي إبان عهد صدام حسين منذ عام ١٩٩١ تمكنوا أن يتوحدوا ولو ظاهريًا لحصد أكبر مكاسب ممكنة في

مرحلة ما بعد صدام حسين.ورغم أن الحزبين الكبيرين يختلفان في توجهاتهم بشكل كلي فحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يترأسه طالباني حزب اشتراكي يميل إلى الأفكار الشيوعية الماوية وطالباني نفسه عضو بالاشتراكية الدولية، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني أو ما يعرف بـ (البارتي) فهو حزب محافظ مبني على أسس عشائرية قومية. إلا أن الجانبين متوحدان مع أحزاب أصغر أجادوا عملية جني المكاسب على حساب خلافات الآخرين، فيما يتودد الأكراد دائمًا إلى الشيعة باعتبار أنهم أيضًا مضطهدون من قِبل الأكثرية العربية السنية التي عملت على دعم الأقلية السنية في العراق لحكمهم، فهم يركزون على أنهم مُضطهَدون قوميًا والشيعة مضطهدون طائفيًا.

وقد تحالفت الأحزاب الكردية القومية العلمانية مع الأحزاب الدينية العراقية بالرغم من كل الاختلافات الأيديولوجية والعقائدية بينها، فهي لم تتحالف مع أحزاب ليبرالية أو علمانية أو قومية عراقية في انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ والتي حصلت بموجبها على (٥٧)مقعدًا حصل منها التحالف الكردستاني على (٤٣) مقعدًا وحصلت باقي الأحزاب الكردية، وعلى رأسها «حركة تغيير» المنشقة على طالباني والتي قادها نوشيروان مصطفى على (١٤) مقعدًا، كما أنها لم تفعل الشيء نفسه في الانتخابات التي سبقتها (انتخابات عام ٢٠٠٥)، وعلى عكس كل التجمعات السياسية الأخرى، لا يسعى الأكراد إلى إقامة واجهة متعددة الأعراق والمذاهب.

لقد قطعت الأحزاب الكردية شوطًا طويلاً في تحالفها مع أحزاب التيار الديني العراقي؛ آخذة بنظر الاعتبار واقع المصلحة السياسية للقوميين الكرد والتي تنحصر مع الأحزاب الدينية بسبب سيطرة الأخيرة على العملية السياسية في بغداد؛ فلهذا نجد أن الأحزاب الكردية تضع نصب أعينها أولوية تحقيق الإنجازات القومية التاريخية على أفكارها العقائدية العلمانية، التي لن تجني منها أي شيء يُذكر إلا إذا أذعنت لها في الوقت الحاضر في وجهة نظرها.

أما في جانب الأحزاب الدينية فنرى أن الموقف مطمئن جدًا للأحزاب الكردية؛ حيث أثبتت أحزاب الإسلام السياسي الشيعية أنها ماضية أيضًا في إعطاء الكرد امتيازات قومية تاريخية مهمة مما يشكل دافعًا قويًا للكرد للاستمرار في هذا الطريق، وهو ما يجعل العلاقة بين الجانبين بمثابة تحالف يرقى إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية . وإذا كان الحزبان الكبيران قد تمكنا من حكم إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي شمال العراق وباتا واجهة رئيسة للقومية الكردية وهي ثاني قومية بالعراق بعد العرب (سنة وشيعة)، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود أحزاب أخرى ساهمت في الحفاظ على وحدة الشعب الكردي محتفظة له بإقليم مستقل بشكل شبه كامل عن الدولة العراقية، في ظل وجود علم هو علم جمهورية (مهاباد التي أقامها الأكراد في أربعينيات القرن الماضي واستمرت زهاء (١١) شهرًا قبل أن يطيح بها شاه إيران ويهرب أحد قادتها وهو المُلَّا مصطفى البرزاني والد رئيس إقليم كردستان العراق الحالي مسعود)، وكذلك نشيد وطني وقوات خاصة هي مليشيا حرس إقليم كردستان المعروفة باسم (البيشمركة)، وقوات أمنية خاصة هي (قوات الأسايش) وجهاز مخابرات خاص يرأسه مسرور نجل مسعود بارزاني وهو (وكالة حماية أمن كردستان)، ناهيك عن حكومة إقليم كردستان وبرلمان إقليم كردستان وغير ذلك من المؤسسات والتنظيمات التي لا علاقة لها بالدولة العراقية، بالإضافة إلى إصرار الأكراد على توقيع عقود استغلال الثروات النفطية والمعدنية الأخرى بعيدًا عن الحكومة المركزية العراقية، وهو السبب الذي أدى إلى تعطيل إقرار قانون (النفط والغاز) الذي يقنن التصرف في الثروات الطبيعية العراقية حتى الآن بسبب التجاذبات الحادة بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان.

إلا أن استئثار الحزبين الكبيرين وبعض الأحزاب المندرجة تحت لواء (التحالف الكردستاني) وما أُشيع ونُشر عن عمليات فساد سياسي ومالي كبيرة، أدى إلى خروج نمط جديد من الأكراد وشيوع لفظ لم يكن معروفًا في القاموس الكردي وهو المعارضة التي قادها القيادي في حزب طالباني (الاتحاد الوطنى الكردستاني) نوشيروان

مصطفى ليؤسس (حركة تغيير) التي حصدت الكثير من المقاعد؛ خصمًا من حصة طالباني في مدينة السليمانية وهي المعقل الرئيس للاتحاد الوطني.

وتتوزع المكونات والأحزاب الكردية على النحو التالي:

أولًا: التحالف الكردستاني

أكبر تكتل كردي، كان ثاني تكتل برلماني في انتخابات عام ٢٠٠٥، حيث حاز على (٥٣) مقعدًا،ثم صار التكتل الثالث في انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ وله (٤٣) مقعدًا، يضم ثمانية أحزاب بعد انسحاب الاتحاد الإسلامي الكردستاني منه قُبيل الانتخابات، ويهيمن على التحالف الحزبان الكرديان الرئيسان: الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، ويطالب التحالف بعراق فيدرالي، وضم كركوك وعدد من المدن العراقية بمحافظَتَيْ ديالى ونينوى إلى إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي. وهو قوة تخندقت عرقيًا وينفتح في خطاباته وفقًا لمصالحه ويحتل مكانة مهمة في المنظومة السياسية العراقية؛ حتى إنه قاد عملية تشكيل الحكومة الجديدة المتعثرة منذ انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ بمبادرة من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، بعد أن صار الأكراد (بيضة القبان) في العملية السياسية بسبب الخلافات الحادة بين الأطراف السياسية العربية؛ حيث ظل الأكراد بعيدًا يراقبون ما يجري ثم نجحوا في حصد أكبر المكاسب عند انفراج الأمور.

ويضم التحالف:

١- الاتحاد الوطني الكردستاني:

تأسس عام ١٩٧٥ كتنظيم كردي مقابل للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يتزعمه آنذاك المُلَّا مصطفى البرزاني والد مسعود (الزعيم الحالي للحزب).

أسَّسه جلال طالباني (الذي يتزعمه حاليًا) بالتعاون مع مجموعات وأحزاب

يسارية كعصبة كادحي كردستان، والحركة الاشتراكية الكردستانية، ومن أبرز قياداته الدكتور فؤاد معصوم، وعادل مراد زعيم اتحاد طلبة كردستان، والدكتور برهم صالح الذي تولى نائب رئيس الوزراء في حكومة نوري المالكي الأولى قبل أن يستقيل عام ٢٠٠٩ ويتولى رئاسة حكومة إقليم كردستان،ويسيطر الاتحاد على محافظة السليمانية وهي العاصمة السياحية لإقليم كردستان العراق وتواجده ضعيف في أربيل ودهوك.

٢- الحزب الديمقراطي الكردستاني:

تأسس عام ١٩٤٦ على غرار الحزب الديمقراطي لكردستان إيران وبالتعاون معه، وتزعمه الملا مصطفى البرزاني، وأبرز أهداف تأسيسه بحسب مؤسِّسيه (تطوير الحكم الذاتي لكردستان العراق).

دخل الحزب في اتفاق مع النظام السابق عام ١٩٧٠، إلا أنه فشل بعد التمرد الكردي على النظام والمدعوم إيرانيًا عام ١٩٧٥، وتلقَّى الحزب ضربة قاسية بعد سحب إيران دعمها لتمرده بُعَيد الإعلان عن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وبعد ذلك تعرض الحزب لانقلابات داخلية انتهت عام ١٩٧٩ بسيطرة مسعود بارزاني على الحزب، ويسيطر الحزب على محافظَتيْ أربيل ودهوك، ودخل في صراعات دموية طويلة مع حزب طالباني، في صراع على السلطة، وهو الصراع الذي اتسم بالعنف أحيانًا وطرد أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل معقل أنصار بارزاني وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني من السليمانية معقل طالباني، فاستعان بارزاني بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين لضرب طالباني وكانت سنوات مَودَّة حَذِرة بين صدام وبارزاني.وقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في العام ١٩٩٧، وجرى تقسيم المنطقة الكردية بشكل فعلي إلى مناطق يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني وأخرى يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني،

حيث يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني في الأغلب حول السليمانية وقرب الحدود الإيرانية. وجرى توقيع اتفاق آخر بين الحزبين الكرديين برعاية أمريكية عام ١٩٩٨، على أساس اقتسام السلطة في إقليم كردستان لينضما إلى مجموعات المعارضة التي ترعاها الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام حسين.

وفي عام ٢٠٠٥، توصّل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق لتقاسم السلطة وافقا بموجبه على حكم إقليم كردستان، والعمل ككتلة سياسية مؤثرة في العملية السياسية في العراق، وخاض الحزبان الانتخابات معًا ضمن التحالف الوطني الديمقراطي الكردستاني، وفازا بأغلبية المقاعد في انتخابات حكومة إقليم كردستان في أغسطس/ آب ٢٠٠٩، على الرغم من أن الاتحاد الوطني الكردستاني خسر الكثير من نفوذه لصالح «حزب كوران» أو حركة (تغيير) بسبب المحسوبية والفساد، وبعض التصرفات والأساليب العنيفة للضغط على الناخبين في الفترة التي سبقت الانتخابات.

٣- الأحزاب الأخرى:

يضم التحالف الكردستاني الاتحاد الديمقراطي الكلداني، والحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب العمل الكردستاني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، والجماعة الإسلامية الكردستانية/العراق، وحزبًا غير كردي يرأسه وليد شركة النائب في البرلمان السابق وهو حزب الإخوة لتركمان العراق، وذلك رغم انتمائه لقومية أخرى تكاد تكون متعارضة مع الأكراد وهي القومية الثالثة بالعراق (التركمان). إلا أن انضمام شركة الذي يقود الحزب وهو حزب محدود التأثير كرديًا وتركمانيًا يعود إلى علاقات قديمة؛ حيث قاتل في صفوف مليشيا البيشمركة التابعة لحزب طالباني قبل سقوط نظام صدام حسين.

ثانيًا: الاتحاد الإسلامي الكردستاني

يعتبر الفرع الكردي للإخوان المسلمين في العراق، وبعد منح الحكم الذاتي للأكراد عام ١٩٩١ قام الإخوان المسلمون بإنشاء حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني في ١٩٩٤ بقيادة صلاح الدين محمد بهاء الدين. ويعد الاتحاد الإسلامي التنظيم الثالث في منطقة كردستان بعد حزبَيْ جلال طالباني ومسعود بارزاني، وله مقعد وزاري في حكومة أربيل بشمال العراق. وللحزب عدة أنشطة دعوية واجتماعية وفنية، وله العديد من المؤسسات الناشطة في هذه المجالات وليس له جناح عسكري، والأمين العام الحالي هو صلاح الدين محمد بهاء الدين.

لدى الحزب بُعْد جماهيري مميز ويمارس نشاطاته عن طريق إعلام إسلامي وسطي معاصر، ويهدف إلى ترقية البعد التربوي والإسلامي في المجتمع فضلًا عن توعية المجتمع بالتعايش السلمي والتعددية السياسية، ويدعو إلى ضروة إصلاح مؤسسات الإقليم بالبعد عن الفساد الإداري والعمل بروح الأخوة في معالجة قضايا الشارع الكردي، وللحزب علاقات جيدة مع الأطراف الكردستانية.

تعرضت مقرات الاتحاد الإسلامي الكردستاني عام ٢٠٠٥ لهجوم إرهابي وقُتل عدد من كوادره البارزين، وحدث ذلك نتيجة الدعوات التي نادى بها الحزب منها القضاء على الفساد. وخلال انتخابات يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥ ،انضم الاتحاد الإسلامي الكردستاني إلى التحالف الوطني الديمقراطي الكردستاني، ثم انفصل عنه وخاض الانتخابات بشكل مستقل، وفاز بخمسة مقاعد وهكذا أصبح حزب المعارضة الكردية الوحيد الذي له تمثيل في البرلمان الكردستاني حتى برزت حركة « كوران» بزعامة نوشيروان مصطفى، والتي تمكنت من حصد عدد كبير من مقاعد مجلس النواب العراقي في انتخابات مارس/آذار ٢٠١٠؛ خصمًا من رصيد الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني.

ثالثًا:حركة تغيير

في عام ٢٠٠٦، ترك نوشيروان مصطفى، أحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب قائلًا إنه أصبح فاسدًا على نحو لا سبيل إلى إصلاحه، ليؤسس شركته الإعلامية الخاصة « ووشا»، التي تمتلك صحيفة ومحطة تليفزيون، وموقعًا على شبكة الإنترنت. وفي أوائل العام ٢٠٠٩، وفي ظل غياب الإصلاح داخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، شكّل نوشيروان مصطفى (كوران)، أو الحركة من أجل التغيير، ليتحدى الحزبين الحاكمين،وحصلت الحركة على ٢٥ من أصل ١١١ مقعدًا في برلمان إقليم كردستان، وهو إنجاز كبير لحزب لم يمض على وجوده عدة أشهر، وخلق فضاءً للمرة الأولى لمعارضة قادرة على الاستمرار داخل حكومة إقليم كردستان، وهو ما حدا بالمراقبين إلى اعتبار أن سيطرة الحزبين الكبيرين عُرْضة للتهديد من جراء صعود(كوران)، وهو الحزب الذي انشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وأضعفه إلى حد كبير. وتحاول (كوران) أن تجمع مكاسبها مع تحالف كردستان، في محاولة لتوحيد الكرد في العملية السياسية، لكنها تريد أن ينظر إليها باعتبارها قوة مستقلة، تعارض الفساد واستمرار القبضة الحديدية على الحكومة الكردية من جانب الحزبين الكبيرين (حزبَيْ طالباني وبارزاني) لهذا السبب قررت في بداية الأمر البقاء في المعارضة؛ لكنها سرعان ما تراجعت وأعلنت بأنها سوف تشارك في الحكومة المركزية في بغداد.

٤ - المكونات التركمانية

رغم أن التركمان هم القومية الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد، إلا أن تمثيلهم السياسي ضعيف جدًا بسبب تشتت الجهات التي تمثلهم وتوزعها تارة داخل أحزاب عربية مثل الاتحاد الإسلامي التركماني، الذي يتزعمه النائب عباس البياتي والمنضوي تحت ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وتارة أخرى داخل أحزاب كردية

مثل حزب الإخاء التركماني الذي يتزعمه وليد شركة والمنضوي تحت لواء التحالف الكردستاني، بينما تبقى الجبهة التركمانية العراقية المدعومة من تركيا تمارس دورها كحزب تركماني مستقل، في مَسْعًى منها لتمثيل إرادة الشعب التركماني لنيل حقوقهم تحت سقف العراق الموحد.

أولاً: الجبهة التركمانية

تشكلت الجبهة التركمانية العراقية في ١٩٩٥/٤/٢٤ بعد اجتماع الأحزاب الثلاثة (الحزب الوطني التركماني وحزب توركمن إيلي وحركة التركمان المستقلين) ،وذلك في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان التي يعتبرها التركمان مدينة تركمانية، واتحدت هذه القوى تحت لواء الجبهة التركمانية العراقية من أجل توحيد الكلمة باعتبارها الممثل الشرعي لتركمان العراق ومثلت تركمان العراق في جميع هيئات المعارضة، وتؤمن الجبهة بالحوار الحضاري لحل المعضلات خاصة في مسألة كركوك التي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان،ومن أهدافها جعل كركوك إقليمًا خاصًا وعدم إلحاقها بأي إقليم لتنوُّع سكانها ولكونها (عراقًا مصغَّرًا) تضم كل أطياف الشعب العراقي. ومن أهداف الجبهة التركمانية العراقية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد العراقي تحقيق شعار (وحدة العراق أرضًا وشعبًا)، السعي والعمل على بناء دولة القانون في العراق الجديد،العمل على حل المليشيات المسلحة وبناء جيش عراقي قوي بعيد عن التنظيم السياسي،استحداث محافظتين تركمانيتين إحداهما في طوز خورماتو (وهي قضاء تابع لمحافظة صلاح الدين يقع على بعد حوالي ١٩٠ كم شمال بغداد)، والثانية في تلعفر(قضاء تابع لمحافظة نينوى يقع على بعد حوالي ٦٠ كم غربي الموصل عاصمة نينوى)،المطالبة بحقوق التركمان والحفاظ على الثوابت الوطنية والعمل على وجود الصوت التركماني، ويرأس الجبهة الدكتور سعد الدين أركيج.

ثانيًا: الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق

تنظيم شيعي تركماني، تأسس عام ١٩٩١، في العاصمة السورية دمشق، واختير

النائب الحالي عباس البياتي أمينًا عامًا،افتتح مكاتب في قُمْ وطهران، وفي لندن وسورية وألمانيا وهولندا، وبعد الاحتلال عاد إلى العراق ليفتتح له مقرًا رئيسًا في بغداد ومكاتب في المناطق التي يسكنها التركمان الشيعة على وجه الخصوص،وللاتحاد نحو ٦٠ جمعية ومنظمة ثقافية واجتماعية داخل العراق وخارجه، ويُصْدر جريدة شبه أسبوعية هي (الدليل) باللغتين: العربية والتركمانية، وجريدة (سيدة النساء) التي تُعنى بشؤون المرأة التركمانية، ومجلة (المرأة التركمانية المسلمة).

كان الأمين العام عضوًا في الجمعية العمومية في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم، لكنه تحوّل إلى الولاء لحزب الدعوة الإسلامية وانضوى تحت لواء ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

نشط الاتحاد في فعاليات المعارضة العراقية قبل الاحتلال الأمريكي، منذ مؤتمر صلاح الدين، أُعطيت له من حصة التركمان البالغة ٦٪ نسبة تمثيل ٣٪ وكان هو الاتجاه (الإسلامي) الوحيد في الساحة التركمانية، فيما أُعطيت الـ ٣٪ الأخرى للاتجاه القومي الذي يمثله (الحزب الوطني التركماني)، ويعتبر الاتحاد حليفًا إيرانيًا مقابل الجماعات التركمانية القومية التي تدعمها تركيا(الجبهة التركمانية)،ولهذا فإن الاتحاد ليس مؤتلفًا مع الجبهة التركمانية التي تضم القوميين من التركمان السنّة، كما يرفض فكرة ما يسميه بـ (الوحدة والذوبان) بين التنظيمات التركمانية ويعتبرها مستحيلة.

ويُعتبر الاتحاد جزءًا من اللجنة الاستشارية لتركمان العراق، المتألفة من الشيخ محمد تقي المولى(المجلس الأعلى) وحركة الوفاء التركمانية،المقربة من المجلس الأعلى، وكوادر من المجلس الأعلى ومنظمة بدر والتيار الصدري. وقد طالب الاتحاد فيما يخص مشكلة كركوك بأن تكون المحافظة (إقليمًا مستقلًا مرتبطًا بالحكومة المركزية ببغداد، في حال تشريع النظام الفيدرالي في الدستور العراقي من دون تدخل أي إقليم من الأقاليم).

دخل الاتحاد في انتخابات ٢٠٠٥ متآلفًا مع القائمة الشيعية (قائمة الائتلاف العراقي الموحد ٥٥٥) وبعد فوز القائمة طالب الاتحاد بوزيرين و ٦ وكلاء وزراء، وبمنصب أحد نائبَيْ رئيس الوزراء، لكنهم حصلوا على وزارة واحدة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وحصلوا على مقعد واحد في مجلس النواب يشغله الأمين العام عباس البياتي، أما في انتخابات كركوك لمجالس المحافظات في العام نفسه ٢٠٠٥، فقد حصلوا على مقعد واحد شغله تحسين كهية مسؤول المكتب السياسي للاتحاد.

يعترض الاتحاد على بعض فقرات الدستور، ويتفق مع سائر الأحزاب التركمانية الأخرى في ضرورة النص في الدستور على أن التركمان هم القومية الثالثة في العراق، وأن لغتهم هي اللغة الثالثة، كما يطالب بالعمل على أن يكون للتركمان منصب نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة التي يرأسها أيضًا نوري المالكي.

اقتراب الاتحاد من حزب الدعوة خفّف الحرج الذي يعانيه، بسبب علاقات الكثير من الأطراف الشيعية، وفي مقدمتها المجلس الأعلى، مع الأكراد. وقد حذَّر الاتحاد في بيان له، التحالف الكردي الشيعي من المساس بهوية كركوك أو جعلها ورقة للمساومات.

وبالرغم من ضعف تمثيل الاتحاد في السلطتين: التنفيذية والتشريعية بالعراق، إلا أنه أقوى الأحزاب التركمانية بسبب تأييد إيران ودعم الأحزاب الشيعية والمرجعيّة له، فيما تعاني الأحزاب التركمانية السنّية الضعف وكثرة الانشقاقات.

٥ - المكونات العلمانية على الساحة العراقية

رغم أن الصبغة الطائفية (سنية،شيعية) والقومية (عربية، كردية، تركمانية وغيرها) هي الصفة السائدة لتشكيل القوة السياسية العراقية في مرحلة ما بعد صدام حسين، إلا أن هناك تشكيلات سياسية خاضت غمار تلك المرحلة وفق أسس ومناهج

تبدو بعيدة عن الطائفية والقومية السياسية، وحققت الكثير من المكاسب في ظل سيادة الغلبة للطائفة والقومية.

١- حركة الوفاق الوطني

حركة عراقية عَلْمانية، تشكلت أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كإحدى الحركات المعارضة لنظام صدام حسين العاملة خارج العراق، يتزعمها إياد علاوي (البعثي السابق)،شاركت الحركة في العملية السياسية منذ انطلاقها بعد الاحتلال، وترأس زعيمها إياد علاوي الحكومة الانتقالية المُشكَّلة بعد انتهاء مرحلة مجلس الحكم.

وقد كانت الحركة أبرز مؤسِّسي القائمة العراقية التي خاضت انتخابات عام ٢٠٠٥،حيث ضمت القائمة أحزابًا وحركات شيعية وسنية علمانية، وتزعمها إياد علاوي، وحصدت (٢٥) مقعدًا في البرلمان، وشاركت في الحكومة الأولى لنوري المالكي بثلاثة وزراء، إلا أنها انسحبت من تلك الحكومة مع من انسحب (جبهة التوافق، التيار الصدري).

تعرضت القائمة لعدة انشقاقات أدت إلى انسحاب عدد من أعضائها، معللين انسحابهم بـ(انفراد علاوي باتخاذ القرار)، مثل حاجم الحسني وصفية السهيل ووائل عبد اللطيف وعزت الشابندر الذي انضم في انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ إلى قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي. كما هدد الحزب الشيوعي بالانسحاب منها، وهو ما فعله أيضًا القاضي الدكتور وائل عبد اللطيف الذي كان محافظًا للبصرة ووزيرًا في حكومة علاوي الانتقالية؛ حيث أسس حزبًا مستقلاً، وانضم للائتلاف الوطني الشيعي في انتخابات مارس / آذار ٢٠١٠.

ومن أبرز شخصيات القائمة عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي الأسبق وميسون الدملوجي الناشطة في حقوق المرأة والسيد إياد جمال الدين؛ وهو ينتمي

لعائلة شيعية عريقة وحاصل على الدكتوراه، ورغم انتمائه إلى قائمة علمانية إلا أنه يرتدي زيًا يشبه زي رجال الدين الشيعة بعمامة سوداء. ورئيس الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى.

وبعد الانشقاقات التي تعرضت لها القائمة العراقية، خاضت حركة الوفاق الوطني انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ ضمن ائتلاف حمل نفس الاسم (القائمة العراقية)، متحالفة مع تنظيمات غالبها سُنية مثل حركة (تجديد) التي شكلها طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي بعد انشقاقه عن الحزب الإسلامي، وانفراط عقد جبهة التوافق السنية، وحركة (عراقيون) التي يتزعمها القيادي الموصلي السني أسامة النجيفي الذي تولى رئاسة البرلمان الجديد (برلمان ٢٠١٠)، و(جبهة الحوار الوطني) التي يتزعمها الدكتور صالح المطلك الذي أثار استبعاده مع قادة آخرين بالقائمة العراقية من انتخابات مارس/آذار ٢٠١٠ منهم القيادي السني الدكتور ظافر العاني، عاصفة لم تهدأ على خلفية انتمائهم لحزب البعث المحظور وفق قانون (المساءلة والعدالة) البديل لقانون (اجتثاث البعث).

حققت القائمة العراقية تقدمًا كبيرًا وحصلت على المركز الأول في انتخابات مارس/ آذار ٢٠١٠ وحازت على (٩١) مقعدًا، وهو ما يؤهلها شكلاً لتشكيل الحكومة وفقًا للدستور العراقي الذي تنص المادة (٧٦) منه على أن (يكلف رئيس الجمهورية رئيس الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة)، إلا أن التجاذبات السياسية التي رجحتها فتوى المحكمة الاتحادية بأن الكتلة الأكبر ليست هى الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات، وإنما الكتلة التي يجرى تشكيلها داخل البرلمان حالت دون تكليف علاوي بتشكيل الحكومة، مما أدى إلى تأخر التوصل إلى اتفاق بشأن من يشكلها حوالي سبعة أشهر، جرى بعدها تكليف رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي بتشكيل الحكومة الجديدة بعد تحالفه مع الائتلاف الشيعي (الائتلاف الوطنى) في كتلة واحدة هي (التحالف الوطني).

وضمن صفقة سياسية ضمت حزمة من البنود، جرى الاتفاق على أن يتولى الدكتور إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني رئاسة مجلس جديد سيتم تشكيله هو (مجلس السياسات الاستراتيجية) الذي يضم قيادات الدولة العراقية، وهو المجلس الذي لم يتم التوافق حتى الآن على طبيعته وسلطاته ومسئولياته، وهل هو مجلس له سلطات تنفيذية، أم أنه مجلس استشاري لا تلتزم حكومة نوري المالكي بقراراته.

٢- حزب الأمة العراقية الديمقراطية:

حزب عراقي علماني صغير، أسسه مثال الألوسي وهو زعيمه الحالي، له صحيفة ناطقة باسمه هي صحيفة (الأمة)، والألوسي كان عضوًا بالأجهزة الأمنية في زمن نظام صدام حسين، ثم أصدر صدام أمرًا بإلقاء القبض عليه عام ١٩٧٦، فهرب إلى ألمانيا، وانضم إلى المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي.

وُجِّهت إليه تهمة الهجوم على السفارة العراقية في برلين عام ٢٠٠٢، وصدرت مذكرة اعتقال بحقه من قبل الشرطة وأطلق سراحه، ورجع إلى العراق بعد الاحتلال، فعين كمدير للجنة اجتثاث البعث، والألوسي من مؤيدي إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وإسرائيل وبريطانيا.

قام بزيارة رسمية إلى إسرائيل عام ٢٠٠٤، تلتها زيارات أخرى لم ينكرها أو يخفيها الألوسي مما أدى إلى مطالبات بعزله من عضويته بالبرلمان العراقي، وقد تعرض لعدة محاولات اغتيال في بغداد أدت آخرها إلى مصرع ابنَيه الاثنين، وأشارت أصابع الاتهام إلى وزير الثقافة المنتمي لجبهة التوافق السُّنية أسعد الهاشمي في تلك المحاولة، حيث صدر أمر اعتقال بحق الهاشمي إلا أنه فر هاربًا إلى خارج العراق.

شارك الألوسي عبر حزبه في انتخابات ٢٠٠٥، فحصل على مقعد واحد، إلا أنه فشل في الحصول على مقعد له أو لحزبه خلال انتخابات مارس ٢٠١٠.

٦ - الواقع العسكري والمجموعات المسلحة

بسبب سطوة الجيش العراقي والتنظيمات الأمنية والعسكرية التي تخضع لسلطة صدام حسين وحزب البعث العربي الاشتراكي لم يكن الشارع العراقي يعرف مصطلح المليشيات، ولم تكن هذه التسمية موجودة قبل الاحتلال الأمريكي في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣، وكانت بداية ظهور مصطلح «مليشيا» عندما أعلن الجنرال جون أبي زيد قائد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق بعد حل تنظيمات الجيش والشرطة العراقية بقرار من الحاكم المدني (بول بريمر)، أعلن تكوين مجموعات صغيرة من المسلحين تشرف القوات الأمريكية على دعمهم وتدريبهم كتنظيمات عسكرية بديلة للجيش العراقي لمساعدة القوات الأمريكية على محاربة العنف وأعمال التخريب التي يقوم بها فلول النظام العراقي السابق، حيث أعلن عن تشكيل ثماني كتائب من «المليشيات العراقية المسلحة أو قوات الدفاع المدني» تضم كل كتيبة ٨٥٠ عنصرًا، وتتولى القوات الأمريكية مسؤولية تدريبها وإعدادها.

وكان الحاكم المدني للعراق بول بريمر ثاني من أطلق هذا المصطلح، ويقصد به المجموعات المسلحة التي ورد ذكرها في الأمر المرقم ٩١ الصادر في ٧ / ٦ /٢٠٠٤ القاضي بحل المليشيات المسلحة التابعة للأحزاب المشاركة في سلطة مجلس الحكم المؤقت، منها: البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومليشيا منظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ومليشيا جيش المهدي الجناح العسكري للتيار الصدري، ومليشيا جماعة الإمام الرباني، ومجاميع جند السماء، وجند الإمام التي سيرد ذكرها بالتفصيل.

والمليشيا هي مجموعة من المسلحين المنظمين المدربين، مدعومين وموجهين لتنفيذ مصلحة شخصية وحزبية، وتمتلك هيكلة خاصة بها، وتعرف المليشيات أيضًا بأنها جناح عسكري لطائفة سياسية أو دينية تتدخل في الصراعات لصالح طائفتها السياسية أو الدينية أيًا كان دافعها أو هدفها.

ويمكن أن تحمل كلمة المليشيا معنى الاصطلاح الذي يطلق على الجنود المنظمين الذين ليست الجندية مهنتهم الأساسية بمعنى أنهم غير دائمين فيها، أي أن انتماءهم العسكري هو حالة مؤقتة لظرف طارئ، فالمليشيا هي مصطلح سياسي عسكري يُعرِّف قوة محلية غير متفرغة للعمل العسكري بشكل تام وإنما تُكمل أداء الجيش النظامي أو تحل مكانه في حالات الطوارئ، وتتشكل غالبًا من عناصر لديها خبرة عسكرية، وتنشط المليشيات أثناء الأزمات الشديدة لتعزز موقف أحد الأطراف المتنازعة وليس لرفع المظلمة أو نصرة طرف معين. وأهداف عناصر المليشيات مادية تمامًا، فالاقتتال عند المليشيات سبيل للعيش وكسب الرزق، أما حالة السلم فمعناها الموت الحقيقي للمليشيات، وهذا ما يدفعها إلى خلق الأزمات وإشعال بعض المواقف للكسب المادي وضمان البقاء في مكان تواجدها.

وفي الحالة العراقية ارتبط مصطلح المليشيا بشكل أكبر بالطائفة الشيعية، رغم أن المصطلح ينطبق على كل المجموعات المسلحة التي ظهرت للوجود بسبب الفراغ الأمني وحالة الفوضى التي كانت تتطلب ظهور رجال مسلحين لحماية المنطقة أو الطائفة أو القومية من أعمال العنف التي استهدفت جميع المكونات على حد سواء، بينما يحلو للبعض إطلاق مصطلح المجموعات المسلحة على المليشيات السنية، بينما غاب مصطلح المليشيا عن المسلحين الأكراد (البيشمركة).

والغريب في الأمر أن المليشيات التي بدأ تشكيلها في مرحلة الفوضى الأمنية الأولى كانت تعتبر قوات داعمة لأهالى منطقتها دون النظر إلى الطائفة أو الدين، إلا أنها بدأت تأخذ منحًى آخر بعد عملية الفرز الطائفي للمناطق والمكونات داخل العراق، حتى إن مليشيا جيش المهدي وهي أشهر المليشيات الشيعية كانت على علاقة طيبة بالمجموعات المسلحة السُّنية وظهر ذلك جليًا في معركتَي الفلوجة الأولى والثانية التي تعرضت فيهما مدينة الفلوجة السنية بمحافظة الأنبار (٥٠ كم غربي بغداد) لهجوم أمريكي إبان رئاسة علاوي للحكومة الانتقالية عام ٢٠٠٤ حيث دعمت مليشيا جيش

المهدي المقاتلين السُّنة، كما ظهر التعاون بشكل أكبر إبان محاصرة القوات الأمريكية والعراقية لمقتدى الصدر زعيم التيار الصدري وجيش المهدي في مرقد الإمام علي بن أبي طالب في مدينة النجف الشيعية (١٦١ كم جنوبي بغداد)؛ حيث سارع المقاتلون من السنة لنصرة إخوانهم الشيعة.

وكما تحولت الأمور واشتد الصراع بين المليشيات الشيعية والمجموعات المسلحة السنية، بلغ الصراع بين المليشيات الشيعية بعضها البعض ذروته بسبب الصراع على مناطق النفوذ، كما تكرر الأمر في قتال بين المجموعات المسلحة السنية خاصة بعد دخول تنظيم القاعدة إلى حلبة الصراع، ولم تشهد الساحة العراقية تلك الصراعات إلا نهايات العام ٢٠٠٤ وبدايات العام ٢٠٠٥ عندما اشتد الصراع على السلطة والنفوذ في العراق الجديد، مع تغذية هذا الصراع من جانب قوى إقليمية ودولية.

أولاً: المليشيات الشيعية

شهدت الساحة العراقية فترة طويلة من عدم الاستقرار وخاصة في ظل واقع صراع الإرادات ومحاولة أن يفرض كل مكون نفسه رقمًا على الأرض،وعندها تكونت المعضلة العراقية المبنية على أساس إثبات الوجود، ويبدو أن الجميع اتفق على تصفية حساباته على الساحة العراقية ابتداءً من قوات الاحتلال واعترافها أكثر من مرة بأنها نقلت معركتها مع الإرهاب إلى أرض العراق مرورًا بالصراع الشيعي الشيعي السياسي منه أو العسكري والصراع السني السني، والصراع الشيعي السني، والصراع العربي الكردي في مناطق بعينها.

ولعل من الجدير ذكره هنا هو أن الخلاف الشيعي الشيعي هو خلاف متجذر بالقِدَم كان أساسه خلاف ديني حول المرجعية والتقليد، ثم تطور الخلاف إلى خلاف سياسي أصله ولاية الفقيه، ومنذ ذلك الوقت والأحزاب الشيعية تحاول أن تُضفي على نفسها صبغة الوحدة والالتفاف حول المرجعية، ومن أبرز من يؤمن بذلك مكونات الائتلاف

الشيعي، التي اعتقدت في يوم ما إنها تزاوجت كاثوليكيًا تحت عباءة المرجعية، ولكن سرعان ما انفرط عقد الزواج الكاثوليكي الشيعي وظهرت خلافاته على السطح، وتجلى هذا الصراع وظهر بشكله الدموي بين مليشيا جيش المهدي وفيلق بدر، فاشتباكات مليشيا المهدي مع فيلق بدر في ٢٠٠٦/٣/٢٤ والتي تجددت في أبريل / نيسان ٢٠٠٧، ثم تجددت في ٢٠٠٨/١/٣ بين مليشيا جيش المهدي من جهة والقوات الأمنية التي ينتمي أغلب أفرادها إلى فيلق بدر في محافظات القادسية والبصرة وبغداد وميسان، وجاءت تلك الاشتباكات كمحاولة من جيش المهدي للسيطرة على مناطق نفوذ أكثر اتساعًا والحفاظ على مراكز نفوذ اكتسبها وفرض سطوته على أهلها خلال السنوات التي تلت معركة النجف، وكانت آخر تلك المواجهات وأكثرها عنفًا هي المعركة الشاملة التي حدثت في (٢٠٠٨/٣/٢٥) في محافظة البصرة (حوالى ٦٠٠ كم جنوب بغداد)، والتي عُرفت إعلاميًا باسم (صولة الفرسان) بين القوات الحكومية من جهة ومليشيا جيش المهدي الجناح العسكري لتيار الصدر من جهة أخرى.

وسوف نقدم هنا قراءة سريعة لأبرز المليشيات الفاعلة في الشارع العراقي، منها من تحول إلى العمل السياسي وترك العمل المسلح المعلن كمليشيا بدر أو (فيلق بدر) التي يطلق عليها اليوم منظمة بدر، ويرأسها هادي العامري الذي كان يتولى منصب رئيس لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب العراقي السابق والذي يشغل حاليًا منصب وزير النقل، ومنها من التزم بالعمل العسكري وأُدمج بالتشكيلات العسكرية لوزارتَي الدفاع والداخلية مثل قوات حرس إقليم كردستان (البيشمركة) وقسم كبير من أتباع المجلس الأعلى ومليشيا حزب الدعوة وحزب الفضيلة وغيرها من المليشيات، حيث كان هذا الدمج أول السيئات التي دخلت الأجهزة الأمنية، حيث أصبح القتل على الهوية الطائفية (سُني أو شيعي) وأمام أنظار المارة والتمثيل بالجثة وإلقاؤها على قارعة الطريق يجري بأيدي تلك المليشيات، ومنها التي لم تزج في الشرطة والجيش بشكل رسمي كمليشيا جيش المهدي التي تعمل بإسناد من قِبل الأجهزة الأمنية الحكومية ومارست الكثير من عمليات القتل على الهوية الطائفية.

ولعل تصريحات المسؤولين والقادة الأمريكان والعراقيين خير دليل على تغلغل تلك المليشيات الإجرامية في الأجهزة الأمنية، وهو ما حدا بوزارة الداخلية إلى أن تقوم بعمليات تطهير واسعة داخل أجهزتها الأمنية، ليبلغ عدد من تم طردهم من الضباط برتب مختلفة والجنود حوالي (٢٠) ألف منتسب، مارس معظمهم أعمالاً تفاوتت بين القتل والسطو المسلح باستخدام الزي الرسمي للقوات الأمنية الرسمية، بل وسيارات وأسلحة قوات الشرطة.

١ - جيش المهدي

الجَناح العسكري للتيار الصدري، تأسس في يوليو / تموز ٢٠٠٣ على يد الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر، ويقدّر عدد أفرادها ما بين (٦- ١٠) آلاف عنصر، وتتلقى أسلحة وتدريبات من إيران وحزب الله اللبناني، ويصفها مسؤولون عراقيون وأمريكيون بأنها (أكثر المليشيات تأجيجًا للعنف الطائفي في العراق).

وكان لمليشيا جيش المهدي الدور الأكبر في أحداث العنف الطائفي بالعراق، عقب تفجيرات القبة الذهبية للمرقدين المقدسين لدى الشيعة بمدينة سامراء السنية في ٢٢ فبراير/شباط عام ٢٠٠٦، حيث أقدمت على قتل واختطاف الآلاف من أبناء الطائفة السُّنّية، كما نفذت اعتداءات على أكثر من ٢٠٠ مسجد للسنة في بغداد وبعض محافظات الجنوب العراقي.

واستمرت تلك المليشيا في هذه العمليات حتى اتُّهمت بوقوفها وراء مقابر جماعية تضم رفات الآلاف من أبناء السنة، وبسبب ازدياد الضغط الإعلامي والسياسي ضد مليشيا جيش المهدي خاصة بعد أحداث دامية شهدتها إحدى الزيارات المقدسة لدى الطائفة الشيعية في مدينة كربلاء التي تضم مرقد الإمام الحسين(الإمام الثالث لدى الشيعة) وأخيه غير الشقيق العباس بن علي بن أبي طالب والتي تبعد حوالي ١٠٨ كم جنوبي بغداد، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى عناصر جيش المهدي بارتكاب أعمال

قتل وتخريب راح ضحيتها قوات أمنية ومدنيون؛ مما اضطر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى تجميد جيش المهدي لستة أشهر في ٢٩ أغسطس/ آب ٢٠٠٧ ثم تمديد هذا التجميد ستة أشهر أخرى، ثم أعلن الصدر تحويل جيش المهدي إلى مؤسسة ثقافية اجتماعية أُطلق عليها اسم (الممهدون).

ويرجح كثير من العراقيين أن جيش المهدي والتيار الصدري ككل تم تأسيسه على يد كل من بهاء وحازم الأعرجي، وأنهم استخدموا اسم مقتدى الصدر كواجهة ضرورية لغايات جذب الأتباع نظرًا لإرث العائلة ولتحقيق المكاسب السياسية والمادية، إلا أن الوقائع على الأرض أثبتت مدى قوة ونفوذ مقتدى الذي أجاد اللعب بكل الأوراق، ليحقق أعلى قدر من المكاسب السياسية والأمنية بعد فوز (تيار أحرار العراق) الذي كان الواجهة السياسية للتيار الصدري بـــ (٤٠) مقعدًا في انتخابات مارس ٢٠١٠.

٢ - قوات بدر

الجَناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، تشكلت عام ١٩٨٣ تحت اسم (فيلق بدر) لمحاربة نظام صدام حسين إبان الحرب العراقية الإيرانية، وكانت تتمركز في إيران حيث تتلقى الدعم والتدريب على أيدي الحرس الثوري الإيراني، ويبلغ عدد أفرادها بين (١٠- ١٥) ألف عنصر، أمينها العام هادي العامري، رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي السابق.

عادت للعراق بعد الاحتلال الأمريكي وعُرفت باسم (منظمة بدر)، والتحق غالبية أعضائها بالأجهزة الأمنية العراقية التي جرى تشكيلها بعد حل الجيش العراقي السابق وكافة الأجهزة الأمنية بقرار من الحاكم المدني الأمريكي للعراق السفير بول بريمر، ولاسيما مغاوير الشرطة وقوات حفظ النظام، المسؤولة عن ملاحقة فصائل المقاومة.

ويتهم سنة العراق مليشيا بدر بتشكيل ما يسمى (فرق الموت) في وزارة الداخلية وهي التنظيمات المسلحة المسؤولة عن خطف السُّنّة وتعذيبهم وقتلهم، وكان عبدالعزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى قد طالب في يونيو / حزيران ٢٠٠٥ بدور أوسع لمنظمة بدر في النواحي الأمنية، كما أن المجلس وافق على إلحاق أفراد وضباط منظمة بدر بقوى الجيش والشرطة وهو ما جرى الاصطلاح على تسميته (ضباط الدمج) أو (الحواسم).

٣ - حزب الدعوة (الجناح العسكري)

مليشيا تابعة لـ (حزب الدعوة)، تأسست عام ١٩٧٩، قامت هذه المليشيا بمحاولة اغتيال صدام حسين في قرية الدجيل في يوليو / تموز ١٩٨٢، كما كان لها دور كبير في انتفاضة الجنوب التي أعلنت الاستيلاء على محافظات العراق الجنوبية، وقامت بعملية تصفية لقيادات وكوادر حزب البعث الحاكم بعد هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية وعودة جنوده مهزومين بعد محاولة غزو الكويت في الثاني من مارس/آذار عام ١٩٩١، وعُرفت باسم (الانتفاضة الشعبانية نظرًا لأنها كانت في شهر شعبان بالتقويم الهجري).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، اتهمت جهات عديدة مليشيا حزب الدعوة بالضلوع في عمليات القتل بسبب الانتماء الطائفي، كما أن هناك من يحمِّل الحزب المسؤولية عن الاغتيالات التي يتعرض لها ضباط وطيارو الجيش العراقي السابقون، وبأنها تلعب دورًا فيما يسمى بـ (فرَق الموت)،كما أشارت المعلومات التي نشرها موقع (ويكيليكس) إلى ضلوع فرق موت تابعة لرئيس الوزراء الحالي نوري المالكي في مثل تلك العمليات، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات بشأن التحقيق فيها،أو التأكد من صدق تلك المعلومات حتى الآن.

٤ - فرق الموت

مصطلح شاع موازيًا لمصطلح مليشيا، إلا أن تلك الفرق تبدو مثل الأشباح التي تنفذ الجريمة ثم تختفي ولا يتم التعرف على انتماءاتها وتبعيتها رغم ما يشاع عن وقوف جهات بعينها وراءها، حيث تؤكد تقارير منشورة إلى أن تلك الفرق هي عناصر تنتمي لعدد من المليشيات الشيعية التي عُينت في الأجهزة الأمنية العراقية التابعة لوزارتَي (الداخلية والدفاع)، متهمة بقتل وتهجير واختطاف الآلاف من أهل الطائفة السنية، حيث أكد مسؤولون أمريكيون في أبريل / نيسان عام ٢٠٠٦ تقارير تفيد بوجود (فرق الموت) وممارستها أعمال الخطف والاغتيال بحق السُّنة، إلا أن أصابع الاتهام تشير إلى جهات أمريكية بالوقوف وراء أنشطة تلك الفرق وتمويلها ودعمها لإثارة الفتنة بين العراقيين.

ولعل من الواجب ذكره هنا أن تلك الفرَق التي عاثت في الأرض فسادًا خلال أعوام العنف الطائفي تكاد تكون غير موجودة حاليًا بعد الاستقرار الأمني النسبي الذي يشهده العراق، وتقتصر عمليات التصفية التي صارت أكثر تنظيمًا وتحديدًا للأهداف المطلوبة على مجموعات بعينها مرتبطة بجهات نافذة، إلا أنها فقدت صفة المليشيا .

٥ - جند الإمام

أُسِّس هذا التشكيل المسلح أواخر الستينيات من القرن الماضي عقب انشقاقه عن حزب الدعوة، وتمثل هذا الانشقاق بخط سامي جابر البدري الذي التقى مع خط آخر يمثله ليندمج المنشقان مع تشكيل إسلامي آخر يقوده غالب الشابندر هو (حركة الإسلاميين العقائديين) ليكونوا حركة واحدة أطلق عليها (حركة جند الإمام)، وهي الآن ضمن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.

٦ - المجلس الأعلى لتحرير العراق

تشكيل جديد نشأ في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، يدعو إلى رفض

الاحتلال، ويمثله مهدي العوادي الذي يقلد المرجع الشيعى الأعلى بالعراق آية الله على السيستاني، وأصدر صحيفة تحمل اسم (صدى الأمة)، إلا أن هذا التشكيل محدود التأثير ولم تظهر له عمليات كبرى.

٧ - قوات العراقيين الأحرار

مليشيا تابعة لحزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه (أحمد الجلبي)، وتعتبر جذور (فرق الموت)، بلغ عدد أفرادها في ٢٠٠٣ حوالي ١٠٠٠ عنصر، وغالبيتهم من أصول كردية فيلية أو شيعية، وتُتهم هذه المليشيا بقتل كُتَّاب وصحفيين ورجال سياسة ومهنيين وبعثيين، كما تتهم بالمشاركة في نهب أموال ومؤسسات الدولة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وتفكيك المعامل والمصانع، وسلب المتاحف والمعارض وسجلات ووثائق الدولة العراقية أو ما عرف باسم (الحواسم الذي ورد تفصيلاً في بداية الكتاب).

٨ - كتائب المختار

مليشيا لم يثبت وجودها الفعلي، رَوَّج لها موقع براثا الشيعي الذي يشرف عليه الشيخ جلال الدين الصغير القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي وعضو مجلس النواب السابق، ولم تكن لها نشاطات سوى رسائل انتشرت في بعض مناطق بغداد لتهديد أهل السنة فيها أو إجبارهم على ترك بيوتهم ضمن عمليات التطهير العرقي على أساس طائفي (سني وشيعي)، ويبدو أن وجودها كان يهدف إلى التغطية على أنشطة مليشيا بدر وجيش المهدي، خاصة عمليات العنف الطائفي ضد الطائفة السنية.

٩ - حزب ثأر الله

حزب شيعي صغير، يتزعمه يوسف سناوي الموسوي، وهو أقرب إلى المليشيا منه إلى الحزب، تعرض زعيم الحزب للمطاردة، وهوجمت مقراته أكثر من مرة، وتشير

إليه أصابع الاتهام بالتورط في عملية نهب وتهريب النفط بالبصرة، وبحسب تقرير مجموعة الأزمات الدولية عام ٢٠٠٧، فإنه (يمثل خطرًا كبيرًا على الاستقرار)، ويبدو أن هذا التشكيل الذي لم يحقق أي نتائج في كل الانتخابات التي شهدها العراق بعد الاحتلال توارى مثل غيره من التشكيلات القزمية التي كان وجودها مرتبطًا بفترات الفوضى والعنف الطائفى، خاصة بعد الحملات العسكرية التي نفذتها حكومة نوري المالكي عام ٢٠٠٨.

١٠ - جند السماء

إحدى الحركات المهدوية التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، تضاربت بشأنها المعلومات، كما تضاربت التقارير حول اسم زعيمها الحقيقي، لكن الغالب أنه ضياء عبد الزهرة الكرعاوي، تشكّك هذه الحركة بنزاهة المراجع الشيعية المعترف بها في مقر الحوزة العلمية الشيعية (النجف)، دخلت تلك الحركة في مواجهات مع القوات العراقية والأمريكية بمنطقة الزركة بالنجف، أودت بحيات المئات منهم وانتهت كتشكيل موجود على الساحة، إلا أن ما يشاع حول التنظيم وطبيعته وحقيقة الهجوم الذي تعرض له من جانب القوات العراقية بدعم أمريكي وإسناد جوي بتهم تتعلق بتخطيط التنظيم للهجوم على مقرات المرجعيات الدينية في النجف (١٦١ كم جنوبي بغداد) والرد على ذلك بأنها عمليات تهدف إلى تصفية عشائر عربية معارضة للنظام القائم، سوف يجعل كل ذلك ملف ذلك التنظيم مفتوحًا خاصة مع ما أُشيع حينها من أنه مدعوم من جانب الدكتور إياد علاوي رئيس القائمة العراقية.

١١ - المجموعات الخاصة

تعبير استخدمه الأمريكان لوصف العناصر الناشطة لمليشيا جيش المهدي، وتبرير مطاردتهم لهذه العناصر، وبحسب المصادر الأمنية العراقية، فإنها تقوم بتنفيذ الهجمات المباشرة ضد القوات العراقية والأمريكية، فضلًا عن مطاردة وقتل وتهجير أهل السنة.

وسرَّب الأمريكان معلومات مفادها أن قائد هذه المجموعات هو قيس الخزعلي المنفصل عن التيار الصدري، والذي يعمل تحت إمرة قائد قوات القدس الإيرانية، باعتباره قائدًا في حزب الله، حيث تتهم القوات الأمريكية بشكل رسمي تلك المجموعات بتلقي الدعم من إيران تمويلاً وتسليحًا وتدريبًا.

وهناك رأي يقول إن الأمريكان أطلقوا هذا المصطلح على المسلحين الشيعة الذين يمارسون أعمال عنف منظمة ويستهدفون بشكل أساسي القوات الأمريكية؛ لتمييزهم عن عناصر جيش المهدي بعد أن أعلن مقتدى الصدر تجميده عام ٢٠٠٧.

١٢ - حركة المجاهدين

تأسست في دمشق عام ١٩٨٠ بالتشاور مع الشيخ محمد مهدي الآصفي، أسهم في تأسيسها عبد العزيز الحكيم، ومن كوادرها المعروفة حمزة الديوان وشكر البياتي وبيان جبر صولاغ وهمام حمودي زوج ابنة محمد باقر الحكيم وجلال الدين الصغير، ويُعتقد إنها إحدى انشقاقات حزب الدعوة التي وقف وراءها المجلس الأعلى لإضعاف الحزب.

١٣ – عصائب أهل الحق (العصائب)

جماعة من مُقلِّدي الصدر، انفصلت عن جسم جيش المهدي منذ عام ٢٠٠٧ بعد إعلان مقتدى الصدر تجميد نشاطات جيش المهدي، لكن جذورها تعود إلى عام ٢٠٠٤، عندما اعترض قيادات فيها على مواقف الصدر المتذبذبة من قوات الاحتلال الأمريكي، وتحولاته بين ما يسميه المقاومة السلمية السياسية والمقاومة المسلحة.

بقيت الحركة محتفظة بولاء نظري لمقتدى الصدر، وإن مثلت واحدة من أخطر الانشقاقات في جيش المهدي، ولها قيادات مستقلة وكانت تنشط في المقام الأول بمحافظة البصرة، ولها وجود ضعيف في الجنوب وبعض محافظات الفرات الأوسط وبغداد.

عُرفت العصائب بعمليتين أثارتا ضجيجًا إعلاميًا كبيرًا وأكدتا ارتباط هذا التنظيم بقوى خارجية بسبب تقنية وحرفية تنفيذ العمليتين، وهما مهاجمة جنود أمريكيين في محافظة كربلاء عام ٢٠٠٧، واختطاف خبير بريطاني وأربعة من حراسه من مبنى تابع لوزارة المالية وسط بغداد عام ٢٠٠٨ وفي الحالتين حظيت العصائب بدعم من قوات حكومية، وفي عملية اختطاف البريطانيين بالتحديد فإن الخاطفين نفذوا عمليتهم مستخدمين سيارات تابعة للشرطة مرتدين زيّها دون أن يعترضهم أحد في طريقهم لإخفاء المخطوفين في مدينة (الصدر).

وتشير التقارير حول نوعية تلك العملية أن عشرات الأشخاص يرتدون زي الشرطة ويستقلون عرباتها هاجموا دائرة حكومية، فتح حراسها لهم الأبواب ليختطفوا خبيرًا بريطانيًا هو «بيتر مور» وحراسه الأربعة، حيث كان مور يعمل على تجهيز منظومة حسابية متطورة (تقوّض حجم الفساد في وزارة المالية)،وهذه المهمة تتبع مليارات الدولارات التي سُرقت وأخفيت آثارها ومنها جرائم سرقات وتهريب النفط في البصرة، كانت عملية منسقة ومدعومة نفذها ٤٠ شخصًا بملابس الشرطة فتحت لهم نقاط التفتيش (السيطرات) من الهدف، حتى الاختفاء في مدينة الصدر.

كان يقود العصائب الشيخ قيس الخزعلي بمعاونة أخيه ليث، والخزعلي صدري متهم بالاشتراك في قتل عبد المجيد الخوئي نجل المرجع الخوئي في النجف عام ٢٠٠٣.

وللعصائب شقيقة هي كتائب حزب الله في العراق، التقتا على منهج الولاء المعلن للصدر وعلى وحدة التمويل من فيلق القدس الإيراني ثم افترقتا فيما بعد، وكان الالتقاء بين هاتين المجموعتين قويًا إلى درجة أن الكثير من المتابعين يخلطون بينهما أو يعتبرون الفصيلين شيئًا واحدًا له اسمان مختلفان للتمويه، لكن الأمر ليس على هذا النحو فالكتائب صُنفت عام ٢٠٠٩ بأنها (منظمة إرهابية أجنبية) بحسب تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية مع إتباع ذلك الوصف بأنها (ممولة من فيلق القدس الإيراني) وبهذا افترقت الجماعتان في حين كانتا وفق التقويم الأمريكي تشتركان

في الصفتين، بل إن العصائب أقرب كثيرًا إلى تلك الصفات كونها نفذت عمليتين مشهورتين ضد الأمريكان والبريطانيين.

جرت عمليات اعتقال لقيادات الكتائب عام ٢٠٠٧ مع عناصر من الجماعة، وأبرز تلك القيادات الشيخ أحمد الشيباني وقيس الخزعلي وشقيقه ليث، وعبد الهادي الدراجي وعلي دقدوق القيادي في حزب الله - لبنان الذي كان يمثل ضابط الارتباط بين المليشيات الشيعية وخاصة المرتبطة بالصدر وفيلق القدس، وبدأ الحديث عن إطلاق سراح تلك القيادات مبكرًا، وكان يقوم بمهمة الوساطة بين الطرفين مستشار الأمن القومي السابق الدكتور موفق الربيعي، وكان يُقال إن سبب الحوار والتفاهم هو لإنقاذ حياة المختطفين البريطانيين الخمسة،ولأن الأمريكان لا يريدون مقاطعة تامة مع الصدر، فإن صفقة إطلاق سراح قيادات العصائب تتضمن إطلاق سراح آخرين من جيش المهدي لا علاقة لهم بالعصائب من أجل الترضية أولًا وثانيًا لإظهار الأمر على أنه من مسؤولية الحكومة العراقية، بعد أن سلمتهم ملف المعتقلين (جرى تسليم السلطات العراقية الملفات الأمنية كاملة بما فيها المعتقلات بعد سريان الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن اعتبارًا من أول يناير / كانون الثانى ٢٠٠٩).

وفي خطوة بدت مفاجئة بشكل كبير، أعلن مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي عن لقاء جمع بين المالكي وممثلين عن (عصائب الحق)، وأعلن الناطق باسم الحكومة (علي الدباغ) ترحيب الحكومة بإعلان العصائب دعم العملية السياسية، وكان ظهور سلام المالكي وزير النقل في حكومة إبراهيم الجعفري والنائب عن الكتلة الصدرية سابقًا، محاورًا عن العصائب هو المفاجأة الثانية، حيث أدلى سلام المالكي بتصريح ينكر تبعية العصائب للتيار الصدري حيث قال إن العصائب (منظمة وطنية مستقلة اعتمدت المقاومة المسلحة طريقًا للخلاص)؛ مؤكدًا وجود علاقات تنسيق وتوافق بين العصائب وحركة حماس وحزب الله في لبنان وأطراف نافذة في الحكومة اللبنانية، (راديو سوا، ١٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٩)، إلا أنه تراجع عن أجزاء من تصريحه الأول،

ونفى ارتباط التنظيم بحزب الله وبإيران وحماس، وقال إنه كان يعني أن العصائب (جزء من الإجماع الموجَّه إلى إسرائيل والذي يضم إيران وحزب الله وحماس ودولاً أخرى كثيرة في المنطقة) (الملف برس، ١٢ أغسطس / آب ٢٠٠٩).

كما أنه شكَّك ببيان الصدر الذي تبرأ فيه من العصائب ونفى أن يكون هو زعيم العصائب، بل إنه (عضو اللجنة الرباعية المنبثقة عن ذلك التنظيم) التي تضم الشيخ عبد الهادي الدراجي وليث الخزعلي وجاسم الساعدي إضافة إلى سلام المالكي، وكان عبد الهادي الدراجي قد أمضى في المعتقل أكثر من سنتين بدون أن توجّه إليه تهمة رسمية، خلافًا للبيان الذي كان أصدره الأمريكان غداة اعتقاله، اتهموه فيه بأنه مقرّب من أبو درع القيادي المعروف في جيش المهدي ومن فرق الموت وأنه متهم بقتل واختطاف عراقيين (بيان الجيش الأمريكي في ١٩ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧).

ورغم إعلان سلام المالكي ارتباط إطلاق سراح قيادات العصائب بإطلاق سراح المختطفين البريطانيين، وإعلان الجماعة في مارس/ آذار ٢٠٠٩ استعدادها لإطلاق سراح المختطفين البريطانيين الخمسة مقابل الإفراج عن عشرة من قادتها المحتجزين في السجون الأمريكية- إلا أن أربعة من المختطفين كانوا قد قُتلوا وسُلمت جثث اثنين منهم إلى الجانب البريطاني فيما بعد.

وكان الحوار بين الحكومة العراقية التي يقودها نوري المالكي وعصائب أهل الحق مبررًا لمزيد من الشِّقاق بين المالكي والصدر الذي اتهم الحكومة بأنها تكيل بمكيالين، متسائلاً: (بالأمس كانت العصائب والكتائب خارجة على القانون ومتطرفة ومدعومة من إيران، واليوم أصبحت معتدلة!)، كما وصف الناطق باسم التيار الصدري «أحمد المسعودي» الحوار مع الحكومة بأنه (جزء من الحرب الخفية ضد الصدريين).

ولكي يتفادى المالكي اتهامه بالطائفية والانتقائية في الحوار مع (المسلحين)، فقد تم إظهار عملية التفاوض على أنها جزء من مشروع المصالحة الوطنية.

وبعد عملية التفاوض وإطلاق سراح قيادات العصائب وعلى رأسهم الخزعلي رغم توجيه تهم إليهم باختطاف الأمريكان والبريطانيين، توارى اسم تلك المليشيا بعض الشيء بعد أن ملأ الدنيا ضجيجًا، ربما في إطار التفاهمات التي جرت لإطفاء نيران العنف بالعراق.

ثانيًا - الفصائل المسلحة السنية

رغم أن الشائع هو ارتباط عمليات المقاومة السنية بتنظيم القاعدة، إلا أن الحقيقة تنافي ذلك تمامًا حيث لم يكن لتنظيم القاعدة أي وجود بالعراق رغم دخول عدد كبير من عناصره على رأسهم أبو مصعب الزرقاوي إلى مناطق شمال العراق وتحالفه مع التنظيمات الإسلامية الكردية المسلحة مثل: تنظيم أنصار الإسلام ، حتى أعلن الزرقاوي تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين عام ٢٠٠٥، حتى إن التنظيم بعد مقتل مؤسسه الزرقاوي انضوى مع تنظيمات أخرى ضمن ما عُرف بدولة العراق الإسلامية التي تم الإعلان عنها في ١٥ أكتوبر عام ٢٠٠٦، والذي ضم إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين،جيش الطائفة المنصورة، جيش أهل السنة والجماعة،جماعة جند الصحابة، سرايا الجهاد الإسلامي، سرايا فرسان التوحيد، سرايا ملة إبراهيم، كتائب كردستان، كتائب المرابطين، كتائب أنصار التوحيد، كتائب أنصار التوحيد والسنة، كتائب الأهوال، كتائب الغرباء. كما كان هناك انضمام جزئي من بعض الفصائل مثل جيش الفاتحين (٤ كتائب من أصل ٥ في حلف المطيبين)، كتائب من الجيش الإسلامي (في عدة قواطع أبرزها قاطع الأنبار وحديثة بغداد)، كتائب من أنصار السنة، كتائب من جيش المجاهدين، كتائب من ثورة العشرين، كتائب من عصائب العراق الجهادية، كتائب من جيش أبي بكر الصديق السلفي.

فيما تولى أمر المقاومة السنية مجموعات مسلحة برز اسمها في عمليات كبرى ضد القوات الأمريكية، ومنها من كان يقود المقاومة السرية دون الإعلان عن اسمه. وبتاريخ العاشر من أبريل / نيسان، وبرصاص عراقي، سقط أول قتيل أمريكي، (تيري دبليو

همنجواي)، وهو مجند أمريكي من فرقة المشاة الثالثة، برتبة رئيس عرفاء حسب البيان الصحفي للبنتاجون رقم(٢/٢٣٤). وكانت هذه هي الشرارة الأولى للمقاومة في المناطق الغربية من العاصمة بغداد(الكرخ)، ضد الاحتلال الأمريكي، في أقل من أربع وعشرين ساعة على احتلال العاصمة.

وأخبرني أصدقاء عراقيون أن المقاومة بدأت بشكل مفاجئ وسريع، حيث كانت هناك تشكيلات تتحضر لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي؛ لأنها عرفت أنه أمر واقع لذلك أعدت العدة منذ وقت مبكر. ويُعتقد أن هناك تشكيلات سرية تتبع (المخابرات والجيش العراقي وحزب البعث) كانت تنظم نفسها لما بعد الاحتلال، لذلك ما إن استوعبت الصدمة الأولى حتى بدأت بخطوات تنظيم المقاومة في كل محافظات القطر، ويعتقد أن تشكيلات مثل جيش محمد، والجيش الإسلامي، وكتائب المقاومة هي تنظيمات تم إعدادها قبل احتلال بغداد، وربما كانت جزءًا من تنظيم فدائيِّي صدام الذي كان يقوده عُدَيّ النجل الأكبر للرئيس الراحل، لأن أغلبية تشكيلات فدائيي صدام كانت انتهازية ولكن كان هناك أعداد للعسكريين الحقيقيين في فدائيي صدام، وتشكيلات خاصة ضمنها وهذه التشكيلات كانت تعمل بالسر بعيدًا عن أعين الجميع، وتحديدًا في محافظة الأنبار السنية (أكبر محافظات العراق من حيث المساحة)، ومن جهة أخرى فإن الكثير من المقاتلين العرب الذين انضموا إلى الجيش العراقي قبل الغزو الأمريكي بقوا في العراق .

وقد أخبرني أحد الأصدقاء (قُتل فيما بعد على أيدي مليشيات شيعية) (يرحمه الله) وهو من الإخوان المسلمين في مدينة العمارة عاصمة محافظة ميسان (٣٦٦ كم جنوب شرق بغداد)، وهي ذات أغلبية شيعية، أنه قُبَيل الغزو أصدر الشيخ محمد فاضل السامرائي(يرحمه الله) وهو إمام جامع كان محكومًا عليه بالسجن ١٠ سنوات أيام صدام حسين وأُطلق سراحه عام ٢٠٠٢ وبعد الغزو كان إمام وخطيب جامع في منطقة المنصور غربي العاصمة، ولم يكن له دور سياسي لكن لديه مكانة دينية ورأي

مسموع خاصة بالنسبة للإخوان المسلمين، وكان في الفلوجة حينها، أصدر فتوى لأتباعه بأن مقاومة الاحتلال، ومحاربة الأمريكان فرض شرعي عليهم، كما أن هناك فتاوى من شيوخ السلفيين والإخوان المسلمين قبل الغزو الأمريكي بالمقاومة سواء بتشكيلات الحكومة أو بعيدًا عنها، وكانت فتوى الشيخ محمد فاضل تتضمن أيضًا أنه لا يجوز المقاتلة بشكل منفرد، وإنما على شكل مجموعات.

ويمكن أن تلاحظ أن المقاومة بدأت في المناطق التي تنتشر فيها الأفكار السلفية منذ عهد صدام، مثل الرمادي عاصمة محافظة الأنبار (١١٠ كم غربي بغداد) ومناطق ما يُسمى المثلث السني بشكل عام وتشمل (ديالي وصلاح الدين ونينوي والأنبار وبغداد)، ويمكن حصر أشهر فصائل المقاومة والمجموعات المسلحة التي ينتمى عناصرها إلى الطائفة السنية فيما يلي:

١- الجيش الإسلامي

أكبر المجموعات السنية المسلحة، يتألف من أفراد وضباط سابقين من الجيش العراقي وأبناء العشائر، وهو ذو توجه سلفي ومقرب للبعثيين، وبرغم معارضته للعمل السياسي في ظل الاحتلال، إلا أن عددًا من قياداته وأعضائه انضموا إلى القوات التي تشكلت لمقاتلة تنظيم القاعدة في المناطق السنية بدعم أمريكي نهاية عام ٢٠٠٦ والتى أطلق عليها (قوات الصحوة)، مما أحدث انشقاقات داخلية فيه، وشن الجيش هجمات كبيرة ضد القوات الأمريكية منذ تشكيله، وهو عضو بـ(المجلس السياسي للمقاومة العراقية).

٢- الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)

تشكلت في مايو /أيار ٢٠٠٤ بجناحين: سياسي وعسكري هو(كتائب صلاح الدين الأيوبي)، وتُعتبر الجبهة الإسلامية (جامع) من الفصائل التي تتبنى فكر الإخوان المسلمين، وأكثر فصائل المقاومة اعتدالاً، فهي ترفض التفجيرات ضد المدنيين وذبح

الرهائن والتعرض للمدنيين الأجانب وضرب المنشآت المدنية، كما ترفض استهداف الجيش والشرطة العراقيين، وترفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، وقد امتنعت عن الانخراط في مجالس الصحوة، وهي عضو بـ(المجلس السياسي للمقاومة العراقية).

٣- حركة المقاومة الإسلامية (كتائب ثورة العشرين)

فصيل سُنِّي بارز، تشكَّل عام ٢٠٠٣، ويتألف من جناحين رئيسين (سياسي وعسكري)، وتركزت هجماتها ضد قوات الاحتلال الأمريكي، وترفض العمل السياسي في ظل الاحتلال والمشاركة بمجالس الصحوة، برغم انضمام بعض أعضائها لهذه المجالس،تعرضت الكتائب لانشقاق كبير أدى إلى خروج عدد من أعضائها وقياداتها ليشكلوا حركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق)، وتعد الكتائب العمود الفقري لـ(جبهة الجهاد والتغيير) التي تضم عددًا من الفصائل التي تحمل معظمها الاسم فقط.

٤- حركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق)

فصيل بارز، تأسس عام ٢٠٠٧ على خلفية انشقاق عدد كبير من أعضاء وقادة (كتائب ثورة العشرين)، وهي عضو في (المجلس السياسي للمقاومة العراقية)، ترفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، كما ترفض الانضمام إلى مجالس الصحوة.

٥- تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين

كان أقوى الجماعات المسلحة السنية في العراق قبل أن تتشكل قوات الصحوة وتشن حملة ضده بالتعاون مع القوات العراقية والأمريكية أواخر العام ٢٠٠٦، كان يتزعمه أبو مصعب الزرقاوي والذي لقي مصرعه في هجوم أمريكي وقصف جوي في منطقة (هبهب) التابعة لمحافظة ديالي التي تبعد حوالي ٥٠ كم شمال شرق بغداد.

ويُعتبر التنظيم أكثر الجماعات استيعابًا للمقاتلين العرب والأجانب الوافدين

للعراق، ويرفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، ويعتبر كل من يتعامل مع الاحتلال (خائنًا ومرتدًا) تجب محاربته، ويرفض أي مصالحة مع الشيعة الذين يسميهم (الروافض).

وقد ساءت علاقته مع معظم الفصائل السنية المسلحة حتى وصلت حد الاقتتال، كما ساءت علاقته ببعض الكتل السياسية العراقية السنية التي لا تعارض العمل العسكري، وأشارت أصابع الاتهام إلى التنظيم باغتيال عدد من الشخصيات السياسية والدينية السنية البارزة، كما يُتهم التنظيم بأن له صلة بإيران، وأنه تلقى الدعم منها رغم الخلافات المذهبية بين الجانبين، حيث يمثل التنظيم قمة التشدُّد السني وتمثل إيران قمة التشدد الشيعي.

٦- جيش المجاهدين

ظهر على الساحة عام ٢٠٠٥، له علاقة بالجيش الإسلامي الذي أسس معه وفصائل أخرى (جبهة الجهاد والإصلاح)، وانضوت الجبهة بعد ذلك تحت (المجلس السياسي للمقاومة العراقية)، وأعلن حينها بالاشتراك مع الجيش الإسلامي تعيين إبراهيم الشمري ناطقًا باسمهما.

٧- جيش أنصار السُّنَّة

له توجُّه سلفي يقترب من تنظيم القاعدة، تشكَّل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، وضم في صفوفه أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية، وجيش أنصار السنة، يرفض العمل السياسي في ظل الاحتلال.

٨- أنصار الإسلام

جماعة كردية سنية، أُسِّست بكردستان العراق عام ٢٠٠١ بعد اتحاد جماعة جند الإسلام بزعامة أبي عبد الله الشافعي مع حركة انفصلت عن الحركة الإسلامية

بكردستان بزعامة مُلاً كريكار، سيطرت قبل الاحتلال الأمريكي للعراق على مجموعة من المدن الصغيرة بكردستان، وبعد الاحتلال شنت القوات الأمريكية حملة عسكرية ضد الجماعة بالتعاون مع الزعيم الكردي جلال طالباني الذي كان له صراعات سابقة معها.

وتُتَّهم الجماعة بصلتها بتنظيم القاعدة العالمي رغم نفيها ذلك، كما تُتهم بإيواء أبي مصعب الزرقاوي الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين عند أول دخول له إلى العراق قادمًا من إيران، كما تتهم بقيامها بالتفجيرات التي استهدفت مقرات الحزبين الكرديين الرئيسين عام ٢٠٠٤، وهي التفجيرات المدوية التي كانت سابقة يتعرض لها إقليم كردستان الذي ينعم بهدوء واستقرار أمني.

ويُعتقد أن تلك الجماعة انهارت بعد استقرار الأمور في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي أو انصهارها في مجموعات مسلحة أخرى تنشط في كركوك والمناطق الشمالية من العراق.

٩- المجلس السياسي للمقاومة العراقية

أهم وأكبر جبهة تضم معظم فصائل المقاومة العراقية البارزة والموصوفة بالاعتدال، تأسست نهاية العام ٢٠٠٧ من الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق)، وجبهة الجهاد والإصلاح بفصائلها (الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين وجماعة أنصار السنة وجيش الفاتحين).

قدمت الجبهة برنامجًا سياسيًا لتحرير العراق إلى جانب العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الأمريكية، وأبدت معظم الكتل والهيئات السنية دعمها لتشكيل الجبهة.

١٠- فصائل أخرى

جيش الراشدين، وله علاقات مع (كتائب ثورة العشرين)، وعصائب العراق

الجهادية، والقيادة العامة لمجاهدي القوات المسلحة، والمقاومة والتحرير في العراق، والجبهة الوطنية لتحرير العراق، وجيش محمد.

ثالثًا - المليشيات الكردية - البيشمركة

أقدم مليشيا ظهرت في العراق، كانت في بداياتها تخضع لسلطة القبائل في مناطق كردستان شمال العراق، اشتركت في معارك مسلحة مع أنظمة الحكم المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ أبريل / نيسان عام ٢٠٠٣، وتمتلك قوات البيشمركة مختلف أنواع الأسلحة، وهي قوات مدربة وتتوزع على اختصاصات عديدة ومختلفة.

كما دخلت البيشمركة في معارك وصدامات مسلحة داخلية خلال عقد التسعينيات، بسبب الخلافات التي كانت قائمة بين الحزبين الكرديين الرئيسين بزعامة كل من مسعود بارزاني وجلال طالباني، إلا أنها انتهت بتوقيع الحزبين على اتفاق تقاسم النفوذ حيث إن لكل حزب منهما قوات البيشمركه الخاصة به، حتى جرى الاتفاق على توحيد القوتين ودمجهما في الجيش العراقى الرسمي بعد أن كانت تلك القوات تخضع لسلطة القيادات الكردية ولا تتلقى أوامرها إلا منهما.

تسلمت قوات البيشمركة مسئولية الأمن في المناطق الشمالية منذ عام ١٩٩١، بعدما انسحبت القوات الخاضعة للحكومة المركزية من تلك المدن في نفس العام بناء على اتفاق منح الأكراد الحكم الذاتي في إقليمهم الذي بات شبه مستقل عن الدولة العراقية، واشتركت هذه المليشيات في مطاردة بعض رموز النظام السابق وتمكنت من اعتقال نائب الرئيس العراقي السابق طه ياسين رمضان في مدينة الموصل عاصمة محافظة نينوى (٤٠٠ كم شمال بغداد) والتي كان الأكراد يحظون بنفوذ واسع فيها، كما ألقت القبض على عدد من المسؤولين في حزب البعث وسلمتهم إلى القوات الأمريكية، وبحسب المسؤولين العراقيين، فإن البيشمركة لا يعدون مليشيات، وإنما هم قوات نظامية.

وتقوم قوات البيشمركة بحماية المناطق التي يتواجد فيها مواطنون عراقيون ينتمون إلى القومية الكردية، كما تقوم بحماية مناطق في العاصمة بغداد أهمها المنطقة التي تقع بها وزارة الخارجية العراقية (العلاوي) التي تقع خارج المنطقة الدولية وتضم بيوت عدد من الوزراء والمسئولين وبعض المنظمات العربية والدولية العاملة بالعراق، مثل بعثة الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى.. حيث إن تلك الوزارة يحتفظ بها الأكراد ضمن حصتهم في الحكومة العراقية.

رابعًا:شركات الأمن الخاصة

وفقًا للأرقام التي نشرت من قِبل وزارة الدفاع الأمريكية في يوليو/تموز عام ٢٠٠٨، فإنَّ العراقَ كان يضم أكثر من ١٨٠ ألفًا من العناصر المسلحة التابعة لشركات الأمن الخاصة الأمريكية والبريطانية، من مختلف الجنسيات، بينهم ٢٠ ألفًا من الأمريكيين. وهذا الرقم يشير إلى أن العناصر المسلحة التابعة لهذه الشركات، تزيد على عدد القوات الأمريكية المحتلة الموجودة في العراق في ذلك الوقت، والبالغ عددُها ١٦٠ ألفًا تقريبًا، وهذه الشركات مسؤولة أساسًا عن أمن جميع الشخصيات السياسية والدبلوماسية، العراقية والأجنبية، كما أنها مسؤولة عن أمن القوافل والمواقع الاستراتيجية، وأمن الإمدادات النفطية، والكثير من المصالح الخاصة بالمواطنين العراقيين أنفسهم، من منشآت كهربائية ونفطية ونقل وغيرها. وبرغم أن هذه الشركات الأمنية الخاصة ممنوعة من المشاركة في العمليات الهجومية، إلا أن مسؤولياتها يمكن أن تماثل مسؤوليات الجيوش، في حال تعرضها للهجوم.

وتُعد شركة (بلاك ووتر) التي يعمل فيها أكثر من ألف عنصر أمني، من أهم الشركات الأمنية التي عملت بالعراق، حيث كانت تتولى حمايةَ الطاقم الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، بعقود تصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، تدفعها وزارة الخارجية، فضلًا عن عقود بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع جهات أخرى في العراق، من بينها الحكومة العراقية.

ومن بين العناصر التي كانت تقوم بتأمين الحماية لها، بول بريمر (الحاكم الأمريكي السابق للعراق)، وكذلك السفراء الأمريكيون المتعاقبون في العراق. وخلال شهر أبريل/نيسان عام ٢٠٠٤، تمكن مسلحون من مدينة الفلوجة التي كانت تعد أهم معاقل التمرد السني ضد قوات الاحتلال الأمريكي، من قتل أربعة أمريكيين من موظفي الشركة، وسحلهم في الشوارع، وهو ما أثار حنق الاحتلال، وعرَّض المدينة آنذاك لمحاولة غير ناجحة لاحتلالها تكبدت القوات الأمريكية خلالها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

والشركة الأمنية الخاصة التي يقع مقرُّها الأساسي في ولاية نورث كارولينا، كانت قد واجهت عدة انتقادات، بسبب استخدامها القوة المفرطة العدوانية، في تكتيكات المواجهة في شوارع العراق، وهو انتقاد وجَّهه لها الكولونيل المتقاعد في مشاة البحرية الأمريكية (توماس هيمز)، الذي قال: «إن الشركة تنتهج نهجًا عدوانيًا لحماية عملائها، بطريقة تنتقص من الجهود الشاملة في مكافحة المقاومة لاستمالة السكان المحليين». في إشارة إلى أنَّ الإجراءاتِ العنيفة للشركة تنشرُ بين العراقيين موالاةً أكبر للمقاومة، على حساب القوات الأمريكية.

وأضاف هيمز قائلًا في تصريحات نقلتها شبكة (آسيا تايمز): «المشكلة الرئيسة في حماية الشركة أنها قد تكون عدوانية جدًا، وهو ما يزيد من الإساءة للسكان المحليين، ويُرغمهم على اللجوء إلى المقاومة بسبب القهر والترهيب».

واقعة ساحة النسور

في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨، وقع حادثُ إطلاق النار على المدنيين في منطقة ساحة النسور غربي العاصمة بغداد؛ مما أدى إلى مقتل ١٩ مدنيًا خلال استخدام مفرط لقوة النيران من جانب عناصر شركة بلاك ووتر،ولم يكن هذا الحادث إلا حلقةً ضمن سلسلة الأحداث المشابهة لها في العراق، ففي ٢٤ من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، قَتَلَ عنصرٌ مسلح من شركة (بلاك ووتر) وهو خارج وقت عمله الرسمي، حارسَ النائبِ الأول للرئيس العراقي آنذاك (عادل عبد المهدي)، ولم تحاسبه

الشركة، واكتفت بإعادته للولايات المتحدة، دون أن تتمكن الحكومةُ العراقية من فعل أي شيء. وفي مايو/آيار عام ٢٠٠٨، قتَلَ أحدُ عناصر الشركة، سائقًا عراقيًا قرب وزارة الداخلية في بغداد، فأشعل مواجهة مسلحة بين عناصر الشركة، وقواتٍ تابعة لوزارة الداخلية العراقية، إلا أن هذه الحلقة فتحت الطريقَ أمام مراجعة وضع الشركة القانوني والأمني بالعراق، من قِبَل الحكومة العراقية، والكونجرس الأمريكي التشريعي؛ فحسب تصريحات لاحقة للحكومة العراقية، كشفت النقاب عن أن وزارة الداخلية بصدد مراجعة جميع التراخيص الممنوحة لشركات التعهدات الأمنية العاملة هناك. وهذا مطابق لما صرح به الكونجرس الأمريكي، الذي أشارت شبكة الـ(CNN) الأمريكية، أنه سيراجع ميزانية شركات الأمن الخاصة، مؤكدة أن «لجنة الإصلاح الحكومي والمراقبة» في مجلس الشيوخ الأمريكي قدَّرَتْ في فبراير/شباط عام ٢٠٠٨، أن الإنفاقَ الأمريكي على شركات التعهدات الأمنية الخاصة، بلغ قرابة ٤ مليارات من الدولارات، بسبب ازدياد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في العراق، منذ بداية الغزو في مارس/آذار ٢٠٠٣.

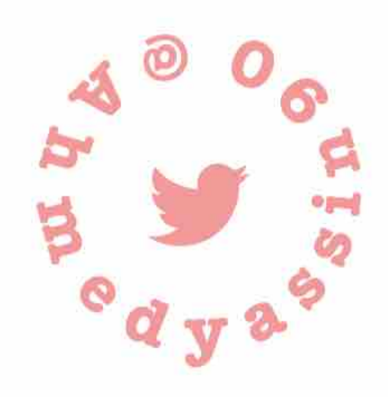
وقالت الشبكة الأمريكية: «إن التكلفة الباهظة جاءت على حساب مشاريع إعادة الإعمار التي أُجِّل أو أُلغي أو خُفض العمل في بعض منها»!

وكانت أكثرُ الاحتمالات المنطقية المتعلقة بالشركة الأمريكية -التي تأسست عام ١٩٩٧، ويعمل فيها أكثر من ٢٣٠٠ عنصر في مختلف أنحاء العالم- هو أن تواجه موجةً إعلامية تتضاءل يومًا بعد يوم، لا تنتهي بطردها من العراق، أو سحب ترخيصها، أو حتى محاكمة أي من عناصرها المتورطة بالحادثة، ومن ثَم فلن تكون إلا فقاعة من الصابون، تتلاشى في أي لحظة، تاركة خلفها شعبًا يرزح تحت الاحتلال، وحكومة عميلة للأمريكيين، واحتلالًا لا يكترث بأرواح أحد، إلا أن ما جرى كان عكس ذلك تماما حيث أعلنت الحكومة العراقية إلغاء الترخيص الممنوح للشركة وعدد كبير من الشركات الأخرى التي ارتكبت أخطاء في البلاد.

ورغم تضارب التقارير عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية بعد حادث ساحة النسور الشهير الذي فتح خلاله عناصر بلاك ووتر نيرانًا تدميرية لمجرد الشك في أنهم يتعرضون للخطر، إلا أن المشهد الذي كان يميز شوارع العاصمة بغداد وهو مواكب تلك الشركات التي تضم السيارات رباعية الدفع أمريكية الصنع المجهزة بأسلحة ينطلق منها الرصاص القاتل لمجرد الشك أو فتح الطريق وأنظمة اتصالات وزجاج أسود اللون يخفي ما بداخل الموكب، اختفى تمامًا من شوارع بغداد، ولم تعد تلك المواكب تظهر أو تثير الضجيج، وتنشر الرعب من خلال اللوحات التحذيرية المكتوبة على بعض سياراتها (نيران مميتة)، (غير مسموح بالاقتراب أكثر من ١٠٠ متر). ولم يقتصر الردُّ الحكومي على إعلان طرد الشركة الأمنية الأمريكية، بل تعهدت حكومةُ المالكي بأكثر من ذلك، ربما بشيء لا تستطيعُ أن تفعلَه في يوم من الأيام أبدًا، وهو محاكمةُ المسؤولين عن الحادثة، وتقديمهم للقضاء العراقي!

ومع أن الكثير من الصحف الغربية أشارت إلى أن هذه المحاكمة ستكون مصدرًا كبيرًا للتوتر بين الطرفين، إلا أن القانون العراقي والأمريكي يجنِّبان الطرفين أي نزاعات! إذ إن المحاكم العراقية لا تملك سلطاتِ محاكمةِ أي عنصر من عناصر القوات الأمنية الأجنبية العاملة في البلاد، وَفق تقرير أصدره مركزُ أبحاث الكونجرس، وحسب القانون الذي أشرف على وضعه الاحتلالُ الأمريكي، فإن الموظفين في القطاع الأمني الخاص، لا يخضعون لأي محاكمة عسكرية، وحسب مرسوم عام ٢٠٠٤ الذي وضع من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة، لا يمكن محاكمتُهم من قِبل القضاء العراقي.




@Ahmedyassin90



الفصل الرابع

المُكوِّنات العراقية

١ -سكان العراق

رغم كل ما تشهده الساحة العراقية من أحداث وما يعانيه العراقيون من مشاكل، سواء كانت خلال عهد صدام حسين أو بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية بكل مفاصلها، إلا أن مشكلة التعداد السكاني تبقى على رأس الأولويات سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، حيث يمثل التعداد السكاني الذي لم يُجْرَ منذ ٢٣ عامًا أحد مظاهر الشقاق على الساحة العراقية، وهو ما يفسر قرارات التأجيل المتكررة التي كان آخرها خلال اجتماع مجلس الوزراء العراقي في بغداد رقم ٤٧ بتاريخ ٣٠ نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠١٠، بعد أن كان مقررًا إجراؤه في الخامس من شهر ديسمبر / كانون الأول، إلى موعد لاحق. ومن خلال تحليل لتصريحات المسئولين في الجهات المعنية بإجراء التعداد السكاني المعطل، يمكن التأكد من أن سبب التأجيل المتكرر لعملية التعداد السكاني هو سبب سياسي مجرد وليس سببًا فنيًا أو إجرائيًا،حيث أكد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مهدي العلاق إن كوادر الجهاز في بغداد وعموم المحافظات العراقية على استعداد تام لإجراء الإحصاء العام، فيما أكد رئيس اللجنة الأمنية العليا للإحصاء العام للسكان ووكيل وزارة الداخلية لشؤون القوى الساندة أحمد علي الخفاجي، استعداد اللجنة المُشكَّلة من مسؤولين عن وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني وجهاز المخابرات لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها يوم إجراء الإحصاء السكاني في أنحاء البلاد.

وتعد مشكلة المناطق المتنازع عليها، التي لم تحسم (المناطق التي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي شمال العراق وعلى رأسها كركوك)، أبرز الإشكاليات التي منعت إجراء الإحصاء الذي يعتبر الأول منذ ٢٣ عامًا، حيث كان آخر تعداد شامل قد أجري عام ١٩٨٧، بينما أُجري تعداد عام ١٩٩٧ في ١٥ محافظة فقط، حيث كانت محافظات إقليم كردستان الثلاث خارج سيطرة الحكومة، ولذلك

فإنه يجري وسط ظروف ومتغيرات سكانية وأمنية مختلفة يشهدها العراق بعد سقوط نظامه السابق عام ٢٠٠٣. وقد جرت محاولات عدة بعدها لإحصاء السكان العراقيين، لكنها كانت تتأجل في كل مرة بسبب الخلافات القومية حوله، وخاصة في مدينة كركوك (٢٥٥ كم شمال بغداد) الغنية التي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليمهم الشمالي الذي يحكمونه منذ عام ١٩٩١ وسط اعتراض سكانها من العرب والتركمان. وطبقًا للدورة الإحصائية العراقية، كان من المفترض إجراء التعداد عام ٢٠٠٧ إلا أنه أُرجئ بسبب الظروف الأمنية إلى عام ٢٠٠٩، ثم إلى ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر عام ٢٠١٠) ثم إلى الخامس من كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٠، وتم هذا التأجيل الثالث بسبب مخاوف من تسييسه، حيث عارضت قوميات عراقية إجراءه في المناطق المتنازع عليها، مثل مدينة كركوك، التي يسكنها العرب والأكراد والتركمان (حوالي مليون نسمة)، وتضم حقولًا نفطية كبرى، إضافة إلى مناطق متنازع عليها بين العرب والأكراد في مدينة الموصل عاصمة محافظة نينوى (٤٠٠ كم شمال بغداد) التي تضم سكانًا بديانات ومذاهب متنوعة كالمسلمين والمسيحيين والأيزيديين والشبك، تحسُّبًا من أن هذا التعداد قد يكشف عن تركيبة سكانية من شأنها أن تقضي على طموحات سياسية لقوى تمثل تلك القوميات. في المقابل، يرفض ممثلو عرب وتركمان كركوك إجراء الإحصاء السكاني بسبب ما يقولون إنه (نزوح عدد كبير من العوائل الكردية من خارج محافظة كركوك إليها)، وأن الإحصاء سيعطي شرعية لكل المتجاوزين على الأملاك العامة والخاصة ومن ثَمَّ سيتغير مصير كركوك لأن هناك مئات الآلاف من العوائل النازحة، كما يتخوفون من أن يؤدي الإحصاء إلى تسجيل الأكراد تفوقًا على حساب بقية المكونات في محافظة كركوك، بما يتيح لهم ضمها إلى إقليمهم في استفتاء بين سكان المحافظة يتم التخطيط لإجرائه في ضوء نتائج التعداد وفقًا للمادة الدستورية التي تحمل رقم (١٤٠) والخاصة بالمناطق المتنازع عليها، لكن الأكراد يصرون على إجراء الإحصاء، للقضاء على بعض المشاكل المعتمدة على الإحصاء، منها الميزانية والمشاريع وتوسيع المدينة والاحتياجات الضرورية من الماء والكهرباء. كما تتخوف

طائفة الصابئة المندائيين من أن يسجل الإحصاء السكاني المقبل نهاية لمكوِّن الصابئة المندائيين الذين يُعتبرون من أقدم سكان العراق(كان عددهم في العراق يبلغ أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، لكن المتبقي منهم داخل البلاد حاليًا لا يزيد على٣٠ ألفًا فقط)، كما ترى طائفة الشبك، وهي طائفة تعيش في سهل نينوى، وتنحدر من أصول فارسية، نزحت إلى العراق قبل أكثر من ألفَيْ عام، أنها تتعرض للإنهاء، حيث أُجبر الآلاف من أبنائها على التسجيل في سجلات النفوس بأنهم أكراد تحت وسائل مختلفة من الضغط على حد قول أفراد منها. من جهتهم يتهم (التركمانُ) الأكرادَ بالقيام بتجاوزات على الأملاك العامة والخاصة وبناء مساكن عشوائية في المناطق المتنازع عليها،وإن الهدف الأساس من ذلك هو التغيير السكاني الذي يتسبب في عدم الاستقرار وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية، وكان لكركوك من هذا التغيير مشهد فظيع يفوق كل ما هو متوقع من استقدام آلاف العوائل من ساكني المناطق الشمالية وإسكانهم في كركوك، ولأغراض سياسية تهدف إلى تغيير واقع المدينة المسيطَر عليها من قِبل فئة معينة (في إشارة إلى الأكراد). وتقول الجبهة التركمانية وهي أحد ممثلي تركمان العراق (إن الوضع الأمني غير المستقر يعوق إجراء التعداد، إضافة إلى وجود تغيير سكاني على نطاق واسع في كركوك بدخول حوالي ٧٠٠ ألف مواطن إلى كركوك تحت مسمى «المرحَّلين»، ثم التزوير الحاصل في سجلات الأحوال المدنية بعد سقوط النظام السابق، وهذا يُظْهر جليًا الفرق الحاصل بين عدد النفوس في سجلات الأحوال المدنية وبين عدد النفوس حسب البطاقة التموينية). وأشارت إلى أن عدد سكان كركوك بحسب إحصاء عام ١٩٩٧ كانَ ٧٥٣,١٧١ نسمة، وقد أصبح الآن ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة بحسب البطاقات التموينية وإن تشبث الأكراد بإجراء التعداد السكاني في عموم العراق يأتي لتنفيذ أهداف سياسية، مما يسبب قلقًا لدى العرب والتركمان في ظل الظروف الحالية لكركوك، وفي حال مقاطعتهم لعملية التعداد السكاني والمشكوك في إجرائه بنزاهة وشفافية، فإن النتائج التي تتمخض عنها تنعكس بشكل سلبي على الأمن الوطني العراقي.

ويطالب عضو القائمة العراقية عن محافظة كركوك النائب العربي عمر الجبوري بتأجيل التعداد السكاني متهمًا الأكراد بالسعي إلى تحقيق أهداف سياسية، وصفها بالخَطِرة، من وراء التعداد بدليل إدراج قومية الشخص في استمارات التسجيل،أما الأمين العام للتيار الوطني الحر نور الدين الحيالي فقد طالب باستثناء محافظة نينوى من التعداد السكاني العام حتى انتهاء ما أسماه (نفوذ إقليم كردستان في المحافظة)؛ لأن الأكراد يضغطون منذ أعوام على القوميات والطوائف الموصلية لتكريدها (تحوُّلها إلى القومية الكردية مثل الشبك والأيزيديين)، وحذَّر من خطورة وضعهم اليد على ١٥ مدينةً متنازعًا عليها في محافظات ديالي وكركوك وصلاح الدين فضلًا عن نينوى. لكن النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون يؤكد أن المطالبة بتأجيل الإحصاء السكاني في العراق تسعى إلى عرقلة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور حول المناطق المتنازَع عليها، مشيرًا إلى إن الإحصاء هو الخطوة الثانية بعد التطبيع ويليها الاستفتاء لتنفيذ هذه المادة الدستورية. وشدد السعدون على أنه لا يجوز تأخير الإحصاء لأنه أصبح إلزامًا دستوريًا قضائيًا. وعن الاتهامات بتكريد بعض المناطق في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين، أوضح السعدون أن الإحصاء الذي جرى عام ١٩٩٧ سُجلت فيه معظم العشائر الكردية التي كانت تسكن في هذه المحافظات على أن قوميتها عربية بسبب مخاوف من انتقام النظام السابق. وكان أول تعداد لسكان العراق الذي يتجاوز سكانه اليوم ٣٠ مليونًا قد جرى عام ١٩٣٤ ،حيث بلغ العدد آنذاك ثلاثة ملايين ليبلغ سبعة في إحصاء ١٩٥٧ الذي اعتُبر في ما بعد أساسًا في تحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق. وبينما تم تأجيل الإحصاء المقرر عام ١٩٨٧ بسبب ظروف الحرب مع إيران، فإن آخر تعداد أُجري عام ١٩٩٧ أظهر أن عدد سكان العراق تجاوز ٢٥ مليونًا.

ومنذ عام ١٩٩٧ لم يجر أي تعداد سكاني شامل في العراق، وبصورة أخص لا توجد أي إحصائية رسمية تبين حجم الطوائف الدينية والقوميات العرقية. ويبلغ عدد سكان العراق ٢٧,٩٦٢,٩٦٨ نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء التابع

لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٠٥ يؤلف المسلمون (نحو ٩٥٪) من السكان، كما يتألف من مسيحيين وإيزيديين وصابئة وديانات صغيرة أخرى. ويبلغ عدد أفراد الطائفة المسيحية في العراق ٥٥٠ ألف نسمة، ويشكل الكلدانيون والآشوريون أكبر تجمُّعين داخل المجتمع المسيحي في البلاد، ويعيش الكلدانيون في الجزء الجنوبي للعراق على الضفة اليمنى لنهر الفرات، بينما يتركز الآشوريون في شمال العراق.

وبالنسبة إلى الطائفة اليزيدية فتشير المصادر الرسمية العراقية إلى أن عددهم يبلغ ١٠٠ ألف نسمة، وتضم هذه الطائفة خليطًا من الأكراد والأتراك والفرس والعرب، ويتركز وجودهم في منطقتين، الأولى في قضاء شيخان في شمال شرق الموصل، والثانية في جبل سنجار شمال العراق قرب الحدود السورية. أما الصابئة المندائيون فيبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، ويتمركزون في بغداد والعمارة والبصرة والناصرية والكوت وديالي والديوانية، ويعيشون على ضفاف الأنهار، وخاصةدجلة. ويتألف العراق من قوميتين رئيستين، هما العربية والكردية (دستور عام ١٩٧٠)، ويشكل العرب ٧٥-٨٠٪، والأكراد ١٥-٢٠٪، والتركمان والمسيحيون والآخرون ٥٪. ويتمركز الأكراد في شمال البلاد، وخاصة في السليمانية ودهوك وأربيل. وحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٠٥ ،فإن نسبة سكان هذه المحافظات الثلاث إلى باقي أنحاء العراق يبلغ نحو ١٣,٢٪ من عدد السكان الكلي، وذلك من دون احتساب الأكراد المتوزعين في مدن أخرى، مثل ديالي والموصل وكركوك وبغداد، لعدم وجود إحصائية رسمية تشير إلى أعداد السكان وفقًا لتقسيم عرقي. وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويُتوقع أن يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣٢ مليون نسمة بحسب توقعات الجهاز المركزي العراقي للإحصاء.

أما ما تم الاتفاق عليه خلال الانتخابات التي جرت في مارس/آذار ٢٠١٠، فهو أن عدد سكان العراق يبلغ ٣٣ مليون نسمة، حيث تم تخصيص نائب لكل ١٠٠ ألف عراقي ولهذا أصبح عدد مقاعد مجلس النواب الجديد (٣٢٥) مقعدًا بدلاً من (٢٧٥)

مقعدًا هي لأعضاء برلمان ٢٠٠٥، كما تم تخصيص مقاعد لكل مُكوِّن من الأقليات (٥ مقاعد للمسيحيين، مقعد للشبك، مقعد للأيزيديين)؛ إضافة إلى كوتا النساء التي بلغت ٢٥ في المائة.

أولاً: التركمان

يعود الحضور التركماني الحقيقي في العراق وبعض البلدان العربية إلى أوائل الفتح العربي الإسلامي،حيث إن القائد عبيد الله بن زياد الذي فتح تركستان عام ٥٤هـ وكان معظم أفراد الجيش الإسلامي الذي معه من المحاربين العراقيين، الذين استقروا في تركستان وتزاوجوا مع التركستانيين.

ولم يكتفِ العراقيون بالاستقرار والتزاوج مع التركستانيين بل إنهم بعثوا بالمقاتلين التركمان ليستقروا بدورهم في العراق والشام، ويؤكد ذلك ما قاله الطبري في كتابه الشهير (تاريخ الأمم والملوك) حيث ذكر إن عبيد الله بن زياد قام في شهر ربيع الأول سنة ٥٤ هـــ - ٦٧٣م بهجماته عبر نهر جيحون على بُخَارى ثم على بيكند؛ فقاومه الجيش التركماني تحت إمرة الملكة قبح خاتون مقاومة شديدة جدًا لفتت انتباهه وإعجابه لما لمسه فيهم من شجاعة فائقة وحسن استعمال الأسلحة، فاختار منهم ألفَيْ مقاتل يُحْسنون الرماية، فبعثهم إلى العراق وأسكنهم البصرة. (ص ٢٢١ - الجزء الرابع)، أما الرحَّالة ابن بطوطة فذكر التركمان في الصفحة رقم ٩٩ــ الجزء الأول من كتابه (رحلة ابن بطوطة)، حيث قال: «سافرت إلى الجبل الأقرع وهو أعلى جبل في الشام وأول ما يظهر منه إلى البحر وسكانه التركمان وفيه العيون والأنهار»، كما أشار أيضًا إلي ذلك الكاتب العراقي سليم مطر في كتابة القيِّم جدل الهويات.. حيث قال إن الذين استقدمهم عبيد الله بن زياد كانوا من التركمان، الذين انصهروا مع العراقيين واستعربوا مثل الآلاف المؤلَّفة من المهاجرين من مختلف البلدان التي طالها الفتح العربي الإسلامي. وخلال أقل من قرن، تنامى الوجود التركماني في العراق بحيث أصبحوا جزءًا من الجيش الأموي المقيم. وقد بلغ الحضور التركماني ذروته

في العصر العباسي، عندما بدأ الضعف ينتشر بين القبائل العربية المهيمنة وفقدانها لروحها البدوية المحاربة بعد استقرارها في العراق وتمتعها بحياة الرغد والرفاهية.

وقد وجد القادة العباسيون في التركمان البديل المطلوب لقوات الجيش؛ لاحتفاظهم بروحهم المحاربة ولشجاعتهم وبسالتهم في ميادين القتال، وخصوصًا في مواجهة خطر الجماعات الأوروبية القادمة إلى المنطقة العربية.

اندمج التركمان في الحياة العامة للدول العربية الإسلامية بعد اعتناقهم الإسلام، والتحق عدد كبير منهم في جيوش الدولة، وهو الأمر الذي مهد لهم فيما بعد، وخاصة في العهد العباسي لأن يلعبوا دورًا مهمًا في بعض المراحل السياسية. كما تبوأت شخصيات منهم مناصب رفيعة في الدولة، لدرجة أن ظهرت سلالات تركمانية حاكمة، مثل الطولونيين في مصر والشام والأتابكة في شمالي العراق وسوريا، والسلاجقة في العراق وإيران، وغيرها من الدول والإمارات الإسلامية. ومن الشخصيات التركستانية التي لعبت أدوارًا مهمة في التاريخ الإسلامي (الأمير نور الدين الزنكي)، والملك الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون.

كما ظهرت شخصيات من العلماء الذين أَثْرَوا الحضارة الإسلامية، منهم على سبيل المثال العلاَّمة الخوارزمي والسرخسي والبيروني والبخاري والفارابي كُلٌّ في مجال.

ويمتد موطن التركمان في العراق من قضاء تلعفر الذي يبعد حوالي ٦٠ كم غربي الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة أربيل (نصف سكان أربيل من التركمان من بقايا الدولة الأتابكية التركمانية)، ويمتد جنوبًا إلى ناحية ألتون كوبري باتجاه محافظة كركوك، ثم جنوبًا باتجاه ناحية تازة خورماتو وقضاء طوز خورماتو، ثم ناحية بيات وقضاء كفري، وينحدر إلى جنوب شرق العراق إلى محافظة ديالي وخاصة قضاء خانقين، وناحية زرباطية والسعدية وجلولاء. ويقطن في محافظة

بغداد الآن بحدود (٥٠) ألفًا من التركمان. من الناحية المذهبية ينقسم التركمان إلى حوالي ٥٥٪ من السنة، و٤٥٪ من الشيعة. يقطن السنة في مدن، أربيل وألتون كوبري وكركوك وبيات وكفري وخانقين وجلولاء وزرباطية والسعدية؛ أما الشيعة فيقطنون في تلعفر وتوابعها في محافظة الموصل وفي مركز مدينة كركوك (حوالي ٣٥٪ من التركمان في مركز مدينة كركوك من الشيعة)؛ وناحية تازة خورماتو وطوز خورماتو وعدد من القرى التابعة لهما. بلغ عدد نفوس التركمان حسب إحصائية التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ (٩٥٠) ألف نسمة. قدرت المصادر الحكومية عدد نفوسهم عام ١٩٩٧ بـ (٩٠٠) ألف نسمة فقط (أي بنقصان (٥٠) ألف نسمة عما كانت عليه عام ١٩٥٧)، وهذا الرقم بحد ذاته يبين مدى الإجحاف الذي لحق بهذه القومية في العراق في ظل النظام السابق؛ وطمس، ليس هويتهم فقط، بل وجودهم أيضًا. على أية حال، فإن المصادر المعتدلة تقدر عدد نفوسهم بـ (٥,٢) مليون نسمة، وأما المصادر المتطرفة فتقدره بـــ(٣,٥) مليون نسمة. وبما أن نسبة الزيادة السكانية السنوية الثابتة في الـــعراق هي (٣٨٪)، يمكن تقدير عدد نفوس التركمان، على هذا الأساس، الآن بـ (٦,٢) مليون نسمة. وبهذا العدد يشكل التركمان نسبة ١٠٪ من سكان العراق تقريبًا؛ كثالث أكبر قومية فيه. يسكن حوالي ٤٠٪ من هذا العدد في مركز محافظة كركوك، واستنادًا لإحصائية العام١٩٥٧ احتل التركمان مركز القومية الأولى في هذه المحافظة، ثم جاءت القوميتان الكردية ثم العربية والمسيحـيون.

تعرض التركمان منذ عام ١٩٢٧، وحتى انهيار نظام صدام حسين في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ لحالة من الاغتراب القسري داخل وطنهم رغم أنهم يمثلون القومية الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد، إلا أن دساتير العراق بدءًا من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥، مرورًا بالدستور المؤقت لعام ١٩٥٩ والدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ وتعديلاته في الأعوام ١٩٧٣و١٩٧٤و١٩٧٧ ومن ثَم الدستور المؤقت لعام ١٩٩٠ــ لم تتطرق إليهم بشكل خاص، بل إنهم حُرموا حتى من أبسط حقوق المواطَنة.

وأفرز ترسيخ الطائفية والمحاصصة بعد الاحتلال الأمريكي إصدار قانون إدارة الدولة الانتقالي، الذي سُمي أيضًا بالدستور المؤقت، ولم يعترف بهم كقومية ثالثة في العراق، ولعل من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ضياع حقوق التركمان، هو سلبيتهم السياسية وعزوفهم عن المشاركة في الفعاليات السياسية في مختلف العهود التي مرت على العراق، وخاصة بعد حملة الإعدامات التي تعرضوا لها خلال العامين١٩٧٠ و١٩٧٣، عندما اكتشفت الأجهزة الأمنية محاولات تأسيس حزب سياسي تركماني تحت غطاء نادي الإخاء التركماني في بغداد، وأُعدم (٢٦) شابًا منهم. والسبب الآخر هو حساسية الحكومات السابقة ومعاملتها لهم كطابور خامس لتركيا، بحيث أصبحوا موضع الشك الدائم.

بعد اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية وانسحاب السلطة المركزية من شمال العراق، نشط التركمان في الدخول في المعترك السياسي، فشكلوا الأحزاب وأسسوا المدارس التي تدرس باللغة التركمانية وأحيوا تراثهم الثقافي في منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق، وشاركوا المعارضة العراقية في الخارج اجتماعاتها ونشاطاتها، ولتعدد الرأي والرؤية اختلف التركمان فيما بينهم وانشطرت وانقسمت الفعاليات السياسية إلى أحزاب وحركات متعددة، مختلفة فيما بينها في التوجُّه والهدف وأسلوب العمل. ولم تستطع هذه الفعاليات السياسية توحيد وتأطير نفسها بإطار سياسي موحد لتظهر كقوة مؤثرة على الساحة السياسية قبل سقوط النظام، وأثبتت تشرذمها وتفتُّتها بعد سقوطه. وفي زمن الاحتلال واختلاط الحابل بالنابل في العراق، واجه التركمان مرة أخرى، محاولات لتهميشهم، رغم اختيار الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر لسيدة تركمانية لتمثيلهم في مجلس الحكم الانتقالي هي (صون كول جابوك)، إلا أن التركمان كانوا يرون أنها لا تمثلهم.

وقد تولى المهندس رشاد ماندان عمر، وهو تركماني، وزارة العلوم والتكنولوجيا في الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة التي شُكِّلت في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٤، كما

تولى جعفر محمد قاسم وهو تركماني من طوز خورماتو وزارة الشباب في حكومة نوري المالكي الأولى يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٦.

ثانيًا: الإيزيديون

تشكل الطائفة الإيزيدية واحدة من أصغر الأقليات الدينية والقومية في العراق. ويبلغ عدد الإيزيديين، ومعقلهم منطقة سنجار (منطقة جبلية تبعد حوالى ١٠٠ كم غربي الموصل)، بالإضافة إلى مناطق سهل نينوى حوالي ٥٠٠ ألف نسمة وفقًا لمصادرهم، إلا أن تقديرات أخرى تؤكد أن هذا العدد يشمل المهاجرين أيضًا والإيزيديين في دول أخرى.

وتعود جذور هذه الطائفة الباطنية إلى القرن الثاني عشر ومؤسسها هو الشيخ عدي بن مسافر، الذي ولد في دمشق في ١١٦٢ وتُوفي في لالش التي تبعد حوالى عشرة كيلومترات عن شيخان شمال غرب العراق.

وينقسم الإيزيديون الذين يرفضون قبول أتباع جدد في طائفتهم، إلى ست طبقات، هي « الأمير والشيخ والسناتور والوعاظ والنساك والمؤمنون الذين يشكلون حوالي ٧٠ بالمائة من أبناء الطائفة» ويعتقدون بأن الزواج بين أفراد هذه الطبقات ممنوع كليًا.

ويتزعم الطائفة الأمير بابا شيخ والذي يترأس المجلس الروحاني المكلف بإدارة أمور الإيزيدية وهو أعلى سلطة روحانية للطائفة ويضم جميع شرائح المجتمع الإيزيدي، ويتكون من أسر «البير والمريدين والشمسانية والأدانية والقاتانية».

وللإيزيدين كتابان مقدسان، هما (مصحف رش) أو (مصحف ره ش) كما تُكتب باللغة الكردية، وهو (الكتاب الأسود) الذي ألَّفه الشيخ عدي بن مسافر وهو مُجدِّد ديانة الإيزيديين ويتناول فيه مسألة الخلق وتكوين العالم وأصل الايزيدية، وكتاب

ثانٍ هو(كتاب الجلوة) الذي يتضمن القصائد والأدعية والأصول القديمة للإيزيدية، والكتابان باللغة الكردية.

ومن مقدساتهم (الطاووس) أو (ملك الطاووس) الذي يعد على شكل طاووس مصنوع من البرونز، وهو حسب اعتقادهم يحكم الكون بمعية سبعة من الملائكة،وهذه الملائكة السبعة خاضعة للرب الأعلى.

ويقدس الإيزيديون مرقد الشيخ عدي بن مسافر، وكذلك يقدسون متصوفًا عراقيًا آخر هو الحسن البصري، ويعتقدون بالكواكب السبعة التي كان يقدسها قدماء العراقيين مع تغيير أسماء الآلهة في بلاد الرافدين إلى أسماء الملائكة المسيحية السريانية.

وفي المعتقدات الإيزيدية عناصر من المانوية والزرادشتية والمسيحية واليهودية والإسلام ومعتقدات عراقية في بلاد ما بين النهرين سبقت الإسلام.

وينكر الإيزيديون وجود الشر وجهنم حسب معتقداتهم، وإن انتهاك حرمة القوانين السماوية عندهم يُكفَّر عنه بطريق التناسخ والذي يؤدي بالتدريج إلى صفاء الروح ،ويدَّعون أن إبليس تاب عن تكبُّره أمام الله وقَبِل الله توبته وعاد إلى منزلته السابقة كرئيس للملائكة (وهو ما أدى إلى وجود خطأ شائع بأن الإيزيديين هم عَبَدة الشيطان).

ويقول باحثون إن الإيزيدية هي بقايا ديانة شرقية قديمة، تحتفظ بعقائد وعادات من الحضارات القديمة في وادي الرافدين وكردستان وغيرها، كعبادة الشمس والقمر، ووضع إله للكثير من الظواهر الطبيعية، كالرياح والعواصف والبرق، والليل والنهار... وإله لكل نوع من أنواع الأمراض والعاهات، ويعتقد الإيزيديون بتناسخ الأرواح، وإن لهم زعماء دينيين في كل القرون والعصور لروح خالدة وروح بشرية تمثلها على الأرض، كما تنظر الإيزيدية بعين التقديس للعناصر الأربعة «النار والتراب

والهواء والماء» كما تنظر «لكل يوم من أيام الأسبوع» بأنه إله، كما أن يوم الأربعاء من الأيام المقدسة لديهم، يحتفلون فيه كل عام حسب التقويم الشرقي بعيد رأس السنة الجديدة،وإن تعقيد النظام الديني للإيزيدية الذين يعبدون الله، يطغى عليها الكثير من تعاليم ومبادئ الديانة الزرادشتية، حتى إن بعضهم عَدَّها امتدادًا للزرادشتية.

ويؤدي الإيزيديون قَسَمًا من الواجبات الدينية بشكل فردي وآخر بشكل جماعي، ويصوم الإيزيديون ثلاثة أيام من كل سنة في شهر ديسمبر/ كانون الأول،أما الزكاة فتُجمع بواسطة الطاووس ويقوم بذلك القوالون وتُجبى إلى رئاسة الطائفة.

ويكتفي الإيزيديون بالصلاة في النصف من شعبان ويعتقدون أنها تعوضهم عن صلاة سنة كاملة. كما أنهم يصلونها ساعة مغيب الشمس.ويتردد الإيزيديون على المراقد والأضرحة كمرقد الشيخ عدي والشيخ شمس الدين، والشيخ حسن وعبد القادر الكيلاني، ولكل مرقد ثمة خدم منهم، يستخدمون الزيت والشموع في إضاءتها.

ويجوز للإيزيدي أن يعدد في الزوجات إلى ست زوجات، وتشير الروايات إلى أن طقوس زواجهم تتمثل في قيام العريس بخطف زوجته أولاً ومن ثَم يأتي لتسوية الأمر مع أهلها.

وللإيزيدية زهو بكل الألوان كما الأكراد لطبيعة مناطقهم التي يسكنونها؛ لكنهم رغم ذلك يحرِّمون اللون الأزرق لأنه من أبرز ألوان الطاووس المقدس عندهم كما يحرمون حلق الشارب، بل يرسلونه طويلًا وبشكل ملحوظ.

وأخذ الإيزيديون عن النصارى «التعميد» حيث يؤخذ الطفل إلى عين ماء تُسمى «عين البيضاء» ليُعمَّد فيها، وبعد أن يبلغ أسبوعًا يؤتى به إلى مرقد الشيخ عدي حيث نبع ماء فيوضع فيه وينطقون اسمه عاليًا، طالبين منه أن يكون يزيديًا ومؤمنًا «بطاووس ملك»، أي إبليس.

ومن الاحتفالات الرئيسة للطائفة عيد الجماعة (جه ما) ،ويُحْيي أبناء الإيزيدية هذا العيد في معبد لالش طوال ستة أيام عبر أداء طقوس دينية مختلفة،ويقع معبد (لالش) في نينوى على بعد ٤٣٠ كم شمال بغداد وهو أهم معابدهم ومن أقدم الأماكن الدينية التي لاتزال قائمة وفقًا للدراسات الأثرية،وتسمى الجبال التي تحتضن معبد لالش «بيت عذري» وهي جبال شاهقة مكسوَّة بأشجار من البَلُّوط والجوز،والمرجة في وادي لالش مقدسة لدى أبناء الطائفة، واسمها مأخوذ من مرجة الشام، والجزء الشرقي منها فيه بحسب قولهم جبل عرفات ونبع زمزم حيث يقفون عليه في العاشر من ذي الحجة من كل عام لأداء مناسك حجهم.

وتتضمن الاحتفالات فضلاً عن زيارة لالش، طقس القربان عبر ذبح ثور في هذا المعبد وهو الأقدم بين معابد الطائفة.

كما يحتفل الإيزيديون في ربيع كل عام والذي يبدأ في أول أربعاء من أبريل/ نيسان بعيد رأس السنة الذي يمثل أحد أعيادهم الموروثة من (يوم حجتو)، أي (يوم الحج) وهو عيد الربيع العراقي أيام آشور بابل، والذي اقتبسه الإيرانيون باسم (عيد نوروز)،ويستعد الإيزيديون لعيد الربيع قبل فترة طويلة من قدومه، ويقومون بتزيين أبواب بيوتهم وصدورهم بشقائق النعمان التي تنتشر بكثرة في البراري من أجل هذا العيد في نينوى.

وللطائفة أعياد خاصة أخرى مقاربة لأعياد المسيحيين، كعيد رأس السنة الميلادية ويُسمى (سرى صالي) و(عيد الجماعية) الذي يستمر أسبوعًا، وغير هذين العيدين الرئيسين هناك أعياد أخرى مثل عيد المربعانية وعيد القربان وعيد يزيد وعيد خضر إلياس وعيد بلندة.

ويرتدي الإيزيديون في أعيادهم أجمل ملابسهم ويتبادلون التهاني ويعقدون حلقات الرقص ويقيمون المآدب،كما يقومون بتقديم الذبائح وزيارة قبور موتاهم،

ويخرج الآلاف من الإيزيديين رجالاً ونساء وأطفالاً إلى العراء لتبادل البيض المسلوق الذي طُلِي بألوان زاهية.

يسكن غالبية المجتمع الإيزيدي في محافظَتْي نينوى ودهوك في شمال العراق، في أقضية سنجار والشيخان وتلكيف وسميل وزاخو والنواحي التابعة لها، وفي تركيا وسوريا وجورجيا وأرمينيا، وكذلك في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية بعد الهجرات المستمرة للإيزيديين من تركيا إلى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وباتفاق بين الحكومة التركية والألمانية.

وإبان حرب الخليج الأولى وحرب الكويت بالنسبة لإيزيدية العراق، بسبب تردِّي الوضع الأمني والاقتصادي الذي أثر فيهم بشكل مُزْرٍ وبائس.

ليست هنالك إحصاءات دقيقة ورسمية بعدد الإيزيدية بعد حملات تعرضوا لها، ومن العشائر المعروفة عشيرة (باصا) وكانت بحدود ٣٠٠ عائلة تسكن قضاء سعرد، وقد أُبيدت أثناء الحرب العالمية الأولى عن بكرة أبيها ولم يعد لها أثر لحد اليوم. وعشائر أخرى مثل الجرميان، الشقاقية، الميران، السيفانية، الصارلية، شيخان بكي، الكيبارية، جمال دينا، جال دينا، السيبكية، عمران، بسيان، مامه رش وغيرهم. وعلى ضوء نتائج تعداد سكان العراق عام ١٩٤٧، بلغ عدد نفوس الإيزيديين ٣٣٣,٣٢٤ نسمة، وأن نسبة الزيادة في عدد السكان بين عامَيْ ١٩٢٤-١٩٤٧ لا تزيد على ٢,١٪ سنويًا، وهي نسبة منخفضة والسبب يعود إلى تدمير قرى الإيزيدية وتشريدهم. ولكن بين عامَيْ ١٩٤٧-١٩٥٧ بلغت نسبة الزيادة في عدد سكان الإيزيدية في العراق ٧٪ وهي نسبة مرتفعة قياسًا بالنمو السكاني لشعب العراق التي بلغت في نفس الفترة ٤٪. وأن هذه الزيادة في نسبة نمو عدد الإيزيديين في هذه الفترة تعود إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي ونجاح العملية الإحصائية، حيث يعتبر الإيزيديون من الشعوب التي تتمتع بخصوبة عالية.

تشكل نسبة الإيزيديين في محافظة نينوى حوالي ٩٠٪ من مجموع نفوسهم في العراق، بينما تسكن البقية منهم في محافظة دهوك. وبعد سبعينيات القرن الماضي، انتشر الإيزيديون في محافظات العراق المختلفة طلبًا للعيش بعد أن تم تجميعهم في مجمعات قسرية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة العصرية للعيش الكريم، وصودرت أراضيهم وممتلكاتهم وتم إسكان المسلمين العرب محلهم. ففي سنجار تم تجميع الإيزيديين من ١٦٠ قرية في ١٣ تجمُّعًا سكانيًا؛ مما تسبَّب في هجرة الكثيرين لطلب الرزق والعيش في محافظات أخرى بعد سنين من الاستقرار والعيش البسيط على أرضه ومسكنه وهو يمارس العمل الزراعي وتربية الحيوانات.

وللطائفة الإيزيدية مقعد واحد في البرلمان العراقي، بينما كان لديها ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية التي أُنشئت بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣،كما يمثل نائبان الطائفة في برلمان إقليم كردستان.

ثالثًا:الشبك

الشبك من الأقوام التي قَدِمت من المشرق الفارسي واستوطنت في منطقة مرج الموصل واختلطت وتصاهرت مع بعض العشائر العربية والكردية والتركية، وتشابكت مع بعضها البعض وكونت مجموعة سكانية متميزة وانصهرت جميعًا في بوتقة الشبك، لهم عاداتهم وتقاليدهم وتراثهم ولغتهم الخاصة بهم، تميزهم عن مكونات الشعب العراقي الأخرى، حافظوا عليها عبر الزمن واكتسبوا أعراقًا وطوائف أخرى معهم، ولكن دون أن يفقدوا خصوصيتهم وهويتهم الشبكية، إلا في حدود خصوصية الهوية العراقية ومتطلبات التعايش السلمي مع المكونات الأخرى للشعب العراقي، وتمكنوا من امتصاص الضغط القومي والتعايش مع القوميات الأخرى في سلام ووئام رغم معاناتهم وتجاربهم المريرة مع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق ومحاولاتها طمس هويتهم، رغم أن فيهم كل مقومات القومية الأساسية المستقلة عن القوميات الأخرى.

تعددت الآراء حول لغة الشبك، بتعدد التوجهات، حيث يوجد اتجاهان رئيسان حول اللغة الشبكية، الأول يرى أن اللغة الشبكية، لغة مستحدثة، نشأت من خلال تفاعل عدة لغات، أي لغة هجينة ولدت من عدة لغات وتتضمن مفردات من اللغة الفارسية والعربية والتركية والكردية مع ترجيح إحدى هذه اللغات، واعتبارها المصدر الرئيس للغة الشبكية، كاللغة التركية، لدى بعض الكُتَّاب والكردية لدى البعض الآخر أو دون تحديد المصدر من قِبل كتاب آخرين.بينما يرى الثاني فيها لهجة من اللهجات المحلية للغات أخرى، أي ينكر كونها لغة قائمة بذاتها، وأكثر القائلين بهذا الاتجاه هم من القائلين بالأصول الكردية للشبك.

والشبك حاليًا بغالبيتهم من الشيعة الجعفرية مع قسم من السُّنة، وهم فئة تضم في صفوفها مختلف الأقوام العراقية من عرب وتركمان وأكراد. ويقطنون في الجانب الشرقي من الموصل عاصمة محافظة نينوى (٤٠٠ كم شمال بغداد)، وأهم مناطق انتشارهم هي (دراويش، قره تبه، باجربوغ، بازواية،طوبرق زياره، خزنة تيه، منارة شبك، طيراوه،علي رش، طوبراوه، كورغريبان، كبرلي، باشبيثه، تيس خراب، ينكيجه، خرابة سلطان، بدنة، باسخره، شيخ أمير وبعويزه). ويسكن الشبك مع قوم يسمون بالـ (باجلان) قيل إن أصل اسمهم (باج ألان) وهؤلاء شيعة وسُنة، يُظْهر الشيعة منهم حبًا زائدًا للإمام علي والأئمة. ولسان الباجوان قريب جدا من لسان الشبك ولكنه يختلف عنه قليلاً. وهذه أسماء القرى التي يسكنها الباجلان في الديار الموصلية والشبك، أو شبك وأقوام أخرى من عرب وتركمان وكرد، وهي(طوبزاوه، بئر حلان، جريوخان أورته خراب، عمر كان، اللك، قره شور، ترجله، تل عمود، بلوات، كهريز، جديدة، بطلي (البساطلية)، تل عاكوب).

كما ينتشر الشبك في قرى أخرى من الموصل، مثل (كوكجلي، أريه جي،عمر قايجي، زهرة خاتون، جنيجي، القاضية، الخضر). والقرى التي يسكنها التركمان والعرب (قره قوينلي العليا، بشري خان، بابنيت، يارمجه، قز فخرا، الشمسيات

والسلامية)،أما قري بايبوخ وخرساباد والعباسية، وباريمة، والفاضلية وتلياده فيسكنها الباجلان فقط.

وحسب إحصائية عام ١٩٧٧، يبلغ عدد الشبك في العراق حوالي ٨٠ ألف نسمة، وهذا يعني أنهم يتجاوزون الآن الـ ١٥٠ ألف نسمة.

ويُعد كتاب مخطوط بالتركي يسمي (بويووق - الأوامر) أي ما يتفضل به، أقدس الكتب الدينية عند الشبك،وهذا المخطوط يحتوي على حوار بين الشيخ صدر الدين والشيخ صفي الدين في آداب الطريقة القزلباشية (من التركي وتعني: ذوو الرؤوس الحُمْر) وهم أصلاً من غلاة الشيعة في آذربيجان وتركيا،إضافة إلى كتاب (الكلبنك) والكلمة مركبة من كلمتين (كل) أي زهر و (بنك) صوت من الفارسية. وتتصحف هذه الكلمة أحيانًا في كتب العرب إلي (كلبند)، وهي القصائد التي نَظَمها شعراء الشبك وشيوخهم باللغة التركمانية الجفكائية في مدح آل البيت، وفي كتاب (بويووق - الأوامر) وهو الكتاب المقدس لدى الشبك الذين يُكْثِرون من الالتماس والاستغاثة في أذكارهم وأورادهم بأعداد لا تتجاوز السبعة، وهذه الأعداد هي(الثلاثة، الخمسة، السبعة، الاثنا عشر، الأربعة عشر، والأربعون)، وكل عدد من هذه الأعداد يرمز عندهم إلي أمور دينية مقدسة،الثلاثة هم الله ومحمد وعلي، الخمسة وهم الرسول محمد ^ وعلي وفاطمة والحسن والحسين ويسمون بأصحاب الكساء،ويرمز العدد سبعة إلي درجات ومراتب أهل الطرق الصوفية، وهي: المنتسب، المريد، الدرويش، المرشد، البير البابا، القلندر، الرند، والقطب.

أما الاثنا عشر فيرمز إلى الأئمة الاثني عشر، وهم الإمام علي المرتضى والحسن المجتبى، والحسين الشهيد بكربلاء، وعلي بن الحسين زين العابدين (السجَّاد)، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وموسى الكاظم، وعلي النقي (الهادي)، وحسن العسكري، ومحمد المهدي. ويرمز العدد أربعة عشر إلي الأئمة الاثني عشر، يضاف اليهم اسم الرسول صلى الله عليه وسلم واسم ابنته فاطمة الزهراء.والأربعون وهم الأبدال أو

الواصلون وهؤلاء لا يعرفهم الناس ولا يرونهم لأنهم رجال الغيب أو رجال الله وجند الله، وإن الله منحهم قوة وزودهم قدرة على حفظ نظام الدنيا ،وفي مقدمة ذلك إغاثة الملهوف ومعاونة المظلوم.

الشبكي لا يرى مولوده مباركًا ما لم يبارك له البابا ويدع له بالخير ويقرأ له (الكلبنك)، وعن مراسيم الزواج فإن البابا أيضًا هو الذي يتولى العقد ويحضر الأفراح في بيت العروس حيث تضرب الدفوف ويرقص المجتمعون على شكل حلقة وتُسمي محليًا رقصة الجوبي أو الدبكة، ويندر أن يطلق الشبكي زوجته حتي لو ابتُليت بمرض عُضَال لا يُرجي شفاؤه ويظل الشبكي ملازمًا لزوجته.

وفي حالات الوفاة يحضر البابا في دار الشبكي ويقوم هو بغسل الميت أو رجل تقي ووَرِع ويُكفن على وفق عادة المسلمين، وبعد دفنه في مقبرة القرية يضع أهل الميت طعامًا يوزع بين فقراء القرية،أما بصدد الزواج بالعلوية فيؤمن الشبك بأن العلوية المنحدرة من الأصلاب الطاهرة مقدسة بسبب نَسَبها، لذلك فلا يجوز لغير العلوي ذي النسب الصحيح أن يتزوج علوية. كان الشبك يعالجون مرضاهم وفق عاداتهم فإن لم يتماثلوا للشفاء يأخذوهم إلى أحد المزارات المقدسة، وهذه العادة ليست من عادات الشبك وحدهم فالمسلمون جميعهم يقصدون قبور الأولياء ويفعلون كما يفعل الشبك لمرضاهم، ومن أهم عاداتهم الندب والتوسُّل بالإمام المرتضى والأئمة الاثني عشر والأربعين والخمسة والثلاثة؛ خاصة في شدة المرض وفي المواقف المحرجة. والشبك يتفاءلون بتسمية أبنائهم بأسماء الأئمة الاثني عشر ويعتقدون أن الفتى والفتاة المسمَّييْن بأحد أسماء آل البيت بركة في الدار ورحمة لهم، يدفع الله بهذا الاسم السوء ويبعدهم عن المكروه، فأكثر أسمائهم (حسن، حسين، جعفر، صادق، حيدر، مهدي، خديجة، فاطمة، زينب، كلثوم) إلى غير ذلك من الأسماء التي يعتبرونها مباركة.

ولشيوخ الشبك أعلام ترفرف على بيوتهم ويرفع العلم الأسود في شهر المحرم الحرام مشيراً إلى المآتم والحزن، وبيدهم أكف مصنوعة من البرونز والحديد يجولون

بها في الضِّياع في أيام معدودة فيتهافت عليها الشبك يقبلونها ويتبركون بها، وتُسمي الكف (كف العباس) يُقصد بها الشهيد أبو الفضل العباسي حامل راية الإمام الحسين في واقعة كربلاء، وهذه العادة موجودة في الفرات الأوسط أيضًا.

كانت الأمية شائعة بين الشبك سابقًا، وكان معظمهم لا يُحْسن القراءة والكتابة باستثناء بعض الشيوخ أي الدده أو البير أو المرشدين، وكانت آداب الشبك الذي هو من نوع الأدب الديني محصورًا في هؤلاء الناس فقط. كان ذلك خلال الربع الأول من القرن العشرين، ولكن بحلول منتصف القرن الماضي تم فتح المدارس الحكومية في كل قرية من قرى الشبك وتم تشييد الجوامع وبعض الحسينيات في معظم قرى الشبك، وأصبح المجتمع الشبكي مجتمعًا مثقفًا مواكبًا للمستجدَّات العصرية الحديثة وبرز بينهم مثقفون وأطباء ومهندسون.

١ -البكتاشية

معظم الذين تناولوا موضوع الشبك يتفقون على أن عقيدة الشبك عقيدة بكتاشية-قزلباشية، وأن كتابهم المقدس المسمى (البويووق) قد وضع بلغة تركمانية شديدة الشبه بلغة الشبك الحالية.

البكتاشية طريقة صوفية أسَّسها الحاج بكتاش ولي الخُرَاساني الأصل النيسابوري المولد وكان من السادة الموسوية، أي ممن يتصل نسبهم بالإمام موسى الكاظم عليه السلام، وقد تتلمذ في خراسان للشيخ لقمان الصوفي الشهير ودرس على أحمد البوي الشهير، توفاه الله سنة ٧٣٨ هـ في عهد السلطان خذا وندكار في قرية (قرشهر). ودفن في محل سُمي باسمه (حاجي بكتاش)، ومازال مرقده مزارًا يؤمُّه أهل التصوف. وقيل إن المؤسس الحقيقي للطريقة البكتاشية هو (بالم بابا) المتوفي سنة ٩٢٢هـ،إلا أنه ذُكر في بيان الأولياء على أنه (البير الثاني) فيكون الحاج بكتاشي هو (البير الأول). وقد تأثرت البكتاشية بالحروفية تأثرًا عظيمًا ولذلك فلفضل الله الحروفي وكتابه

(الجاويدان) المقام الأسمى عند البكتاشية، وقد تفشت هذه الطريقة في الأناضول والبلقان فدان بها الألبانيون، وعندما حصل لهم الاتصال الوثيق بالإنكشارية صاروا لهم بمثابة الأئمة، بل إنه كثيراً ما يُطلق اسم البكتاشية على الإنكشارية فيقال لهم (أتباع الحاج بكتاش).

البكتاشية يحبون الإمام عليّ حبًا مفرطًا ويبجلون الأئمة الاثني عشر تبجيلاً عظيمًا سيما الإمام جعفر الصادق، ويرددون كلمات: الله، محمد، علي.

البكتاشي إذا أخطأ أو ارتكب إثمًا هُرع إلى (البابا) واعترف له بما ارتكبه وتلقى منه المغفرة، والبكتاشية طريقة صوفية لا يتيسر الانخراط في سلكها إلا بعد مضي مدة التجربة وهي ألف يوم ويوم. والشبك يكررون في اجتماعاتهم لفظة(ألِف) الله، (م) محمد،(ع) عليّ تكرارًا مستمرًا متواليًا في جميع أذكارهم وأورادهم وأدعيتهم.

٢ -القزلباشية

أما القزلباشيه فكانت في بدء نشأتها تسمى (الصفوية) نسبة إلى مؤسسها قطب الأقطاب صفي الدين إسحق الأردبيلي المتوفى سنة ٧٣٠ هـــ وهو الجد السادس للشاه إسماعيل الصفوي. هذا وقد سُميت الطريقة الصفوية بـــ (القزلباشية) في عهد الشاه إسماعيل الصفوي حينما التفَّت حوله قبائل استاجلوا، وشاملو، وبنكلوا، وبهارلو، وذو القدرة، وفجر، وافشار، فألبسهم الطرابيش الحُمْر فسُمُّوا القزلباش و(القزل) هو الأحمر بالتركية و(الباش) الرأس.

والقزلباشية فرقة دينية انتشرت في بر الأناضول وتعتبر شيعية المذهب في نظر المسلمين، وهي تقارب كل المقاربة نصيرية سورية وهم يسمون أنفسهم العلوية أي من فرقة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وبين القزلباشية أكراد وآخرون هم ترك وأغلبهم لا يتكلمون سوى التركية. علمًا بأن صفي الدين القزلباشي(الآذربيجاني) هو

الذي أسَّس الدولة الصفوية في إيران ثم تحول إلى المذهب الشيعي الجعفري ونشره في إيران، في القرن السادس عشر الميلادي.

وفي أفغانستان، يسمى القزلباشية مهاجرين من الأصل التركماني ويعتبرون مع (الطاجيك) و(النهدكي) أهم عناصر الطبقة المتوسطة ،وقد جاءوا إلى تلك الديار من فارس (إيران) بعد نادر شاه الذي أسكنهم في كابل وفي عدة ولايات أخري ليكونوا حماة لها يذودون عن حياضها، وهم لا يختلطون بسائر السكان.

كما ورد في دائرة المعارف الإسلامية، بأن أغلب موظفي البلاط في كابل وسائر الدواوين يؤخذون منهم، وفي هرات بيدهم التجارة والصناعة، ويتكلمون الفارسية وبينهم من يتكلم التركية، عددهم في أفغانستان كان في منتصف القرن العشرين ٧٥ألفًا.

ويتمسك الشبك (شيعة وسُنة) بأركان الدين الإسلامي الحنيف ويؤدون فريضة تسعة أيام من شهر محرم الحرام، وهم يزكون أموالهم والشبك الشيعة يدفعون إلى سادتهم الخُمْس (زكاة الشيعة)، والشبك يقومون بتأدية فريضة الحج إلى الديار المقدسة، ويزور الشبك الشيعة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وسامراء وبغداد وكل أضرحة الأئمة على امتداد العراق. وتنتشر الجوامع وبعض الحسينيات في معظم قرى الشبك والباجلان تقام فيها الصلوات الخمس وخطبة الجمعة، وما تقاعُس وإهمال البعض لبعض الفرائض الإسلامية ووجود بعض الغلاة سابقًا في مجتمع الشبك والباجلان كسائر المجتمعات الأخري في أرجاء المعمورة، إلا حالات استثنائية.

ولعل من أسباب غياب الفاعلية السياسية لممثلي الأقليات في البرلمان منذ العام ٢٠٠٣ والشبك تحديدًا هو تشتت ممثلي الشبك وانضمامهم إلى أحزاب متعددة ،مما أثَّر سلبًا على استحقاقاتهم ولم يحصلوا سوى على كوتا الشبك وهي في حدود ١٢ ألف صوت في برلمان ٢٠١٠ ويمثلهم النائب محمد جمشيد، وكان يمثلهم في برلمان عام ٢٠٠٥ النائب حنين قدو. ولم يحصل الساسة الشبك على أي منصب سياسي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

عام ٢٠٠٣ سوى منصب وكيل وزير الهجرة والمهجرين، ويطالبون حاليًا بأن يكون للطائفة أكثر من منصب وكيل وزير أو سفير أو مدير عام.

رابعًا:الصابئة

يقول المفكر المصرى الكبير عباس محمود العقاد عن الصابئيين «إنهم السابحة من السبح والاستحمام في مياه الأنهار»، إلا أن تاريخ الصابئة هو جزء من تاريخ العراق، فتواجد الصابئة منذ قرون طويلة في جنوب ما بين النهرين واللغة التي ينطق بها الصابئة المندائيون هي اللغة الآرامية بلهجتها الشرقية، ويتكلم الصابئة اللغة المندائية وهي إحدى اللغات السامية المشهورة في الزمن القديم وهي أقرب إلى السريانية من غيرها، ويعتقد المندائيون إن لغتهم هي التي يتكلم بها سيدنا آدم (عليه السلام).

ويُعتبر دين الصابئة واحدًا من أقدم الأديان، حيث يؤمنون بأن كتابهم المقدس (الكنزاربا) يتضمن الصحف الأولى التي نزلت على آدم ويسمى أيضًا (سيدرا آدم).

وقد اختلف المؤرخون في أصل الصابئة ونشأة دينهم ومصادره الأولى إذ يؤمنون بالله الواحد الأحد وبأنبيائه، كذلك يؤمنون بالنبي آدم (عليه السلام) وشيت وسام ابن نوح وإبراهيم الخليل وأخيرًا بالنبي يحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان) وهو آخر أنبيائهم،ويتجه الصابئة في صلاتهم وفي ممارسة شعائرهم الدينية نحو جهة الشمال، وذلك لإيمانهم بأن عالم الأنوار في هذا المكان المقدس من الأكوان.

أما في صلاتهم فيعتقدون إن سيدنا آدم (عليه السلام) كان يصلي سبع صلوات في اليوم، واستمرت عندهم هذه الصلاة حتى ظهور النبي يحيى (عليه السلام) الذي جعلها ثلاث مرات.

أما كتبهم المقدسة فأهمها الكنزاربا أي الكتاب المقدس (الكنز العظيم) يحتوي

على صحف آدم (عليه السلام)، كذلك على بدء الخليقة والتطورات التي حدثت للبشر وفي صفات الخالق وفي الوعظ والإرشاد. أما الكتاب الثاني فهو (أدراشا أديهيا) ، أي تعاليم النبي يحيى (عليه السلام).

ويمثل طغيان الماء في الشعائر والطقوس الصابئة تمسكًا قويًا بأصل ديني بعيد يعود إلى العهود السومرية، فيعتقد الصابئة المندائيون إن الإنسان عندما يموت تُنقل نفسه إلى العالم الآخر، هناك تُحاسب النفس وتوزن أعمالها فإذا كانت الحسنات كثيرة تصعد إلى عالم الأنوار أما إذا كانت السيئات أكثر فإنها تذهب إلى (المطراثي)، وهي رحلة تمر بها النفس بسبع محطات (عوالم الحساب)، كما إن هناك تقليدًا دينيًا مندائيًا يتضمن إطلاق اسم ديني على الصابئي بالإضافة إلى اسمه المعلن، ويستعمل هذا الاسم في طقس التعميد والمناسبات كالزواج والوفاة وغيرها. وهو يُسمى بـ(الملواشة) وهو اسم ديني حيث ينسب الفرد إلى أمه.

ويعتبر هذا التقليد تقليدًا سومريًا حيث كان يطلق أسماء على رجال الدين، حيث يعتقد بأن ممارسة السحر الأسود أو الضار يسري على الاسم الديني وليس على الاسم المعلن، وكان الكهنة يتحاشون الكشف عن أسمائهم الدينية لكي لا يتعرضوا إلى أخطار السَّحَرة والأعداء.

١ - الصابئة المندائيون

هنالك من يقول إن الصابئة من سكان فلسطين، وإنهم هاجروا منها بسبب الاضطهاد الذي لحقهم على أيدي المؤسسة اليهودية الرسمية ومن قِبل الحكام الرومان.

يبدو أن ثمة علاقة بين الصابئة و«الأسينيون»، وهم طائفة روحانية(صوفية) كانت موجودة في فلسطين قبل الميلاد، ويحسبها بعض المؤرخين على اليهود والبعض يعتبرها غير يهودية.

الأسينيون يؤمنون بالفضيلة المطلقة، ويستقبحون الشهوات فهم لا يتزوجون ويتبنون أطفال غيرهم، وملكية الجميع مشتركة عندهم ولا يتبايعون وإنما يتقارضون قدر حاجتهم ويلبسون الألبسة البيضاء، يلتقي الأسينيون والمندائيون في طقوس التعميد، حيث يتعين أن يرتدي الأسيني الملابس البيضاء ويفعل المندائي الشيء ذاته عند التعميد؛ إذ يرتدي ملابس بيضاء تُعرف بـ(الرستة).

كما تلتقي الطائفتان في نظرتهما الثانوية تجاه الظلام والنور والخير والشر، وهي ثنائية شاعت بتأثير التعاليم البابلية.

أما بالنسبة للعلاقة بين الصابئة والحسح، وهو موضوع أثاره ابن النديم في كتابه الشهير(الفهرست) الذي أشار إلى العلاقة بين الصابئة المندائيين والحسح ،حيث يقول إن «هؤلاء القوم كثيرون بنواحي البطائح(جنوب العراق) وهم صابئة البطائح، يقولون بالاغتسال ويغسلون جميع ما يأكلونه ورئيسهم يعرف بالحسح».

ووجد أتباع الحسح في شرق البحر الميت وهي فرقة فلسطينية قريبة إلى اليهودية. وقد اتخذت من التعميد ركنًا أساسيًا في طقوسها الدينية. وكانت دعوتهم تقوم على التمسك بالشريعة اليهودية، وممارسة الختان، والتقيد بأحكام السبت.

إن التماثل ما بين الصابئة المندائية وأتباع الحسح هو في التعميد؛ فكلتا الطائفتين تمارس التعميد كتطهير من الخطايا، لكن الطائفتين تختلفان في عدة أمور: فالحسح تلزم بالختان فيما تحرمه المندائية. والأولى تتشدد بالتمسك بيوم السبت فيما الثانية بيوم الأحد، ومن وجهة نظري هناك اختلاف كبير بين الصابئة المندائية وطوائف البحر الميت (الأسينيين وأتباع الحسح) فالثانية هم من الطوائف اليهودية والعلاقة بين اليهود والصابئة عدائية، وخالف الصابئة اليهود في أكثر عقائدهم، فعيدهم الأحد لا السبت، وإذا كان الختان فرضًا على اليهود، حرمته العقيدة الصابئية دينيًا، وتعد من قام به خارجًا عن الدين.

تعرض الصابئة المندائيون الذين يعملون في الغالب تجارًا للذهب والمصوغات لعمليات اختطاف وقتل مثل باقي مكونات الشعب العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، وليس لهم تمثيل كبير في العملية السياسية بسبب تناقص أعدادهم .

يرأس ستار جبار حلو (ديانة الصابئة المندائيين في العراق والعالم)، بينما يمثلهم في برلمان ٢٠١٠ خالد رومي الذي يطالب بأن يحصل المندائيون على وزارة في حكومة نوري المالكي، ومن أشهر مبدعيهم الشاعر الكبير عبد الرزاق عبد الواحد الذي استهلت قصيدته كتابي هذا والفنانة العراقية لميعة عباس.

٢ -الصابئة الحرانية

سُميت بالحرانية نسبة إلى بلدة حران،ويقول القاضي أحمد الشهير المعروف بابن خلِّكان في كتابه (وفيات الأعيان وإنباء الزمان) إن حران مدينة مشهورة في الجزيرة تقع على نهر بلباس أحد روافد نهر الفرات، وذكر ابن جرير الطبري في تاريخه أن هاران ابن عم إبراهيم الخليل (عليه السلام) وأبو زوجته سارة عَمَّرها أي بناها فسميت باسمه هاران، وقيل إن لإبراهيم (عليه السلام) أخًا اسمه هاران أبو لوط هو الذي بناها.

وذكر قوم أنها أول مدينة بُنيت بعد الطوفان وكانت منازل الصابئة وهم الحرانيون نسبة إلى محل سكناهم حران ليس إلا، وقال أبو يوسف أيشع القطيعي النصراني في كتابه «في الكشف عن مذاهب الحرنانيين» المعروفين في عصرنا بالصابئة: «إن المأمون اجتاز في آخر أيامه بديار مضر يريد بلاد الروم للغزو، فتلقاه الناس يدعون له وفيهم جماعة من الحرانيين وكان زيهم إذ ذاك لبس الأقبية وشعورهم طويلة بوفرات كوفرة قرة جد سنان بن ثابت، فأنكر المأمون زيهم وقال لهم: من أنتم من الذمة؟ فقالوا: نحن الحرانية. قال: أنصارَى أنتم؟ قالوا: لا، قال لهم: أفلكم كتاب أم نبي؟ فجمجموا في القول فقال: فأنتم إذًا الزنادقة عَبَدة الأوثان وأصحاب الرأس في أيام الرشيد والدي

وأنتم حلال دماؤكم لا ذمّة لكم. فقالوا: نحن نؤدي الجزية. فقال لهم: إنما تؤخذ الجزية ممن خالف الإسلام من أهل الأديان،الذين ذكرهم الله عز وجل في كتابه ولهم كتاب وصالحه المسلمون على ذلك، فأنتم لستم من هؤلاء ولا من هؤلاء فاختاروا الآن أحد الأمرين: إما أن تنتحلوا دين الإسلام أو دينًا آخر من الأديان التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه وإلا قتلتكم عن آخركم، فإني قد أنذرتكم إلى أن أرجع من سفرتي هذه فإن أنتم دخلتم الإسلام أو في دين من هذه الأديان التي ذكرها الله في كتابه وإلا أمرت بقتلكم واستئصال شأفتكم». ورحل المأمون يريد بلد الروم فغيروا زيهم وحلقوا شعورهم وتركوا لبس الأقبية وتنصَّر كثير منهم ولبسوا زنانير، وأسلم منهم طائفة وبقي منهم شرذمة بحالهم وجعلوا يحتالون ويضطربون حتى انتُدب لهم شيخ من أهل حران فقيه، فقال لهم: قد وجدت شيئًا تنجون به وتسلمون من القتل. فحملوا إليه مالًا عظيمًا من بيت مالهم أحدثوه منذ أيام الرشيد إلى هذه الغاية أعدوه إلى النوائب، فقال لهم: إذا رجع المأمون من سفره فقولوا له نحن الصابئون فهذا اسم دين قد ذكره الله جل اسمه في القرآن الكريم فانتحلوه فأنتم تنجون به. وقُضي إن المأمون تُوفِّي في سفرته تلك بالبذندون فانتحلوا هذا الاسم منذ ذلك الوقت؛ لأنه لم يكن بحرَّان ونواحيها قوم يسمون بالصابئة.

فلما اتصل بهم بعد وفاة المأمون، ارتدَّ أكثر من كان تنصَّر منهم، ورجع إلى الحرانية فطولوا شعورهم حسب ما كان عليه قبل مرور المأمون بهم على أنهم صابئون. ومنعهم المسلمون من لبس الأقبية لأنه من لبس أصحاب السلطان ومن أسلم منهم لم يمكنه الارتداد خوفًا من أن يقتل، فأقاموا متسترين بالإسلام فكانوا يتزوجون بنساء حرانيات ويجعلون الولد الذكر مسلمًا، والأنثى حرانية. وهذه كانت سبيل كل أهل ترعوز وسلمسبين، القريتين المشهورتين العظيمتين بالقرب من حران.

لقد رفض الكثير من المندائيين الاعتراف بأن موطنهم الأصلي هو جنوب العراق واعتقادهم أنهم جاءوا من الشمال، وقد يكون هذا الرفض وذلك الاعتقاد راجعيْن إلى

سبب ديني، وهو اعتقاد المندائيين بأن الشمال موطن الأسلاف الإلهيين وأنه مصدر النور والمعرفة... يستقبلونه في صلاتهم ويتوجهون إليه بعد مماتهم، وأما الجنوب فهو مصدر الشر والظلام جاء في الكتاب المقدس «كنزا ربا». إن عوالم الظلام تقع في الأرض المنخفضة في الجنوب وأولئك الذين يسكنون في الشمال هم بيض البشرة... أما أولئك الذين يسكنون في الجنوب فهم سود البشرة ومظهرهم قبيح كالشياطين.

وليست العلاقة بين الصابئة المندائيين والحرانيين مجرد تسمية تجمع بينهم. إن هناك فرقًا في الدين كبيرًا بين صابئة حران والصابئة المندائيين، منها اختلافهم في بناء المعابد: يسمي المندائيون معبدهم بـ (المندي) وهو عبارة عن كوخ من القصب منصوب على شاطئ نهر جارٍ أو نبع ماء جارٍ حي، وباب المندي متجه نحو الجنوب ومحرابه نحو الشمال لاعتقادهم إنه المكان الذي يُحكم فيه على أعمال الناس بالصلاح أو الفساد يوم القيامة، ومعابد المندائية خالية من أي تمثال أو صنم لتعظيمهم الماء الحي الجاري. وفي المندي يمارسون صلواتهم العلنية بعد تعمُّدهم بالماء الجاري وفيه يعقدون قران زواجهم وفيه يقدمون القرابين في الأعياد، واختلافهم في الدفن وتوجيه القبور، فالمندائيون تتجه قبورهم شمال - جنوب وللقبر في الأعلى شكل دائري ويُوجَّه الوجه باتجاه الشمال ويضعون في فمه حصاة صغيرة أو قليلاً من التراب، ويُدفن مع الميت خاتم العمادة (لرجال الدين). أما الحرانيون فقبورهم تتجه غرب - شرق ويكون الرأس باتجاه الغرب والوجه نحو الأعلى باتجاه الشمال الشرقي ويدفن مع الميت متاعه وثيابه وخاتمه وخواتمهم عليها تماثيل منحوتة على حجارة صغيرة (ومعظم فصوص الخواتم من العقيق) ،ولقبور الحرانية شواهد طويلة على شكل تماثيل. وفي كلتا الديانتين المندائية والحرانية، لا يُظْهرون الحزن على الميت. فاللطم والبكاء محرمان.

والصابئة يتشابهون مع المسلمين في وحدانية الله والاغتسال، والوضوء قبل الصلاة في الصلوات وفي المحرمات، كذلك يتشابهون مع المسيحيين في الوحدانية

والمحرمات وفي عمليات الاغتسال، فهم كما قال العقاد أنه لا يخلو دين من الأديان بمفاهيم الصابئة مما تحويه الصابئة من مفاهيم؛ وكذلك يحوي الصابئة من مفاهيم جميع الأديان.

خامسًا: المسيحيون

في أوائل عام ٢٠٠٣ عندما كنت في مهمة صحفية بالعراق، أقمت لفترة في فيلاً تعود لأحد الأثرياء المسيحيين العراقيين ويدعى (أبو هاني)، وعند اقتراب موعد الحملة الأمريكية لغزو العراق في مارس/آذار ٢٠٠٣،أسرَّ لى أبو هاني أنه قام ببيع عدد كبير من أملاكه، وترك البقية في عهدة من يثق بهم من العراقيين، بعد أن قام بتسفير زوجته وابنته إلى عمان ربما تمهيدًا لنقلهم إلى كندا أو أمريكا.

وعندما سألت (أبو هاني) عن سبب ذلك وهل هو خوفًا من الحرب التي تدق الأبواب، قال لي إن العراقيين جربوا الحروب ولم يعودوا يخشونها، لكن الرعب الأكبر هو ما بعد انهيار الدولة والمرحلة التي سوف تعقبه، وأكد لي (أنه لا مستقبل للمسيحيين في العراق بعد الاحتلال).

ويبدو أن الرجل كان يقرأ الصورة جيدًا، لأن هذا ما يحدث فعلاً، حيث لم يتعرّض أي شعب مسيحي في منطقة الشرق الأوسط كله (عدا مسيحيِّي تركيا في الحرب العالمية الأولى) كما تعرض له المسيحيون في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ولم يكن العراق يعرف أيًا من الممارسات التي حصلت وتحصل للمسيحيين، لقد عاشوا مع إخوتهم المسلمين (سُنة وشيعة) في تعايش سلمي يحترمون خصوصيات بعضهم البعض وهم يؤمنون جميعًا أن هذا الوطن هو وطن الجميع،وكان المسيحيون العراقيون من الطوائف المقبولة والمتعايشة بإخلاصهم وعلمهم وثقافتهم، ومشاركتهم بدمائهم التي سالت مع إخوتهم المسلمين في الدفاع عن العراق.

ولم يكن حادث (كنيسة سيدة النجاة) الذي راح ضحيته العشرات في الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، عندما اقتحم انتحاريون تلك الكنيسة التي تقع في قلب العاصمة بغداد في منطقة (الكرادة) واحتجزوا رهائن من المصلين المسيحيين، ثم قاموا بقتل عدد منهم قبل أن يفجروا أحزمة ناسفة حول أجسادهم ليسقط العشرات بين قتيل وجريح، لم يكن هذا هو الحادث الأول ولن يكون الأخير، حيث قامت عصابات وقُوًى مسلحة تعمل تحت عناوين مختلفة بتشريد المسيحيين من البصرة وفجَّرت وأحرقت محالهم التجارية في بغداد،وتهجيرهم إلى شمال العراق بينما لم يتمنَّ أحد حماية مسيحيي الموصل من تهجيرهم وقتلهم واختطافهم، حينما كانت الموصل بحماية قوات البيشمركة الكردية أو القوات الأمنية العراقية.

إن مأساة المسيحيين في العراق بدأت بعد احتلال العراق وترسيخ نظام المحاصصة الطائفية الذي تأسس على المفهوم الديني الطائفي العرقي، وتهميش دور من سمَّاهم المحتل وأعوانه بالأقليات التي كانت لها حصَّة الأسد في الاضطهاد والقتل والاعتداءات المختلفة من قِبل الإرهاب المنظّم وعصابات الإجرام التي أطلقت يدها بحرية، وبدعم من بعض الأجهزة الرسمية في أحيان كثيرة كما جاء في اتهام الحركة الديمقراطية الآشورية، بأن أطرافًا حكومية لم تسمِّها متورطة في استهدافهم. ويعلم المسيحيون في العراق وجميع المتابعين جيدًا أن المأساة التي حلّت بالمسيحية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لن تنتهي إذا استمر هذا النهج الذي خططت له أمريكا في العراق، وهذا الدستور الذي أسس نظام المحاصصة الطائفية والعرقية الدينية.

المسيحيون العراقيون هم من سكان بلاد ما بين النهرين الأصليين، أحفاد البابليين والكلدانيين والآشوريين والعرب، المتمثلين في قبائل تغلب، وإياد، ومُضَر، وربيعة، وسليم، وطيء. ولا شك في أن تاريخ المسيحية في العراق يعود إلى بدايات هذا الدين السماوي، الذي ظهر في فلسطين، وانتشر في بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية. ظهرت المسيحية في العراق في القرن الأول الميلادي، حين اعتنق معظم سكان بلاد

الرافدين المسيحية، فيما كان بعض منهم يدين باليهودية والمجوسية والمانوية إلى عبادة الأوثان. وبعد ظهور الإسلام نحو سنة ٦٠٠ للميلاد وسيادته على الجزيرة العربية وبلاد الرافدين وبلاد الشام ترك الإسلام لديانات أهل الكتاب، وخصوصًا المسيحيين حرية البقاء على دينهم وممارسة شعائرهم الدينية، كما كانت لهم مناظرات دينية مع الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وأهل بيته. وبعد الفتح الإسلامي للعراق، تضاءلت أعداد المسيحيين على مدى قرون عدة، لأسباب، منها اعتناق الكثيرين الإسلام. وأقدم كنيسة في العراق موجودة آثارها في محافظة كربلاء، قرب بلدة (عين تمر)، وهي تُعتبر من أقدم الكنائس في العالم. كما أسهم المسيحيون العرب، وخصوصًا في العراق، في النهضة في تاريخ الخلافة الإسلامية، ولا سيما في عهدَي الأمويين والعباسيين. فعندما بُنيت بغداد، وانتقلت إليها الحكومة العباسية، شجعت السلطات حركة التأليف والترجمة، فبدأ العلماء والأطباء والمثقفون السريان المسيحيون يتوافدون إلى بغداد للإسهام في هذه الحركة العلمية التي بدأت تزدهر في عهد هارون الرشيد، حينما أُقيمت أكاديمية بيت الحكمة في عام ٨٠٠ تقريبًا. وبرز عدد من العلماء والأطباء والفقهاء السريان، الذين كانوا من أصول آرامية وعربية وكلدية وآشورية، فأسهموا منذ نهاية القرن السابع وحتى القرن العاشر في الحركة العلمية والحضارية العربية. وقد أحصى ابن النديم عدد المساهمين في حركة الترجمة العربية، فظهر أن معظم هؤلاء كانوا من الصفوة المتعلمة من السريان، ومعهم عدد من أهل حرّان ذوي الأصول البابلية الكلدية الذين يُطلق عليهم (الصابئة). وعلى الرغم من طابَع المد والجَزْر في العلاقات الإسلامية المسيحية وفق الحكومات والحكام، إلا أن التعايش الإسلامي المسيحي استمر في العراق وصولًا إلى الحقبة العثمانية التي لقي بعض المسيحيين وكثير من المسلمين، خصوصًا العرب منهم، ظلمًا كبيرًا خلالها. وعاش المسيحيون العراقيون مع إخوتهم المسلمين خلال فترة الحكم العثماني (١٥٣٤ - ١٩١٨)، وتحملوا صعوبات هذا العهد وشقاءه من ظلم وفساد سياسيْن، فضلًا عن عراقيل اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي أبقاهم بعيدين عن ميادين الفكر

والنهضة، وذلك بسبب النظرة الشوفينية التركية آنذاك. في عهد الاستقلال، أقرَّت الحكومة العراقية للمسيحيين حق انتخاب خمسة نواب من بين مائة نائب لمجلس النواب الجديد. كما اُستُوزر عدد منهم منذ الحكومة النقيبية الأولى عام ١٩٢٠ وعُهد لبعضهم بوظائف مهمة. وكانوا صفوة من المتعلمين والمثقفين الذين تخرَّج معظمهم في المدرسة الثانوية للآباء الدومينيكان في الموصل، وبعضهم تخرج في كليات تركية وأوروبية، وكذلك في مدرسة الحقوق العراقية التي تأسست عام ١٩٠٨. فقد كانت من أوائل كليات الحقوق في الوطن العربي، وتخرّج فيها عدد من المثقفين والشخصيات العراقية. المسيحية هي ثاني رسالة سماوية في العراق من حيث عدد الأتباع بعد الإسلام، وهي رسالة معترف بها وفق الدستور العراقي، الذي يقر بأربع عشرة طائفة مسيحية في العراق مسموح التعبد بها. ويتحدث غالبية أتباع الطوائف المسيحية اللغة العربية كلغة أُم، في حين أن نسبة منهم تتحدث باللغة السريانية، بلهجاتها العديدة، وباللغة الأرمنية. وقُدِّر عدد المسيحيين في عهد الاستقلال عام ١٩٢٠ بـ٥ في المائة من عدد سكان العراق الذين كانوا يبلغون خمسة ملايين نسمة، بعد أن كان المسيحيون في القرن السابع للميلاد نحو نصف سكان العراق، وشكَّلت نسبة المسيحيين، بحسب إحصاء عام ١٩٤٧، ٣,١ في المائة، أي نحو ١٤٩ ألف نسمة من أصل أربعة الملايين ونصف المليون عراقي. وقدر عددهم في الثمانينيات من القرن الماضي بين المليون والمليونَيْ نسمة من مجموع السكان. وانخفضت هذه النسبة بسبب الهجرة خلال فترة تسعينيات القرن الماضي، وما أعقب حرب الخليج الثانية من أوضاع اقتصادية وسياسية متردِّية. ووفقًا للإحصاء الذي أُجري في العام ١٩٧٧، فإن ٢,١٤ في المائة من سكان العراق هم مسيحيون، وإن نسبة النمو في صفوفهم تراجعت من ٣ في المائة في ١٩٥٧ إلى ٠,٧٣ في المائة عام ١٩٧٧. وكان عدد المسيحيين في العراق نحو مليون و٦٨٤ ألف نسمة عام ١٩٧٧، تدنى في آخر إحصاء عام ١٩٨٧ إلى مليون وربع المليون نسمة، بنسبة ٥ في المائة من الشعب العراقي. وعشية الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد المسيحيين العراقيين نحو ٧٠٠ ألف شخص، أي نحو ٣ في المائة من إجمالي عدد السكان البالغ

نحو ٢٥ مليون نسمة. أما اليوم فمن الصعوبة تحديد عدد المسيحيين في العراق، وإن كان بعضهم يقدّر عددهم بما بين ٥٣٠ ألف و٦٥٠ ألف نسمة، ويُقدّر عدد الذين غادروا البلاد بنحو ٣٥٠ ألف نسمة. فقد تسارعت وتيرة هجرة المسيحيين بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وأعمال العنف الطائفي والعمليات الإرهابية التي عصفت به، وأدت إلى تهجير عدد كبير من مسيحيّي بغداد خصوصًا ضاحية الدورة إضافة إلى مسيحيي المدن الأخرى، إلى خارج العراق، أو إلى منطقة إقليم كردستان الآمنة نسبيًا. وغني عن القول أن هذه الأعمال الإرهابية استهدفت المسلمين كما المسيحيين، وأدت إلى تهجير العراقيين من جميع طوائفهم.

ينتشر المسيحيون في العراق في كل المحافظات تقريبًا، لكن وجودهم يتركز في العاصمة بغداد، حيث يوجد أكبر تجمُّع سكاني لهم، وفي المدن الكبرى (الموصل، وكركوك، والسليمانية، والبصرة، وأربيل، والعمارة، والحِلّة، وبعقوبة، والحبانية؛ وفي الشمال، في منطقة كردستان حيث يعيشون في نحو ١٢٠ قرية؛ وفي منطقة سهل نينوى قرب الموصل، وفي مناطق تل كيف، وقراقوش، وشيخان التي تضم كنائس)، ويتوزع هؤلاء على كنائس تنتمي إلى طوائف عدة تتبع طقوسًا مختلفة. علمًا أن معظمهم من أتباع الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، فيما يتوزع الآخرون على الطوائف الآتية: السريانية الأرثوذكسية، السريانية الكاثوليكية، الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية، الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية (وهم غالبية أرمن العراق)، كنيسة المشرق القديمة، كنيسة المشرق الآشورية أو الكنيسة الآشورية، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، الطائفة البروتستانتية الإنجيلية الوطنية، الطائفة الإنجيلية البروتستانتية الآشورية، طائفة الإدفنتست السبتيين، طائفة اللاتين الكاثوليك وطائفة الأقباط الأرثوذكس (وهم من الجالية المصرية في العراق). ويتوزع هؤلاء حاليًا بحسب النسب المئوية كالآتي: ٦٥ في المائة كلدان (كاثوليك)، و١٤ في المائة سريان (كاثوليك وأرثوذكس)، و١٦ في المائة آشوريون (من طوائف

ثلاث)، و٤ في المائة أرمن (من طوائف عدة)، و١ في المائة من طوائف بروتستانتية. ومن أبرز الطوائف المسيحية في العراق:

١ – الكلدان وهم أتباع الكنيسة الكاثوليكية التي تأسست بهذا الاسم عام ١٤٤٥، حينما تحوَّل الكثير من المسيحيين الذين كانوا يسمون بالنساطرة إلى الكاثوليكية. ويُرجع الكلدان أصولهم إلى البابليين – الكلدانيين الذين ينتمون إلى إحدى القبائل الآرامية، التي توطنت في منطقة الأهوار في جنوب بلاد الرافدين في القرن العاشر قبل الميلاد. ويشكِّل هؤلاء معظم المسيحيين في العراق، وهم يتحدثون اللغة السريانية الشرقية منذ القرن الثاني الميلادي وحتى يومنا هذا. ينتشر الكلدان في مدينة بغداد خصوصًا وفي تل كيف، وبطنايا، وبارطلا والقوش في الموصل، وعينكاوة في أربيل وبعض البلدات في دهوك. تضم الطائفة أحزابًا تألفت حديثًا، هي حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ويترأسه عبد الأحد إفرام ساوا. تأسس عام ٢٠٠٠ ويُصْدر جريدة شهرية باسم «فجر الكلدان». والمجلس القومي الكلداني الذي يترأسه فؤاد رحيم بوداغ، واتحاد بيت نهرين الوطني ويترأسه كوركيس خوشابا.

٢ - الآشوريون ويتبع معظمهم كنيسة العراق القديمة (النسطورية)، إلا أنهم ينقسمون إلى ثلاثة مذاهب مسيحية. ويعود أصلهم إلى الأقوام الآشورية، وقد جابهوا اضطهادات عدة، عثمانية ومحلية خلال القرون الماضية، مما جعلهم يهاجرون إلى مناطق حكاري وبحيرة، وقد عادوا بعد عام ١٩١٥ بعدما اضطُهد الأرمن في تركيا العثمانية، وفي فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، عند اكتمال استقلال دولة العراق بدخولها إلى المنظمات الدولية، طالب الآشوريون باحترام حقوقهم في مدنهم وبلداتهم في أربيل ودهوك، إلا أن الحكومة اعتبرت ذلك تمردًا. ويذكر الباحث رشيد الخيون الذي وضع كتابًا هو الأكثر أهمية عن (المذاهب والأديان في العراق)، أن الآشوريين لم يذكرهم الدليل العراقي عام ١٩٣٦ بسبب القتال الذي دار بينهم وبين الحكومة عام ١٩٣٣، ويشير إلى أنهم تعرضوا للقتل في مذبحة سميل

بسبب مطالبتهم بحقوقهم القومية،وأقدم حزب الحركة الديمقراطية الآشورية، الذي تأسس عام ١٩٧٩ ويترأسه حاليًا يونادم كنا، ويُصْدر حاليًا جريدة أسبوعية بعنوان (بهرا) أي الضياء. كما تأسس حزب آشوري آخر عام ٢٠٠٣ باسم الحزب الوطني الآشوري الذي يترأسه نمرود بيتر حنا، الذي يشغل وزارة الصناعة في حكومة إقليم كردستان.

٣ – السريان وينقسمون إلى طائفتين: الكاثوليك، والأرثوذكس، وهم من أتباع الكنيسة الغربية في سوريا التي سُميت خطأ باليعقوبية، وكانت أبرز أبرشياتها في العراق، ومراكزها في تكريت وعانا ودير مار متى في الموصل. ويرجع السريان أصولهم إلى الأقوام الآرامية والعربية. وقد أهمل معظمهم لغته التي كانت سائدة على الأرجح حتى القرن السابع عشر وخصوصًا في منطقة جبال لبنان،لكن اللغة السريانية لا تزال تُدرس في معاهد رجال الدين في العراق وسوريا ولبنان، بينما اضمحلَّت في فلسطين ومصر اللتين فضل مسيحيوها اللغة القبطية، وهي مزيج من اللهجة المصرية الفرعونية واللغة اليونانية التي سادت في مصر إبان السيطرة اليونانية والرومانية.

ويتركز السريان في مدينة بغداد، وبلدات بخديدا (قُرَه قوش)، وبعشيقه، وبحزاني وغيرها.في عام ٢٠٠٥ ،قامت مجموعة منهم بتأسيس حزب باسم (حركة تجمع السريان) في مدينة بخديدا، وقد تولى رئاستها يشوع مجيد هدايا الذي اغتيل في بداية عام ٢٠٠٧.

٤ – الأرمن و معظمهم من المُهجَّرين وضحايا الاضطهاد العثماني في تركيا، حيث كانوا يسكنون منذ مئات الأعوام. هربوا بعد «مذبحة الأرمن» عام ١٩١٥ إلى الدول المجاورة، ومنها العراق وسوريا ولبنان، وعاشوا فيها منذ ذلك الحين. ينقسمون إلى طوائف فيما معظمهم من الأرثوذكس والكاثوليك بنسبة أقل وغير ذلك. لهم نشاطهم

وثقافتهم الأرمنية الخاصة، ومن أشهر الشخصيات الأرمنية في العراق «كولبنكيان» الذي حصل من الباب العالي على موافقة على التنقيب عن النفط، وتنازل عن هذه الإجازة إلى شركة النفط البريطانية التي سُميت «شركة نفط العراق» فمنحته نسبة ٥ في المائة من أرباحها، حتى تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٣، وقدم مساعدات كثيرة لدعم المؤسسات الثقافية في العراق. واشتهرت سارة خاتون في العهد العثماني الأخير بمساعدتها للأرمن، وكانت أملاكها تضم منطقة (كمب سارة) قرب بغداد الجديدة، ومن الأرمن العراقيين المتميزين عازفة البيانو العالمية بياتريس أوهانيسيان، والأديب يعقوب سركيس وغيرهما.

٥ - البروتستانت والطوائف الغربية الأخرى ولا تتعدى نسبتهم ١ في المائة من عدد المسيحيين في العراق، وقد تفرعوا من المذاهب والطوائف الأصلية في العراق.

وللمسيحيين بشكل عام ممثل واحد في مجلس النواب العراقي، وهو أيضًا الذي مثلهم في مجلس الحكم الانتقالي الذي تأسس بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وهو يونادم كنا رئيس الحركة الآشورية.

سادسًا: اليهود

في منطقة (البتاويين) التي تتوسط العاصمة بغداد موازية لشارع السعدون الواصل بين (ساحة التحرير) و(ساحة الفردوس) الشهيرة تعيش امرأة يهودية يقترب عمرها من الثمانين عامًا تدعى مارسيل عزرا، وهي إحدى النساء المعدودات من الطائفة اليهودية في العراق التي رفضت أن تغادر الوطن، حيث تعيش بمفردها في منزلها وتعتمد على إحدى العائلات المسيحية المنتشرة في تلك المنطقة لتلبية احتياجات تعجز امرأة في سنها عن القيام بها، كانت تعمل مدرّسة في مدرسة (فرنكي عين) في (شارع ٥٢) وسط بغداد، وهي واحدة من أشهر المدارس اليهودية في العاصمة العراقية والتي تحول اسمها لاحقًا إلى المدرسة النظامية، وعندما وصلت عزرا إلى

سن التقاعد تركت التدريس، وعاشت منزوية في بيتها الذي لم تخرج من بابه إلا مرات قليلة. قادني فضولي الصحفي في إحدى هذه المرات إلى السؤال عن تلك المرأة التي تحب كثيرًا أن تشترى بنفسها لوازمها المحدودة من طعام من محل يمتلكه صديق عراقي، إلا أن المرأة قليلة الكلام كانت تكتفي بتفحص الوجوه من حولها بنظرات مطمئنة، وبرغم كل شيء لم تفكر مارسيل في الذهاب إلى إسرائيل، بل هي تصر على البقاء في العراق، وتقول: «لا شيء يدعوني للهجرة.. جميع جيراني يعلمون بديانتي اليهودية لكن لم يؤذني أحد، لا أريد الموت بعيدًا عن مكان ولادتي الذي عشت فيه أجمل سنوات عمري».

وقد أبلغني صديقي (والعهدة على الراوي) أنه بعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد وانهيار نظام صدام حسين في أبريل / نيسان جاءت إلى منطقة (البتاويين) حيث تقيم مارسيل، مجموعة من الدبابات أحاطت منزلها لحمايتها، إلا أنها رفضت مغادرة بيتها القديم ووطنها الأم .

وتشير الإحصائيات الأخيرة التي أعلنتها الوكالة اليهودية المشرفة على هجرة اليهود من أنحاء العالم إلى إسرائيل، إلى وجود ٣٤ يهوديًا فقط في العراق غالبيتهم من كبار السن، أشرفت الوكالة على تسفير ستة منهم إلى إسرائيل فيما رفض ٢٨ منهم مغادرة البلاد وتمسكوا بالبقاء في العراق ومنهم مارسيل، فعقب احتلال القوات الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣ تتبعت الوكالة مسار اليهود العراقيين الباقين على قيد الحياة لمعرفة ما إذا كانوا يرغبون في العيش في إسرائيل حسبما يقضي قانون العودة الإسرائيلي الذي يمنح يهود العالم الحق في الاستقرار في إسرائيل، ولم تعثر الوكالة سوى على ٣٤ شخصًا فقط من الطائفة التي يعود تاريخها في العراق إلى أكثر من ٢٥٠٠ عام والتي وصل تعدادها في أوج مجدها إلى ١٣٠ ألف يهودي. واعترفت الوكالة ذاتها أن شمس الطائفة اليهودية غابت في العراق بعدما هاجر شبابها إلى إسرائيل ولم يتبق إلا كبار السن الذين عاشوا بالقرب من المسيحيين وأخفوا ديانتهم خوفًا من الاستهداف، في حين يطالب مهاجرون في إسرائيل عراقيو الأصل

باستعادة ممتلكاتهم القديمة التي خلفوها وراءهم في شارع السعدون والبتاويين وغيرها من المناطق.

ويعد يهود العراق من أقدم الطوائف اليهودية في العالم، ويرجع تاريخ وجودهم إلى عهد الإمبراطورية الآشورية الأخيرة ٩١١-٦١٢ ق.م.، وتروي الأدبيات اليهودية أن الآشوريين قاموا بعدة حملات على فلسطين ونقلوا اليهود منها إلى أماكن جبلية نائية شمال العراق، ولما قضى الكلدانيون البابليون على الآشوريين وأسسوا دولتهم في بابل ٦١٢-٣٥٩ ق.م.، كان من أهم أعمالهم حسب المرويات اليهودية- القضاء على مملكة يهوذا في فلسطين، وسبي يهودها إلى بابل على يدَيْ نبوخذنصَّر الثاني الذي حكم فيما بين ٦٠٥-٥٦٢ ق.م.

واشتهرت الجالية اليهودية في العراق بممارسة الحرف، وعمل غالبيتهم في صياغة الحلي الذهبية والتجارة والخياطة، لكن عددًا من يهود العراق دخلوا مجالات أخرى مختلفة مثل الفن والسياسة، وكان أول وزير للمالية في الحكومة العراقية الحديثة التي تشكلت عام ١٩٢١ يهوديًا هو ساسون حسقيل.

وبعد إعلان «دولة إسرائيل» عام ١٩٤٨ تصاعدت الحساسيات الاجتماعية بين اليهود في العراق وجيرانهم، ولم تسمح الحكومة العراقية لليهود في البداية بالسفر إلى إسرائيل، لكنها أصدرت فيما بعد قرارًا يسمح لليهود بالسفر بشرط إسقاط الجنسية العراقية عن المهاجرين منهم، وهاجرت غالبية الطائفة من العراق خلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ في عملية سميت «عملية عزرة ونحمية»، وفي بداية الخمسينيات بقي ١٠ آلاف يهودي في العراق من أصل ١١٥ ألف نسمة عام ١٩٤٨، وعند وصول عبد الكريم قاسم إلى السلطة رفع قيود السفر والقيود الأخرى عن اليهود المتبقين في العراق وبدأت أوضاعهم تتحسن، لكن عند تسلُّم حزب البعث للسلطة شهد اليهود تمييزًا ضدهم وحظرًا على تحركاتهم وسفرهم من قِبل النظام البعثي، وفي عام ١٩٦٩ أعدمت الحكومة العراقية عددًا من التجار معظمهم من اليهود بتهمة التجسس لإسرائيل؛ مما

أدى إلى تسارع حملة الهجرة بشتى الطرق في البقية الباقية من يهود العراق، والتي شهدت ذروتها في بداية السبعينيات.

وبعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، كان مجموع اليهود المتبقين في العراق لا يزيد على ٣٤ شخصًا يسكن معظمهم بغداد وكردستان والغالبية العظمى منهم من كبار السن والعجزة.

وسكن غالبية يهود العراق المدن الرئيسة مثل: (بغداد والبصرة والموصل والسليمانية والحلة والناصرية والعمارة والديوانية والعزير والكفل وأربيل وتكريت. وحتى النجف، المدينة التي يقدسها الشيعة، احتوت على حي لليهود سُمي بـ(عكد اليهود) فيما سكنت فئة قليلة منهم في المناطق الريفية شمال العراق)، واعتنق بعض الباقين من الديانة اليهودية في العراق الدين الإسلامي لاسيما أولئك الذين يسكنون مناطق متشددة، ولايزال الأهالي في بعض مدن بغداد يلقبون هؤلاء بأصولهم حيث يقولون: فلان ابن اليهودي أو ابن اليهودية، وما زالت منازل اليهود في مناطق (البتاويين وأبو سيفين وشارع الرشيد والباب الشرقي) تحمل آثارهم؛ فضلاً عن معبد اليهود (الصورة) وهو المعبد الوحيد المتبقي في منطقة البتاويين وسط بغداد وتشرف عليه هيئة الأوقاف.

ومن أشهر اليهود العراقيين الذين احتلوا مكانة كبيرة في ميادين الفن والأدب والسياسة المطربة سليمة مراد، عوفاديا يوسف حاخام اليهود الشرقيين في إسرائيل والزعيم الروحي لحزب شاس لليهود الأرثوذكس، وهو من مواليد ١٩٢٠ بالبصرة في العراق، بنيامين بن إليعازر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، مناحيم دانيال - كان عضوًا في مجلس الأعيان في العهد الملكي، وتُوفِّي عام١٩٤٠. وابنه عزرا مناحيم عُيِّن كذلك عضوًا في مجلس الأعيان. الأستاذ مير بصري كان مشهورًا في علوم الاقتصاد وألفَّ كتبًا عديدة، منها كتاب مباحث في الاقتصاد والمجتمع العراقي، الكاتب المعادي للصهيونية نعيم جلعادي، الموسيقار صالح يعقوب عزرا أو كما هو مشهور صالح

الكويتي وهو من كبار الموسيقيين العراقيين، الموسيقار داود يعقوب عزرا، أو كما هو مشهور داود الكويتي، وهو من كبار الموسيقيين العراقيين، عزوري العواد، وهو العازف على آلة العود وموسيقي مشهور، ساسون الكمنجاتي تُوفيِّ في أواسط الأربعينيات، يوسف زعرور الكبير عازف القانون، يوسف زعرور الصغير ابن عم يوسف زعرور الكبير، حوكي بتو عازف السنطور الذي ولد في القرن التاسع عشر وتوفي في بداية الثلاثينيات، يهودا شماش عازف إيقاع، سليم شبث قارئ المقام العراقي، نجاة (العراقية) التي توفيت في إسرائيل ١٩٨٩، فلفل كرجي قارئ المقام، ألبير إلياس عازف على آلة الناي، موسيقي معروف ولديه ألحان كثيرة، كذلك استوديو بغداد السينمائي تم تأسيسه عام ١٩٤٨ من قِبل التجار اليهود الأغنياء وأنتج أفلامًا ناجحة، منها عاليا وعصام وليلى في العراق وكان ملحقًا به (استوديو هاماز) مختبر لتظهير الأفلام التي يصورونها.

وروى لي أحد أصدقائي من التجار العراقيين في السوق المركزية بالعاصمة بغداد، والتي تسمى (الشورجه)، أنه يوجد تاجر يهودي وحيد في منطقة (خان التجار) ويعد الأشهر بين التجار، وهو معروف بمعاملاته الجادة معهم، وهم لا يقيمون له وزنًا؛ لأنه من الطائفة اليهودية، وإنما يجري التعامل وفق أصول السوق، حيث لا فرق بين تاجر مسلم وآخر يهودي، وإنما الاعتبار الأول والأخير لحُسن المعاملة والصدق.





الفصل الخامس
الطائفية والسياسة

أولاً: الطائفية

لعبت الطائفية دورًا رئيسًا في الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار نظام صدام حسين، ويعتبرها مراقبون أم الأزمات ومنها تولدت وتفرعت الأزمات الأخرى،ولعلَّني أوافق الرأي القائل إن الطائفية ليست وليدة اللحظة الراهنة أو الغزو الأمريكي للعراق في ٩ أبريل / نيسان عام ٢٠٠٣، بل هي من نتاج التاريخ والجغرافية، ضاربة جذورها في العمق إلا أنها تبلورت وظهرت نتائجها عندما عزز الاحتلال وما جاء به من قوانين وأساليب للحكم والحياة النهجَ الطائفي بين العراقيين، حتى باتت الطائفية السمة الغالبة على كافة أوجه الحياة بالعراق الجديد بسبب ما اعتبرته بعض مكونات الشعب العراقي، حرمانًا من حقوق المُواطَنة الحقيقية، وتعريضهم للظلم والقهر والاستلاب والحرمان والعزل والاغتراب، واستحواذ مكونات أخرى من الشعب على السلطة والثروة والنفوذ، منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وإلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. (هذه الفرضية ليست صحيحة بالضرورة حيث تولى عدد كبير من أبناء الطائفة الشيعية مراكز مهمة سواء في العهد الملكي، حيث تولى الصدر الأول رئاسة الوزراء، كما تولت شخصيات شيعية مواقع قيادية في حزب البعث والدولة العراقية، بالإضافة إلى مناصب رفيعة في فروع القوات العراقية).

والطائفية مرض خبيث وخطير، عانى منه الشعب العراقي كثيرًا خلال عدة قرون. وهي ليست من صنع العراقيين، بل صنعتها القوى الخارجية التي اتخذت من العراق ساحة لحروبها وفتوحاتها منذ الاحتلال العثماني في أوائل القرن السادس عشر، بالتناوب مع الدولة الفارسية الصفوية، والطائفية هي نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية، وإنما هي أقرب إلى العصبية القَبَليَّة القديمة، وشكل من أشكال العنصرية والفاشية والنازية بالمعنى الحديث، ولكن بغطاء ديني ومذهبي، يستخدمها سياسيون علمانيون هم أبعد ما يكونون عن روح الدين والتديُّن الحقيقي، يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية ودعم مصالحهم الشخصية

المادية، والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء الطوائف الأخرى. أما العنصرية، فهي العداء للبشر والتمييز ضدهم بسبب الاختلاف في الانتماء العرقي أو القومي، وهو مُدَان وفق جميع الشرائع والقوانين الدينية والوضعية، إلا أنه ليس من الطائفية والعنصرية والفاشية أن يعتز الإنسان بانتمائه الديني والمذهبي والوطني والقومي، بل من الطائفية والعنصرية والفاشية إذا ناصَب الإنسان إنسانًا آخر العداء، وسعى لإلحاق الضرر به لا لشيء إلا بسبب انتمائه لقومية أو دين أو مذهب آخر.

وفي الحالة العراقية، يرى باحثون ينتمون بالطبع إلى المذهب الشيعي أن التمييز الطائفي والعرقي البغيض كان لغمًا كبيرًا وخطيرًا وُضِع مع حجر الأساس في بناء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، حيث أصر الآباء المؤسسون العراقيون، وبدعم وتخطيط من بريطانيا، في الاستمرار على سياسة الإمبراطورية العثمانية في التفرقة الطائفية والعرقية خلال أربعة قرون من حكمها الجائر للعراق ضد مكونات الشعب العراقي، واستئثار مُكوِّن واحد بالسلطة والقوات العسكرية المسلحة، والنفوذ والامتيازات، ولتنفيذ هذه السياسة والحفاظ على سلطتها، لابد وأن تلجأ الفئة الحاكمة إلى الظلم والإكراه لإخضاع المكونات الأخرى بالقوة الغاشمة. وكما تقول الحكمة: «الظلم لو دام دمَّر، يحرق اليابس والأخضر». لذلك أعتقد أن جميع المشاكل الأخرى التي عانى منها الشعب العراقي هي ناجمة عن هذا التمييز الطائفي والعرقي، ومن ثَمَّ أدى إلى انهيار الدولة العراقية. ويرى هؤلاء الباحثون من خلال قراءتهم لتاريخ العراق، أن الأزمة الحالية التي انفجرت بدوي هائل بعد ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لم تكن وليدة اللحظة، أو صنعتها أمريكا والصهيونية عمدًا لتدمير العراق كما يتصور البعض عن جهل في أحسن الأحوال، أو عن قصد في أسوئها، بل كانت نتيجة حتمية متوقعة لحالة مزمنة لازمت الدولة العراقية الحديثة منذ ولادتها؛ ولعل من المريب في قضية الطائفية بالعراق هو ربط القومية العربية بالطائفية المعادية للشيعة العرب، والنظر إلى الشيعة العرب نظرة قاصرة، والطعن في عروبتهم ووطنيتهم، مثل وصمهم

بالعُجْمة والشعوبية والرتل الخامس، والولاء لإيران بدلًا من ولائهم لأوطانهم العربية. وقد أسهم هذا الربط بين القومية والطائفية في تغذية وإدامة الأحقاد والصراعات العنيفة بين مكونات الشعب العراقي، وما تلاه من مضاعفات وتداعيات مَهُولة. ومن نتائج التمييز الطائفي والعرقي أن اتخذت المظالم ضد الشيعة والكرد شكلًا متطرفًا في العداء ضد العرب السُّنة، بسبب ما يقول الشيعة من أن نظام صدام حسين أرغم نحو أربعة ملايين من العراقيين على الهجرة، معظمهم من الشيعة والكرد والتركمان والمسيحيين، وجلب مكانهم نحو أربعة ملايين من البلدان العربية ومعاملتهم كمواطنين عراقيين، بغية تغيير ديموغرافية السكان طائفيًا وقوميًا، حيث يعتبر الشيعة أن السبب الرئيس للصراع بين مكونات الشعب العراقي وعدم الاستقرار والازدهار الاقتصادي، هو غياب العدالة كنتيجة حتمية للتمييز الطائفي والعنصري الذي مورس بحقهم، حيث يعتبرون الاقتتال الذي انفجر بعد انهيار نظام صدام حسين نتيجة حتمية لتراكمات المظالم والاحتقانات عبر عقود من السنين، والتعبير عن شحنات الغضب والاحتقانات المتراكمة، بسبب احتكار فئة معينة (السنة في اعتقادهم) للسلطة وإصرارها على عدم مشاركة المكونات الأخرى من الشعب في الحكم مشاركة عادلة، واعتماد سياسة القمع والإرهاب للحفاظ على مكتسباتها.

وقد استغلت القوى الإقليمية والدولية هذه التعقيدات في الوضع العراقي، وخاصة التعدد الطائفي، وساهمت في تأجيج الفتنة الطائفية، وصب الزيت على النار المشتعلة في العراق لإفشال العملية السياسية ومنع الديمقراطية. إلا أن المحللين والباحثين المنتمين أو المناصرين للمذهب السني يردون على ذلك بأنه لا إنكار لتعرض المكون الشيعي إلى إهمال اقتصادي وثقافي خلال العهد الملكي وإلى اضطهاد دموي خلال الحقبة البعثية، إلا أن هذا الإقصاء والتهميش يعود لأسباب داخلية يعتبر الشيعة أنفسهم مسئولين عنها، مستندين في ذلك إلى تحليلات رائد علم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي، فالمجتمع الشيعي ومنذ ولاية الدولة العثمانية يختلف عن المكونين: السني والكردي حيث تتحكم به مؤسستان، الأولى المؤسسة الدينية والثانية نظام العشائر، فالمؤسسة

الدينية كانت تنتهج سياسة إبقاء المكون الشيعي متخلفًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا. ومن سياسات المرجعية والتي كانت نتائجها هيمنة المكون السني:

أولاً: عند نشأة الدولة العراقية عام ١٩٢١، قاطعت المؤسسة الدينية الشيعية العملية السياسية برُمَّتها وحرَّمت الانتماء إلى مؤسسات الدولة العراقية أو حتى التعامل معها، وهذه الخطوة مهدت الطريق إلى هيمنة المكون السني،ويمكن إدراك مدى تأثير هذه الخطوة عند مقارنتها مع مقاطعة المكون السني للعملية السياسية في بداية عهد ما بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ استنادًا إلى فتوى رئيس هيئة علماء المسلمين الدكتور حارث الضاري، حيث أدت مقاطعة المكون السني إلى ضياع حقوقه وعزلته بالكامل عن بؤر صنع العراق ابتداءً من عملية كتابة الدستور إلى تركيبة مؤسسات القضاء وهيئات النزاهة والمساءلة وما شابه ذلك.

ثانيًا: تحريم أو عدم التشجيع على الانتساب إلى الكليات العسكرية مع أن الكليات العسكرية، سواءً كانت في العهد الملكي أو الحكومات اللاحقة، كانت تقبل جميع المتقدمين إليها والذين يجتازون الفحص الطبي، كذلك فإن الترقية في الجيش العراقي كانت تلقائيًا ولا تفرق بين (سني وشيعي). وكان لعدم انخراط المكون الشيعي في الكليات العسكرية الأثر الأكبر في هيمنة المكون السني أثناء حكومات العهد الجمهوري الذي أصبحت الانقلابات العسكرية السمة المفضلة لتغيير أنظمة الحكم، وكبرهان على هذه النقطة هو خلو الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة من الهيمنة الشيعية، فخلال ٤٥ سنة لم تنفذ المكونات الشيعية أي انقلاب عسكري للاستحواذ على السلطة، حيث كانت المحاولتان اللتان نفذهما المكون الشيعي خلال هذه الفترة ليس بدافع الاستيلاء على مقاليد الحكم، فمحاولة الدجيل عام ١٩٨٢ كان هدفها قتل صدام وليس السيطرة على الحكم، أما الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ فكانت عبارة عن ثورة غير منظمة جاءت كرد فعل على الوضع المُزرِي في حينها.

ثالثًا: محاربة المرجعية للعمل الحزبي وخصوصًا الأحزاب العَلْمانية والليبرالية

واليسارية، مثل فتوى المرجعية والتي اعتبرت الانتماء إلى الحزب الشيوعي كفرًا وإلحادًا، وحتى هذه اللحظة يعاني الحزب الشيوعي آثار هذه الفتوى.

الغريب أنه وبعد ثماني سنوات من وصول المكونات الشيعية إلى سُدَّة الحكم،مازال غالبية المكون الشيعي يعاني الفقر والتشرذم والتخلف والأمراض والبطالة ونقص الخدمات والركود الاقتصادي والفقر الثقافي واغتصاب الأوجه الترفيهية، مثل ما يجري إتخاذه من قرارات تُنفذ بالقوة لإغلاق النوادي والملاهي ومنع بيع الخمور حتى بالعاصمة بغداد،وتقسيم المجتمع الشيعي إلى بؤرات دينية متناحرة وإعادة هيمنة النظام العشائري،ومن يذهب إلى مدن الصدر والشعلة والكمالية وأحياء التنك (مناطق شيعية في العاصمة بغداد) والجمهورية بمحافظة (البصرة) والحي بمحافظة (واسط) وعلي الغربي بمحافظة (ميسان)، لا يجد إلا أحياء شديدة الفقر تنقص شوارعها أبسط الخدمات الأساسية.

كما أن من المهم ذكره هنا هو تحكم أحزاب الإسلام السياسي في تمثيل الطائفة الشيعية الزاخرة بالعقول العلمية والثقافية والأدبية والإدارية والاقتصادية والأكاديمية، ولكن بسبب دور المؤسسة الدينية المؤثر والمتحكم بقرارات الشارع الشيعي، فإن من يمثل هذه الطائفة هم عناصر الأحزاب الدينية، ويمكن النظر في ذلك إلى سلوك المكون السني خلال دورتَي الانتخابات البرلمانية، حيث انتخب هذا المكون عام ٢٠٠٦ (قائمة التوافق)، وعندما لم تقدم هذه القائمة أي منافع للمُكوِّن السني، أسقطها المكون السني وانتخب بدلاً منها قائمة علمانية بدون الاكتراث بطائفية رئيس القائمة(القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي)؛ مما أدى إلى تكاثر أصوات المكون السني، بينما على نقيض ذلك وعلى الرغم من عدم رضى المكون الشيعي عن الأحزاب التي تمثله بسبب فشلها في خدمته،انتخب المكون الشيعي نفس الوجوه حتى عندما تفرقت إلى كتل متناحرة (الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون).

٢ - الطائفية والدجاج

خلال مَهمَّتي الثانية بالعراق التي استمرت منذ منتصف عام ٢٠٠٦ إبان ذروة العنف الطائفي وحتى نهاية آب / أغسطس ٢٠١٠، ورغم تنوع أصدقائي بين الطائفة السنية والشيعية وغير ذلك من مكونات الشعب سواء أكراد أو مسيحيين، إلا أن الجميع يحاول إخفاء الصبغة الطائفية، بل وإنكار تلك الصفة المقيتة عنه خاصة خلال ما كان يدور من حوارات حول الوضع العراقي،فالجميع اكتوى بنيران الطائفية عندما أشعلها من يريد تدمير الوطن العراقي الواحد، إلا أن ما شاهدته على الأرض يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن السلوك الطائفي لا يتوقف عند الممارسة السياسية أو الأمنية.

في تلك الفترة من مرحلة ما بعد الاحتلال صار تناول العراقيين للدجاج يتبع انتماءاتهم المذهبية، حيث تتنافس شركات تعاقدت معها مؤسسات تمثل الشيعة أنفسهم في كسب ود المستهلك لتحتل المساحة الأكبر من المائدة العراقية، وعلى سبيل المثال فإن الحضرة العباسية تروج لماركة (دجاج الكفيل)، بينما يروج مكتب الصدر لماركة (دجاج الهدى)، فيما يروج مكتب رجل الدين حسين إسماعيل الصدر لماركة (دجاج المراد)، حتى إن ديوان الوقف السني وهو المرجعية الأساسية للعرب السنة يروج لماركة (دجاج الفقيه).

وينتشر النوع الأول من الدجاج في معظم المناطق الشيعية، فيما تزدهر تجارة النوع الثاني في المناطق التابعة للتيار الصدري وله فيها نفوذ كبير، وفي منطقة الكاظمية ومحيطها لن تجد منافسًا لدجاج المراد حيث مقرات الفرع الآخر من عائلة الصدر (آية الله حسين الصدر)، أما في المحافظات والمناطق السنية فدجاج الفقيه يحوز على ثقة المستهلك!

وإذا تمت ترجمة ذلك سياسيًا وربط تناول الدجاج بالعملية السياسية، فإن

ائتلاف دولة القانون ومعظم الائتلاف الوطني الممثليْن للشيعة يفضلون (دجاج الكفيل والمراد)، وتنفرد كتلة الأحرار التي مثلت الوجهة السياسية للتيار الصدري، إحدى مكونات الائتلاف الوطني، بتشجيع (دجاج الهدى). أما القائمة العراقية التي تندرج تحت لوائها مكونات سنية مثل (حركة تجديد بقيادة طارق الهاشمي) و(عراقيون بزعامة أسامة النجيفي رئيس البرلمان الحالى)، فمعظم الدجاج الذي يتناوله أعضاؤها هو (دجاج الفقيه).

حتى إن العراقيين باتوا يتندرون بنكتة عن هذا الموضوع، وهو أن التحالف الكردستاني (الممثل للأكراد) ينتظر طرح نوعية دجاج جديدة خلال جلسات البرلمان ليقرر نوع الدجاج الذي سيحوز على ثقته، وحتى ذلك الحين فدجاج (ساديا) هو الخيار الأفضل للأكراد.

وفي ما يلي جدول بأهم الأحياء السكانية، موزعة حسب التركيبة السكانية لمركز بغداد:

أولاً : جانب مركز الكرخ (غرب بغداد)

ت	المناطق السنية	المناطق الشيعية	المناطق المختلطة
١.	الدورة	الكاظمية	الحرية
٢.	السيدية	أبودشير	حي الجهاد
٣.	الغزالية	حي العامل	الشرطة الرابعة
٤.	حي العدل	الوشاش	الإعلام
٥.	العامرية	البياع	الصالحية
٦.	حي الخضراء	الشعلة	حي التراث
٧.	اليرموك	العطيفية	الطوبجي

٨.	الشرطة		
٩.	حي الجامعة		
١٠.	المنصور		
١١.	شارع حيفا		
١٢.	الكندي		
١٣.	عرب جبور		
١٤.	هور رجب		
١٥.	القادسية		
١٦.	المأمون		

ثانيًا : جانب مركز الرَّصَافة (شرق بغداد)

ت	المناطق السنية	المناطق الشيعية	المناطق المختلطة
١.	الأعظمية	الثورة (مدينة الصدر)	الشعب
٢.	الصليخ	العبيدي	حى البنوك
٣.	الراشدية	الحسينية	البلديات
٤.	سبع أبكار	الكمالية	الجادرية
٥	الوزيرية	حى الأمين	شارع فلسطين
٦	الفضل	نواب الضباط	حي أور
٧	المشتل	الكرادة	حي الغدير
٨	زيونة	الباب الشرقي	بغداد الجديدة
٩	حي المثنى	جميلة	الزعفرانية
١٠			جسر ديالي

وإن كانت هذه التركيبة قد تغيرت نوعًا ما نتيجة حوادث العنف الطائفية التي مر بها العراق، إلا أن هذه الإحصائيات هي المعتمَدة من قِبل الأمم المتحدة ومنظمة الإنسانية الدولية ، في الدولة العراقية.

ثالثًا: العلاقة بين الطائفي والسياسي

يقول رجل الدين السني والمفكر الإسلامي العراقي الدكتور أحمد الكبيسي، إنه (عندما صار العراق شيعيًا صار بالصدفة، وعندما صار العراق سنيًا صار بالصدفة، والآن صار كما صار بالصدفة، وعندما قامت ثورة العشرين لمقاومة الاحتلال الإنجليزي ونودي بالعراق دولة أفتى مُفْتٍ شيعي بأنه يحرم على كل شيعي أن يشترك في الأجهزة الحكومية والعمل السياسي وهذا لا يجوز وهذا كفر، فانحسر الشيعة ولم يشتركوا في الحكم فصار العراق سنيًا، وبعد الاحتلال الأمريكي أصدرت المرجعيات السنية نفس الفتوى وصار العراق شيعيًا وأعتقد أن هذا عدل، واحدة بواحدة، ولهذا سيعود الشيعة والسنة قريبًا، بل هم عادوا فعلًا، فأنا أُهاتَف يوميًا وأُكلَّم يوميًا من مجمل الشخصيات وشيوخ العشائر ونساء، فعلًا أصدق أن العراقيين بهذه السرعة عادوا إلى هذا الوعي الذي هو منطقي منهم).

وعندما شبَّت المقاومة بدأت بشكل مفاجئ وسريع منذ أول أيام الغزو الأمريكي، حيث كانت هناك فتاوى من شيوخ السلفيين والإخوان قبل الغزو بالمقاومة سواء بتشكيلات الحكومة أو بعيدًا عنها، وكانت فتوى الشيخ محمد فاضل السامرائي تتضمن أيضًا أنه لا يجوز المقاتلة بشكل منفرد وإنما على شكل مجموعات، وبدأت المقاومة في المناطق التي تنتشر فيها الأفكار السلفية منذ عهد صدام، وهي الرَّمَادي والمحمودية أو ما يسمى (المثلث السني).

في الجانب الآخر -وهنا المفارقة- كانت تشكيلات جيش المهدي (الجناح العسكري للتيار الصدري) تمثل فصائل المقاومة الشيعية وشُكِّلت على أساس مقاومة الأمريكان،

وكان لديهم اتصالات ودعم مع الدكتور حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين وأيضًا الشيخ أحمد الكبيسي، وكانت هناك مساعدة بين الطرفين في (معركة الفلوجة) و(معركة مدينة الصدر والشعلة في بغداد) ومعركة (النجف).

وأخبرني أحد الأصدقاء وكان ضمن تشكيلات جيش المهدي في منطقة الشعلة ذات الغالبية الشيعية شمال غرب العاصمة بغداد، أنهم عند محاصرتهم من قِبل الأمريكان عام ٢٠٠٤ اتصل بهم إمام جامع في منطقة الغزالية -وهي منطقة سنية مجاورة لهم- وأبلغهم أن (لديه ١١ قاذفة آر بي جي) لكن لا يستطيع إيصالها لهم وإن كانوا يقدرون أن يتسلموها منه فليأتوا لأخذها، وأخبرني أنهم أرسلوا عددًا من النساء إلى إمام الجامع(السني) الذي زودهم بالقاذفات ؛مما مكَّنهم من مواجهة الدبابات الأمريكية.

ويُعتقد أن تحول جيش المهدي المتعاون مع المقاومة السنية عام ٢٠٠٤ كان بتأثير كبير من أحمد الجلبي لشق صف المقاومة العراقية بتوجيه من المخابرات الأمريكية، كما أن المخابرات الإيرانية وأتباع الجلبي انضموا إلى صفوف جيش المهدي لتحويل وجهتهم واستغلالهم لاغتيال البعثيين وضباط الجيش، حيث بدأ التحول الجذرى والعداء الواضح بعد معركة النجف (حينما حاصرت قوات أمريكية وعراقية التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر في البلدة القديمة بالنجف على بعد ١٦١ كم جنوب بغداد) حيث بدأت الإشاعات حول جيش المهدي وإلصاق التهم به حول الاغتيالات التي تحصل،كما بدأ الأمريكان والإيرانيون والأحزاب السياسية ببث إشاعات حول أن السُّنة بدءوا يقتلون الشيعة، والملاحظ هنا إنه لا وجود لذكر القاعدة حتى الآن.

وكان لمعركة النجف تداعيات كثيرة، ولكن يُقال إن أمرًا صدر بتنفيذ حكم باعتقال مقتدى الصدر كونه مُتهمًا بقتل عبد المجيد الخوئي، وكان الأمريكان يعتقدون إنهم باعتقال مقتدى أو إخفائه سينهون أمر جيش المهدي لكن الذي حدث أن عناصر جيش المهدي توجهوا من كل المحافظات إلى النجف، كما يقال إن صراعًا نشب هناك من أجل

السيطرة على مرقد الإمام علي بن أبي طالب بين الصدريين والمجلس الاعلى وأتباع المرجع الأعلى آية الله على السيستاني باعتباره يشكل مصدرًا مهمًا للأموال (يدفع الشيعة مقدار الخُمْس من أموالهم زكاة للمرجعية التي يتبعونها)إضافة إلى قوته الروحية، وأراد الصدريون استغلال المقام الروحي لمدينة النجف (حيث مقر الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية) في مواجهة الجيش كما فعلوا عام ١٩٩١.

والحقيقة أن العراقيين كانوا في حالة صدمة مما حصل في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ من جانب، ومن جانب آخر كانوا يأملون في إحداث تغيير جذري في وضع البلد بمن فيهم البعثيون حيث أن حوالي ٩٠٪ من البعثيين كانوا مع تغيير النظام؛ لذلك كان هنالك أمل في التغيير والتحول نحو الرأسمالية، وكان هناك اعتقاد سائد أن الأمريكان لا يمكن أن يسمحوا لإيران والأحزاب الدينية بالتغلغل إلى العراق وأنهم سيعيدون ترتيب الأمور تدريجيًا؛ لكن الذي حصل هو إصدار قانون اجتثاث البعث وحل الجيش وتشكيل الحكومة ومجلس الحكم على أساس طائفي بحت. كما أن المجلس الأعلى وجناحه المسلح (فيلق بدر) بدءوا في السيطرة على المناطق الجنوبية وإجراء تصفية طائفية حزبية بحتة،ومن جهة أخرى فإن العراقيين في الداخل،وخاصة الصدريين الذين يعتبرون معارضة داخلية لنظام صدام استُبعدوا من كل شيء، وأصبح هناك تعامل وفق الدرجات والمناصب الحكومية الكبيرة في بغداد أو المحافظات استولى عليها أشخاص جاءوا من خارج العراق، وهذا الأمر ولَّد نكسة وخيبة أمل وكان هناك شعور أن النظام باقٍ كما هو مع تغيير الوجوه والأحزاب، كما أن المحافظات السنية استُبعدت من كل شيء وتمت معاملتها على أنها خسرت الحرب مع الأكراد والشيعة؛ لذلك جرت معاملتهم باضطهاد وعنصرية، وأصبح هناك مُضطَهدون شيعة وأكراد ربحوا الحرب ضد مضطهديهم السنة واستعادوا حقوقهم.

ولعل من الجدير ذكره هنا هو ما ذكره أحد أصدقائي في بغداد وكان يعمل في جهة أمنية كبيرة إبان حكم صدام حسين،من أن هناك مجاميع مختلفة كانت تأتي من

مدن الجنوب الشيعي (كربلاء والناصرية والحلة وواسط ومحافظات أخرى) تقوم بعمليات على مطار بغداد حيث يقع أكبر معسكر أمريكي نهاية عام ٢٠٠٣، وتقصفه بقذائف الهاون ثم تنسحب إلى محافظاتها، وكان هناك تنسيق بين هذه المجاميع رغم أنها لا تنتمي إلى مكون واحد ولكن الشيعة والسنة كانوا سواء في هذا الأمر ويعملون معًا، وهناك اعتقاد بأن من كان ينظم هذا الأمر جهة مرتبطة بجهاز الحرس الخاص الذي يشرف عليه قصي صدام حسين. وهنا أيضًا يجب التأكيد على أن التنظيمات التي كانت تعمل هى جيش محمد والجيش الإسلامي وغيرها من مجاميع معروفة ، ولم تكن القاعدة معروفة في العراق حتى ذلك الوقت.

أما التركيبة المجتمعية التي استقرت بعد الاحتلال الأمريكي فقد بات يسيطر عليها من هم من أصول إيرانية، أو من يعرف عند العراقيين بـ (التبعية) والكثير من هؤلاء غادروا العراق أو تم ترحيلهم (تسفيرهم إبان حكم صدام حسين) أو هربوا أو بقوا بعد تثبيت انتمائهم لعشائر عربية،وللأسف الشديد فإن الكثير من هؤلاء يحملون ألقابًا تنسبهم (لآل البيت والرسول الكريم محمد ^)، وأذكر هنا حديثًا لأحد الأشخاص وهو (سيد موسوي) قال:إننا السادة مهددون بالتصفية الآن (لأن من هم من أصول إيرانية لا يريدون لنا البقاء، يعني حتى السادة انقسموا قسمين: إيرانيين وعرب) مع أنهم يحملون الألقاب ذاتها .

من جهة أخرى، فإن التركيبة المجتمعية انقسمت على أساس عرقي طائفي بعد أن كانت على أساس عشائري مناطقي مما أفرز حالات جديدة من الروابط، وعلى سبيل المثال كان في العراق صراع قديم يُضرب به الأمثال وهو صراع السوامرة (أهل مدينة سامراء التابعة لمحافظة صلاح الدين ١٢٠ كم شمال بغداد) مع التكارتة (أهل مدينة تكريت عاصمة صلاح الدين ١٧٥ كم شمال بغداد) فكان السامرائي يعتبر التكريتي أصغر شأنًا منه، ولما اعتلى صدام حسين السلطة وهو تكريتى (من عشائر البوناصر فرع البيجات) همَّش السوامرة إلى حد كبير ،كما كان هناك صراع (عانه وراوة) في

محافظة الأنبار السنية، أما الآن فظهر صرع (النجف وكربلاء) إلى السطح وهو صراع قديم لكنه كان تحت الرماد، فالسلطة في النجف للمجلس الأعلى وأتباعهم، وفي كربلاء لحزب الدعوة وأتباعهم، وأهالي النجف يحملون قيمًا عربية وهي قيم البداوة والعشائر العربية، أما أهالي كربلاء فيحملون قيمًا تنتمي إلى إيران كون غالبيتهم من التبعية الإيرانية ويحملون قيمًا أكثر تمدنًا وحضارة، هذا الصراع أيقظه صراع حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي على السلطة، كما أن ظهور التيار الصدري بقوة أوجد ما عُرف بـ(صراع المرجعيات الدينية)، كما أن هناك صراعًا ظهر على السطح وكان مخفيًا هو ما بين (الفرات الأوسط والمحافظات الجنوبية)، فأهالي محافظات الفرات الأوسط يعتبرون الجنوب (البصرة والعمارة والناصرية) أقل قيمة منهم. وهناك حكايات ترجع إلى ثورة العشرين حيث يعتبرون مناطق الفرات أعلنت الثورة،في حين محافظات الجنوب بقيت ساكنة وهذا الأمر امتد حتى يومنا هذا.

ويعتبر أبناء الجنوب أنفسهم أكثر من عانى الاضطهاد في العراق وهذا صحيح إلى حد ما ، لذلك سعوا إلى السلطة ووصلوا للمرة الأولى إلى الوزارات والقيادات ولكن شعورهم بأن الناس مازالوا ينظرون إليهم على أنهم (المعدان) وهي صفة تطلق على من يربون الجاموس ويحلبون ألبانه، مازال باقيًا ما أدى إلى أن يتعاملوا بعنف مع غيرهم. وأعتقد إن هذا أحد الأسباب التي جعلت جيش المهدي يتعامل بعنف مع الآخرين؛ لأنه يشعر أن الآخرين ينظرون إليه باستصغار وحاول أن يفرض نفسه بالقوة.

كما هناك شعور تاريخي لدى الشيعة بأنهم مضطهدون منذ أن تولى أبو بكر الصدِّيق الخلافة (كان أول خلفاء الرسول الكريم) ومنع علي بن أبي طالب منها (تولى الخلافة بعد النبي ثلاثة خلفاء: أبو بكر وعمر وعثمان)، وهذا الأمر مؤثر حتى يومنا لذلك هم يعتقدون أن سيطرتهم على حكم العراق هو تصحيح لمسار التاريخ ، لذلك هناك محاولة لتغيير الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق وفق هذا الأمر وهذا ما

حاوله الحاكم الإيراني الشاه إسماعيل الصفوي في بلاد فارس ونجح، لكنه لا يلاقي نجاحًا في العراق رغم ما يجري لأن المجتمع العراقي مجتمع مثقف، وحتى الأميون منهم على قدر من الوعي هذا من جانب، أما الجانب الآخر فإن العشائر في العراق تعتز بانتمائها العربي لذلك ينظرون لكل ما يجري بريبة، خاصة ما أتى به القادمون من إيران. ولا ننسى أن عشائر الجنوب ترى الإيرانيين أو المنحدرين من أصول إيرانية أقل مُستوًى منها، لذلك حتى الآن تسميهم بـ (العَجَم)ولا تزوجهم بناتها.

كما أن خيرة مثقفي العراق وكُتَّابهم وفنانيهم هم من الشيعة والجنوب وهؤلاء لهم مواقفهم من ذلك التغيير؛ إضافة إلى أن أهل العراق هم أهل (كِيف ومرح وفرفشة) وحتى مشاركتهم في مراسم عاشوراء وغيرها يأتي الكثير منه من هذا الجانب، لذلك فإن الأمر كما أعتقد يجري لأن السلطة تريده أن يكون كذلك فالناس على دين ملوكهم لكن في أول تحول ستجدونهم ينقلبون، وهكذا هم العراقيون كما قال الفرزدق للإمام الحسين «قلوبهم معك وسيوفهم عليك» فتراهم قاتلوا الحسين مع ابن زياد، وقاتلوا ابن زياد مع المختار الثقفي،وقاتلوا المختار مع ابن الزبير وقاتلوا ابن الزبير مع الأمويين والحَجَّاج وهلم جرًا حتى يومنا،وهي عملية تاريخية ترويها مدونات الشيعة على أن الأمر لا يستقيم حتى يظهر(المهدي المنتظر وهو الإمام الغائب لدى الشيعة الجعفرية أو الإثني عشرية) ويقتل كل من لم يُوالِهم بالمناسبة.

ومن الظواهر التي تؤكد وجود مَنْحًى طائفي بالعراق الجديد ،هي عملية إزالة كل ما يتعلق بعهد حكم البعث بقيادة صدام حسين من جداريات ورموز ووضع رموز يميل لها الشيعة وهم (الحكام الجدد)، وذلك في إطار الصراع الخفي بين السنة والشيعة حيث جرت إزالة (ساحة الفردوس) التي كان يتوسطها تمثال صدام حسين، بما فيها النُّصب المشوَّه الذي كان قد جرى وضعه بعد أن أسقط الأمريكيون تمثال صدام حسين في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣ وملحقاته حتى الأعمدة الـ (٣٧). ومن المقرر إعادة نُصب الجندي المجهول القديم الذي كان موجودًا على عهد الرئيس الراحل عبد

الكريم قاسم، فيما قامت الحكومة العراقية ببناء جسر في كل تقاطع كان يوجد فيه نصب أيام حكم صدام حسين حتى يتمكنوا من رفع النصب دون إثارة الرأي العام ؛ خاصة وأن بعض تلك النصب لها دلالات وطنية، مثل نصب الجندي العراقي في منطقة (باب المعظم) وسط بغداد.

كما شهد الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠١٠ احتفالية لافتتاح جدارية باسم (الغدير) في منطقة (شارع فلسطين)؛ حيث قال محافظ بغداد:« لقد عملنا على إزالة كل الجداريات والنصب التي تخص النظام السابق ووضعنا بدلاً عنها نصبًا تمثل المرحلة الجديدة»، ومن هذه النصب مثلاً إزالة جدارية رائعة للفنان العالمي فائق حسن على طريق مطار بغداد اسمها تأميم النفط، ونصب (ساحة اللقاء) ووضع بدلاً عنها جدارية للمرجع محمد باقر الصدر وأخته، كما تم رفع جدارية تمثل إعدام الأسرى العراقيين من قِبل الإيرانيين في حرب الثمانينيات ووضع جدارية لمحمد باقر الحكيم بدلاً منها، وكذلك نصب الأسرى في ساحة المستنصرية شرقي بغداد، كما تمت إزالة الشواهد من نصب بلاط الشهداء والذي يرمز إلى أطفال مدرسة قُتلوا بقصف صاروخي إيراني (خلال حرب السنوات الثماني١٩٨٠ - ١٩٨٨)، بالإضافة إلى إزالة غالبية أسماء المدارس خاصة ذات الدلالة القومية ووضع بدلاً عنها أسماء جديدة ذات دلالات دينية، كما جرت إزالة أربعة تماثيل كانت ترمز لشهداء جامع أم الطبول في اليرموك، وهؤلاء هم ضباط قوميون تم إعدامهم في المكان نفسه من قبل الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم الذي يحبه الشيعة كثيراً لأسباب عديدة، منها: أنه قام بتشييد مدينة الثورة (مدينة الصدر حاليًا) ولكونهم يعتقدونه شيعيًا كونه من محافظة واسط جنوب بغداد، (والحقيقة أنه زبيدي من منطقة الصويرة، البعض يقول سني والبعض يقول شيعي وربما يكون من الطرفين أي أن أباه سُني وأمه شيعية)، كما يعتبره الشيعة والعراقيون بشكل عام خاصة الشيوعيين نصير الفقراء، وأنه أزال الإقطاع ولهذا تأثيره في المناطق الجنوبية كبير جدًا.

١ - بروز مقتدى الصدر

ومما يؤكد أن العلاقة بين السنة والشيعة في المرحلة الأولى بعد الاحتلال الأمريكي كانت تعاونية خاصة بين عراقيِّي الداخل هو أنه تم تشكيل مجلس سياسي من قبل آية الله الخالصي، وضم المجلس مقتدى الصدر زعيم التيار الصدرى الشيعي، ورئيس هيئة علماء المسلمين السنية الدكتور حارث الضاري، ولأول مرة في العراق تم توحيد يوم بدء العيد (حيث يحتفل الشيعة ببدء عيدَي الفطر والأضحى بعد المسلمين السنة بيوم) وأصدر المجلس بيانًا في يوم العيد عام ٢٠٠٤ بهذا الصدد، لكن الصدر انسحب فجأة من المجلس حتى دون أي إعلان قبل معركة النجف، ومن ثم بدأت المناوشات بين الضاري وهو من ممثلي العرب السُّنة الكبار والصدر وهو من ممثلي الشيعة المؤثرين، أي أن هناك من يرى أن توجه مقتدى الصدر كان وطنيًّا إلى حد ما، وأن تشكيل جيش المهدي كان لمقاومة الأمريكان ولم يفعل عند تشكيله غير ذلك، ولكن التحول جاء بعد معركة النجف عام ٢٠٠٤ بالذات. ويبدو أن هناك تأثيراً إيرانيًا من جهة وأمريكيًا من جهة أخرى، إلا أن هذا سر لا يعرفه أحد، ولكن فجأة بدأ جيش المهدي ينظم نفسه على أساس عسكري، وبدأ يعمل كفصائل وألوية ويوزع المناطق قطاعات لكل قطاع قيادة تتصل بقيادة أعلى منها، كما أنه شكل منظومة استخبارية في كل منطقة يسيطر عليها تزوده بالمعلومات عن كل فرد وعائلة، وهم ما اصطلح عليهم لاحقًا بــ(العلاسة والصكاكة) وغيرهم.

ولو راجعنا ظهور الصدر الثاني أي محمد صادق الصدر والد مقتدى فإنه كان يدعو إلى مرجعية دينية عربية وينتقد بشدة المرجعية من أصول إيرانية، والصدريون في بداية ظهورهم كانوا على الخط نفسه، وكانوا ينتقدون بشدة أن يتسلم قيادة الدولة من جاء من خارج العراق ويهمل الذين في الداخل، وكانوا يعنون بذلك تسلم قيادات المحافظات خصوصًا الجنوب من قبل القادمين من إيران (المجلس الأعلى) وإهمال الذين كانوا في العراق رغم أنهم يعدون المعارضة الحقيقية لصدام حسين، لذلك كان

مقتدى الصدر في مواجهة قوية مع من هم من أصول إيرانية، ويجب ملاحظة أن غالبية الصدريين أو جيش المهدي هم من عشائر عربية ومن الفقراء ومن الشباب الذين دون الثلاثين من العمر.

وتوسع الصراع بين الصدر والإيرانيين بعد اتهامه بمقتل الخوئي، بينما يعود العداء بين الصدر ونوري المالكي إلى عام ٢٠٠٦، يعني بعد تنفيذ خطة فرض القانون وتعهد المالكي بإنهاء كافة المليشيات المسلحة، حيث عمل على مكافحة جيش المهدي وإسقاط سيطرته على المناطق منطقة بعد الأخرى بمساعدة الأمريكان، واعتبر الصدريون أن نوري المالكي ينفذ خطة أمريكية وهو اعتبر أنه يحقق القانون وسيطرة الدولة؛ لأن الصدريين أصبحو دولة داخل دولة.

يعني المناطق التي يسيطر عليها الصدريون لا وجود لسلطة الدولة فيها، وكان البلد في حرب أهلية حقيقية لذلك كان على المالكي كرئيس حكومة تنفيذ سلطة الدولة، ومن جهة أخرى فإن هناك صراعًا على من يسيطر على الشارع الشيعي، والمعروف أن الذي يسيطر على الشارع الشيعي هو من يتسلم مقاليد الأمور في العراق، وحزب الدعوة عمل على أن يكون البديل لحزب البعث الذي سيطر على السنة، وهذا ما عمل عليه أيضًا المجلس الأعلى والصدريون، كما أن هناك مرجعيات مختلفة بينها صراع.

كان الصدريون يهددون مرجعية السيستاني والحكيم بسيطرتهم على الشارع بالقوة، وفي الوقت الذي يتبع جيش المهدي قوة السلاح في محاولته للسيطرة على الأرض، كان الآخرون سياسيين بالدرجة الأولى، وكان للصدريين أربعة مراجع هم اليعقوبي والبغدادي وحسين المؤيد الصرخي.

كل منهم يدَّعي أنه على خط محمد صادق الصدر، وكانوا جميعًا من تلاميذه، حيث أنشأ اليعقوبي مع قاسم الطائي وآخرين مرجعية أسموها الفضلاء، حولها اليعقوبي فيما بعد إلى حزب الفضيلة. أما الصدر فكان واحدًا منهم لكن له مكانته

بينهم؛ كونه الابن الوحيد المتبقي لمحمد صادق الصدر. وأعتقد أن الأمر بدأ في الظهور مع مقتل الخوئي في النجف في الأيام الأولى للاحتلال، حيث كان الصدريون يجتمعون عند مقتدى الصدر في النجف ولم يكن لديهم وجود ظاهر في المناطق الأخرى، ولكن أتباع الصدر كثيرون خاصة في المحافظات الجنوبية منذ عام ١٩٩٨. بعد مقتل الخوئي في النجف بدأ اسم مقتدى الصدر في الظهور باعتباره المحرِّض على عملية القتل؛ إزاء هذا الأمر التفَّ أتباع محمد الصدر حول مقتدى أو هو طرح نفسه ليضمن حماية شعبية له، وبدا الأمر كصراع شيعي - شيعي لأن وجود الخوئي في النجف وكونه مدعومًا من البريطانيين سيجعله قوة سياسية ودينية، خاصة وأن مؤسسة الخوئي في لندن ذات سطوة على الكثير من السياسيين الحاليين وتملك أموالاً طائلة.

في هذه الأثناء برز اسم حسين المؤيد والبغدادي كأقطاب للمقاومة العراقية، وكان المؤيد من أوائل الذين اعتقلهم الأمريكان من رجال الدين، وهنا يجب ملاحظة أن مقتدى الصدر لم تكن له حتى الآن علاقة بإيران، بل إن هناك من الصدريين من يتهم إيران بقتل محمد صادق الصدر، إلا أن إيران بدأت بالتدخل في جيش المهدي بشكل غير مباشر من خلال إيصال عدد من مؤيديها إلى مواقع قيادية في المناطق، مع ملاحظة إنني عندما أقول مؤيديها فأنا لا أعني من لديه خبرة أو تفكير سياسي أو حتى ديني، ولكن هناك نوع من النزوع إلى إيران لدى الشيعة جميعًا، وأغلب الذين كانوا يقودون جيش المهدي هم من البسطاء فكرًا وإمكانات، وكان همهم هو إبراز السيطرة والوقوف في مكان النفوذ والقدرة، حيث استغلت إيران هذا التوجه فزودتهم بالمال والسلاح تحت شعار محاربة النواصب والوهابية (السنة)، لكن الحقيقة هو كان هدف السيطرة على مقاليد العراق، حيث أدركت إيران أن الصدريين أقوى من أتباعها (المجلس الأعلى وفيلق بدر) في تحقيق بعض الأهداف خاصة بالنسبة لأمور القتل، خاصة وأن العراق شهد مواجهات بين بدر وجيش المهدي.

فالبدريون أي (عناصر فيلق بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى) علاقتهم

مكشوفة مع إيران لذلك كان لابد من إيجاد غطاء آخر وقوة أخرى، ولهذا حرضت إيران على احتواء مقتدى الصدر الذي كان يمثل المرجعية العربية الشيعية ليكمل دراسته الدينية في إيران على يد المرجع الحائري (أحد أنصار ولاية الفقيه) ويعود إلى العراق ليكمل الدور، فيما يتراجع المجلس الأعلى وبدر للدرجة التي يفشلان فيها في تحقيق مكاسب مرضية في انتخابات مارس/آذار ٢٠١٠، اتساقًا مع خسارة نفوذ الشارع الشيعي العراقي (حقق التيار الصدري ٤٠ مقعدًا من إجمالى ٧٠ حققتها كل مكونات الائتلاف الشيعي، ومنها المجلس الأعلى وتيار الإصلاح بقيادة الجعفري وحزب المؤتمر الوطنى وكتلة الفضيلة وغيرها).

وبعد أن ظهرت قوة التيار الصدري عادت إيران لتضغط على مقتدى الصدر وفقًا لما أعلنه في بيان منشور ليقبل بالتحالف مع غريمه نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون، حتى يتحقق ما تريده إيران من التئام للبيت الشيعي، ولكن وفق أطر وسياقات جديدة لمراكز القوة والنفوذ.

٢ - صراع الإرادات والديمقراطية

كان يمكن لسيناريو العملية السياسية الحالي أن ينجح في بناء دولة لو اختلف الواقع العراقي، إلاّ أن هذا السيناريو فشل (حتى الآن) في إنتاج دولة ديمقراطية مدنية متماسكة،ولا يمكن عزل التدخل المضاد للقوى المتضررة من التغيير(داخليًا وخارجيًا) والذي صعَّب عملية التحول وأدخلها مسارات جديدة، وقد تدخلت تلك القوى مع الواقع الطائفي الذي جرى تكريسه على المشهد العراقى في إفشال العملية السياسية، إلاّ أن السبب الأساسي في تلكؤ سيناريو العملية السياسية يبقى في طبيعة الأسس المعتمدة لإنتاج التحوّل، وفي طليعتها المحاصصات الطائفية والعرقية، والتوافقات ودمج المسارات، من خلال اعتماد الديمقراطية التوافقية على حساب الديمقراطية التعددية، بدعوى قدرتها على احتواء التناقضات الاجتماعية الوطنية، وكحل لمشكلة التنوع الإثني والطائفي والعرقي، وترجمتها على شكل توازن سلطة مدعوم بڤيتو تتسلح به المكونات والطوائف الرئيسة.

ويبدو أن صيغة التوافق مازالت تَحُول دون خلق مجتمع الدولة السياسي،ولا معنى هنا للتنوع العرقي والطائفي، فهو تنوع مجتمعي طبيعي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات، إلا أن تكوين الدولة يحتاج إلى أمة سياسية موحدة ولا يمكن ذلك في المجتمعات البدائية أو التقليدية في التشكيل والتمحور، حيث تحتاج الديمقراطية التوافقية دولة راسخة ومجتمعًا مدنيًّا متطورًا، وإلاَّ ستكون ديمقراطية طوائف وأعراق كما هو الحال بالعراق حتى مع مروره بالانتخابات النيابية في مارس/آذار ٢٠١٠ والتي أنتجت ثاني برلمان منتخب وثاني حكومة دائمة.

وهناك من يرى أن المحاصصة السياسية لا ضير فيها، كونها تعني استحقاق شراكة لقوى سياسية منتخبة تتقاسم الحكم لإدارة السلطة، ولكن إذا ما اختزنت المحاصصة الروح والثقافة والمصلحة الطائفية والعرقية والجهوية فستقود إلى انهيار الدولة أو على أقل تقدير جمودها وعدم تطورها، كونها ستؤدي إلى انقسام السلطة، وهو ما سيقود لمصادرة الدولة لحساب دويلات في جسد الدولة الواحدة.

٣ - كركوك

تعد مشكلة كركوك إحدى أكبر المشكلات التي قد تعصف بما تحقق من استقرار نسبي بالعراق؛ لأنها مشكلة خطيرة، فاستقرار العراق ومستقبله مهددان مادام حل هذه المشكلة لايزال معطلاً. في ظروف أخرى ما كان للعراق أن يعرف هذه المشكلة، ولا المشكلة الأم المتعلقة بالقومية الثانية في البلاد(الكرد)، وربما توجد أسباب أخرى لا تقل أهمية عن مشكلة تعدد القوميات في هذه المدينة (المحافظة) التي تضم العرب والتركمان والكلدو آشور إلى جانب الكرد، وهي أن تلك المدينة عائمة على بحيرة من النفط وذات أهمية استراتيجية وسياسية قصوى لكل مكوناتها، بينما ينفرد الكرد وحدهم بالرغبة في ضمها إلى إقليمهم شبه المستقل (إقليم كردستان)، بينما تطالب باقي الأعراق ببقائها تحت ولاية الحكومة المركزية العراقية مع منحها (وضعًا خاصًا) ضمن الدولة الموحدة.

ويرى الأكراد أن وضع المدينة الحالي ربما لم يكن موجودًا إذا كان أكراد (ولاية الموصل العثمانية مثلاً)، قد أبلغوا عصبة الأمم قبل حوالي ٩٠ عامًا رغبة مختلفة عن الرغبة التي أعلنوها، حينها ما كانت كركوك، ولا محافظات إقليم كردستان الثلاث (السليمانية، أربيل، دهوك)، ولا الموصل ربما، جزءًا من خريطة دولة العراق الحديثة كما هي اليوم.

كانت (تركيا الأتاتوركية) في عشرينيات القرن الماضي قد تنازعت على تبعية ولاية الموصل العثمانية، مدعية أنها من حقوقها، لكن بريطانيا الطامعة في نفط العراق، والذي كان متركزًا آنئذٍ في منطقة كركوك، سعت لإلحاق الولاية بالدولة التي شكَّلتها لعرب العراق من ولايتي بغداد والبصرة، بقيادة (الملك فيصل الأول)، ابن شريف مكة والحجاز (الشريف حسين). وأُحيل النزاع التركي- العراقي (البريطاني) إلى عصبة الأمم لتقرير مصير ولاية الموصل، فأوفدت العصبة بعثة إلى الولاية واستطلعت آراء الزعماء الكرد من دون غيرهم، فقرروا (وهذا ما نقلته البعثة وأعلنته العصبة رسميًا)، أنهم يرغبون في دولة كردية مستقلة، حالهم في ذلك حال جيرانهم العرب والترك والفرس وغيرهم. وإذا كان ذلك غير ممكن، وأن لا خيار أمامهم غير الالتحاق، إما بتركيا، أو بدولة العرب في العراق، فإنهم يفضلون العرب على الترك، شريطة أن يؤمَّن لهم سياسيًا نوع من حكم ذاتي، وهذا ما كان، فقد ألحقت ولاية الموصل بالمملكة العراقية، وعلى هذا الأساس، عدَّل البرلمان العراقي دستور العام ١٩٢٥ لينص على الوضع المميز للكرد وعلى حقوقهم. مشكلة كركوك، والمشكلة الأم (الكردية) بُرمَّتها، نشأت مثل قطعة جليد صغيرة تدحرجت على سفح جبل مكسو بالثلج، كبرت المشكلة الكردية وتفاقمت بسبب شعور الأكراد بتنكر العراقيين العرب لهم، وهو ما أدى إلى شعورهم بالمظلومية كما يشعر الشيعة أيضًا بالمظلومية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وهو السبب المباشر لوجود تحالف شيعي كردي مستمر، حيث أصبحت الصورة بعد انهيار نظام صدام حسين تبدو على أن هناك شيعة وأكرادًا منتصرين بتدخل دولي وأمريكي بشكل خاص ضد سُنة خاسرين.

وتُعتبر مدينة كركوك من المدن المهمة والحيوية في العراق تبعًا لعوامل متعددة، لعل من أهمها الثروة الطبيعية التي تكمن في باطنها من البترول والغاز الطبيعي وخصوبة أراضيها الزراعية؛ وكذلك لِقدَم تاريخ المدينة التي تدل عليها شواهد الآثار وما تناقلته الكتب عن تاريخها حيث كانت كركوك عاصمة ولاية (شهرزور) إبان الحكم العثماني؛ بالإضافة إلى موقعها الجغرافي والتجاري المتميز فضلاً عن مميزات التسامح والتعايش والوئام بين الأديان والمذاهب المختلفة من الكرد والتركمان والعرب والكلدو آشور، كما كرست المدينة تعايش المسلمين والمسيحيين واليهود جنبًا إلى جنب حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهجرة اليهود من العراق بعد ظهور مشكلة فلسطين وقيام الحكومة العراقية بإسقاط الجنسية عنهم.

هذا التعايش والوئام جنبًا إلى جنب بين القوميات والأديان ظل قائمًا رغم محاولات الأنظمة السياسية في العراق اتباع نهج سياسة التمييز والتطهير العرقي.

في عام ١٩٢٧، حدث تدفق تلقائي عظيم للنفط في منطقة بابا كركر بالقرب من مدينة كركوك؛ مما حدا بشركة النفط العراقية لاستخراجه بصورة منظمة من حقل بابا كركر عام ١٩٣٤، علمًا أن استخراج النفط كان يتم قبل هذا التاريخ بطرق بدائية، وتُقدر كمية المخزون الاحتياطي لحقول النفط في كركوك بأكثر من ١٠ مليارات برميل بقدرة إنتاجية قدرها٧٥٠ ألف برميل إلى مليون برميل يوميًا، ومنذ دخول القوات الأمريكية إلى العراق في أبريل / نيسان ٢٠٠٣ تعرضت حقول نفط كركوك إلى مئات الهجمات التخريبية من جانب المجموعات المسلحة أدت إلى خسائر بلغت مليارات الدولارات، إضافة إلى الأضرار الناتجة عن هذه العمليات التخريبية تعرضت البنية التحتية لإنتاج النفط إلى أعمال سلب ونهب إبان عملية الاحتلال نفسها.

وإضافة إلى حقل بابا كركر العملاق تشتهر المدينة بحقول أخرى مثل حقل جمبور وباي حسن الجنوبية والشمالية وحقل آفانا وغيرها، حيث تتميز حقول كركوك النفطية بغزارة إنتاجها وجودته فهو يعتبر من النفوط الخفيفة القياسية، ويحتوي

نفط كركوك على غاز H_2S؛ مما يستوجب معالجته قبل تهيئته للتصدير من خلال مجمع كبير متخصص لهذا الغرض. وتدير عمليات النفط شركة نفط الشمال الوريث الشرعي لشركة نفط العراق التي أُممت عملياتها عام ١٩٧٢.

جرت أول انتخابات بالمدينة في ٢٤ مايو/آيار ٢٠٠٣، تحت رعاية الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر لاختيار مجلس بلدي للمحافظة حيث اختارت القوات الأمريكية ٣٠٠ مندوب عن الأكراد والعرب والتركمان والآشوريين كمجمع انتخابي قام بانتخاب مجلس المدينة المكون من ٣٠ عضوًا. وجاءت هذه الخطوة في ظل مساعٍ ترمي إلى تخفيف حدة التوتر العرقي السائد في المدينة، وقررت القوات الأمريكية منح الطوائف الأربع نفس عدد المقاعد داخل المجلس الجديد، وتألف المجلس من ٣٠ عضوًا، وانتُخب أربعة وعشرون منهم بمعدل ستة مقاعد لكل طائفة، ويعين الأمريكيون ستة أعضاء «مستقلين»، وتوسع مجلس محافظة كركوك في جولته الثانية ليضم ٤١ عضوًا، حيث اختير الكردي عبد الرحمن مصطفى محافظًا ووافق مجلس المدينة بأغلبية الثلثين على اختيار أشوري وتركماني وكردي كمساعدين للمحافظ .

ومشكلة كركوك في طورها الراهن مازالت عصيَّة على الحل، رغم أن دستور عام ٢٠٠٥ رسم خريطة طريق واضحة لحل مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المُتنازع عليها والتي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان في محافظات ديالي وصلاح الدين ونينوى، إلا أن مشكلة كركوك والمناطق الأخرى بقيت واحدة من المشكلات الوطنية الكبرى، حيث يطالب الأكراد بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور لإنهائها، إلا أن هناك تفسيرات أخرى تحول دون تنفيذ تلك المادة التي تنص على تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها ثم إجراء استفتاء بين السكان في تلك المناطق يحددون خلاله رغبتهم، إما بالانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء تحت ولاية الحكومة المركزية العراقية، وهو مطلب باقي المكونات الأخرى الذين يتهمون الأكراد بإجراءات من شأنها تغيير التركيبة السكانية لكركوك، ومن ثَمَّ وكنتيجة حتمية ضمان أن يكون الاستفتاء بنعم لضم كركوك إلى إقليم كردستان شبه المستقل.

وقد أدت دعوة الزعيم الكردي مسعود بارزاني بحق تقرير المصير لأكراد العراق إلى زيادة حجم كرة الثلج التي أصبحت هائلة، وتهدد بخراب أكبر للعراق إذا ما تحققت رغبة الأكراد في ضم كركوك إلى إقليمهم مع المخاوف من انفصالهم عن العراق وإن كان قادتهم ينفون ذلك باستمرار.

وجهة النظر الكردية تشدد على أن كركوك كانت على الدوام منطقة ذات أغلبية كردية شاركهم فيها مكونات أخرى، قاتلوا وعانوا من أجلها بدءًا من التعريب، إلى الترحيل الإجباري والتطهير العرقي، ومن وجهة نظرهم فإن إزالة النظام البعثي السابق خلقت فرصة لإعادة كركوك إلى أصحابها الحقيقيين، وبالفعل، فقد بذل الأكراد جهودًا استثنائية خلال السنوات الأربع الأخيرة لتشجيع المرحَّلين على العودة، وإقناع القادمين الجدد من العرب بالمغادرة وتسليم عوامل السيطرة على السلطة العسكرية والسياسية، والهدف الرئيس، كما هو معلوم، ضم محافظة كركوك إلى المنطقة الفيدرالية الكردية.

بالنسبة للمكونات الأخرى، فإن المطلب الكردي، زائف وغير محق، دافعه الأساسي شهوة الحصول على عوائد النفط، وتعتبر عملية الاستيلاء التدريجي التي يمارسها الأكراد بأنها سلب واغتصاب. بالنسبة للتركمان والعرب، فإن لسان حالهم يطالب بتحديث سجلات الناخبين في هذه المدينة، بدعوى أن هناك زيادة كبيرة في أعداد الأكراد، ويرفض أي حل يجرد كركوك من وضعها الخاص المؤكد دستوريًا وقانونيًا وواقعيًا، ويحذر من أن «أي محاولة لإجراء الانتخابات يكون ثمنها ضياع كركوك». ومع ذلك، فإن تنامي قوة الأكراد أتاح لهم خلق أمر واقع مؤسسي يهدد بدفع النزاع حول كركوك إلى الغليان. فدورهم البارز في وضع مُسوَّدة الدستور مكَّنهم من إدخال فقرة تفرض القيام ببرنامج تقوده الحكومة لإزالة الصبغة العربية عن كركوك، يتبع ذلك تعداد السكان واستفتاء محلي في مقبل الأيام، إلا أنه في حين يضعهم الدستور إلى جانب أصحاب الحق، فلا تدعم هذه الإجراءات أيًا من المكونات الأخرى في كركوك،

وجزء كبير من مكونات الحكومة المركزية، أو الدول المجاورة. فقد أشارت تركيا بشكل خاص إلى أنها لن تتسامح مع دمج كركوك رسميًا في المنطقة الكردية، ولديها الكثير من القدرات الدبلوماسية القسرية، علاوة على التدخل العسكري كملجأ أخير، لصد الطموحات الكردية.

إلا أن الجانب الكردي ما زال مُصرًا على موقفه الرافض لأي حل يؤدي إلى تسوية مرضية للجميع، وهو ما جاء على لسان النائب الكردي خالد شواني الذي قال: «في البداية طرحت الكتلة التركمانية والعرب في البرلمان اقتراحًا ينص على جعل مدينة كركوك ثلاث مناطق انتخابية متساوية، الأمر الذي رفضناه كونه مخالفًا للدستور، مضيفًا «قدمت جبهة التوافق اقتراحًا ينص على التدقيق في سجل الناخبين الذين سُجلوا بعد ٢٠٠٤، وبعد ذلك مقارنته بإحصاء ١٩٥٧، وإذا عُثر على اسم هؤلاء يحق لهم التصويت ومن ليس له اسم فلا يحق له التصويت، ولكننا رفضنا ذلك أيضًا». لذلك فإن البرلمان العراقي واجه خيارًا أساسيًا هو المضي قُدُمًا بالآلية الدستورية رغم مقاومة الجميع، والمخاطرة بتأجيل الاستحقاق الانتخابي، أو التراجع والبحث عن حل تفاوضي يُرضي الجميع ولا يسرُّ أحدًا.

وفي الوقت الذي تتجه فيه أنظار العراقيين نحو النزاع الذي بدأت تلوح نُذُره في سماء كركوك، النزاع الذي يدور بين مكونات التركيبة السكانية حول الثروة النفطية للمدينة والتنافس الإثني حول الهوية بين هذه المكونات، وفي الوقت الذي ظلت فيه المدينة النفطية أحد العناوين المضمرة للاحتقان الكردي - العربي، نظرًا إلى ما يمثله الاستفتاء المزمع إجراؤه لتقرير مصيرها من أهمية لمشروع «الفيدرالية» الكردية، فإن للمدينة حصة من مأزق الانقسام العراقي المستمر، هذا المأزق المستعر حول كركوك يثير عددًا من الأسئلة: هل كركوك المعاصرة هي استمرار جغرافي لكردستان العراق كما يدّعي الأكراد؟ أو هو كيان أوجدت تركيبته السكانية إرادة الدولة المركزية ووضعت حدوده الإدارية؟ ولا شك في أن الذين يعرفون مشكلة كركوك يقدرون خطورة

هذه الأسئلة ليس في الجدل الدائر حاليًا فحسب، بل في متاريس أي حرب أهلية قادمة، لخَّصها بعمق أحد السياسيين بالقول: «عندما تُجري عملية جراحية، عليك أن تكون حذرًا، لكننا في كركوك نتحدث عن جراحة في الدماغ».





خاتمة

من الطبيعي أن ترتبط عملية صنع القرار السياسي في أية دولة بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالموقع الجغرافي، والظروف السياسية، والواقع الاقتصادي، والوضع الاجتماعي. ومن المفروض أن تؤمِّن عملية صنع القرار، الأهداف العليا للدولة، وطبيعة نظامها السياسي، وتوجهاتها العقائدية. وفيما يتعلق بالعراق ، فقد لاحظنا إنه شهد منذ الاحتلال الأمريكي ، وإسقاط النظام السابق في التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٣، هياكل ومؤسسات وإدارات عديدة قامت بصنع القرار السياسي ليس على المستوى النظري وحسب، بل وعلى المستوى العملي التطبيقي كذلك.. ويمكن القول إنه بعد صدور الدستور، والاستفتاء عليه فإن صنع القرار السياسي كان من خلال خمس مؤسسات شكلت الواجهة للنظام العراقى الجديد، وهي:

١ - مجلس النواب: وهو المؤسسة الدستورية التي تمارس السلطة التشريعية، ويتكون المجلس من (٣٢٥) عضوًا بعد أن كان (٢٧٥) في برلمان ٢٠٠٥ يمثلون الشعب العراقي بأكمله ويتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر. ويختص مجلس النواب بأربع مهام:

أولًا: تشريع القوانين.

ثانيًا: الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

ثالثًا: انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعًا: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٢ - رئيس الجمهورية: وهو رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد،

ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه وفقًا لأحكام الدستور. ولرئيس الجمهورية صلاحيات محددة مقتصرة وبروتوكولية على إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب وإصدار القوانين التي يسنها مجلس النواب، ومنح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء.ويتضح من مراجعة صلاحيات رئيس الجمهورية أن السلطة الفعلية في العراق بيد مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، خاصة وأن رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة.

٣ - مجلس الوزراء: وينص الدستور على أن رئيس الجمهورية يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا بتشكيل مجلس الوزراء، ويتولى (رئيس الوزراء) تسمية أعضاء وزارته، ويمارس مجلس الوزراء صلاحيات واسعة، حيث يعتبر منصب رئيس الوزراء هو الأقوى بين الرئاسات العراقية (الجمهورية والنواب)، وهو ما جعل شركاء العملية السياسية بالعراق يسعون إلى الفوز بهذا المنصب، وهو ما أدى إلى استمرار الخلافات بين الشريكين القويين (المالكي وعلاوي). ومن مهام مجلس الوزراء:

أولاً: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

ثانيًا: اقتراح مشروعات القوانين.

ثالثًا: إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

رابعًا: إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

خامسًا: التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد

فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوِّله، وتكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية.

٤ - مجلس القضاء الأعلى: وهو ضمن السلطة القضائية حسبما تشير إلى ذلك نصوص الدستور، ويتولى إدارة شؤون الهيئات القضائية.

٥ - المحكمة الاتحادية العليا: وهي هيئة قضائية مستقلة ماليًا وإداريًا، وتتكون من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الأقاليم والمحافظات، وكذلك الفصل في الاتهامات الموجَّهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء.

وإلى جانب هذه التشكيلات، فإن هناك هيئات مستقلة ماليًا وإداريًا لها دور في صنع القرار السياسي، منها: المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، وهيئة اجتثاث البعث (جرى تعديل اسمها إلى هيئة المساءلة والعدالة)، والبنك المركزي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، ودواوين الأوقاف، ومؤسسة الشهداء، وبيت الحكمة، ومجلس الخدمة العامة الاتحادية.

وقد نص الدستور على أن من مهام الحكومة الاتحادية، الحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي. وتختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الخارجية، ووضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، ورسم السياسة المالية، وتنظيم أمور الجنسية والتجنُّس، ووضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية، وتخطيط السياسات المتعلقة بالمياه وإدارة النفط والغاز، ورسم

السياسات اللازمة لتطويرها بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات. وثمة اختصاصات مشتركة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات منها ما يتعلق بإدارة الجمارك، ومصادر الطاقة الكهربائية، ورسم السياسات البيئية والتنموية، والصحية، والتعليمية والتربوية، والموارد المائية.

وقد أقر الدستور بوجود إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمًا اتحاديًا، وأكد أن النظام السياسي في العراق، يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، ويحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء يُقدم بإحدى طريقتين: أولهما طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تريد تكوين الإقليم، وطلب من ١٠ في المائة من الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم ، ولسلطات الأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديًا، ولها الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد في الدستور من اختصاصات حصرية للحكومة الاتحادية. وقد أعطى الدستور الحق لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، أو لخُمْس أعضاء مجلس النواب في اقتراح تعديل الدستور. وقد وضع الدستور في أحكامه الانتقالية بعض التحديدات، منها أن تعبير (مجلس الرئاسة) يتألف من رئيس الجمهورية ونائبيه، ورغم أن الدستور حدد أن يكون رئيس الجمهورية منتميًا إلى ثاني أكبر كتلة نيابية إلا أن نظام المحاصصة الطائفية فرض أن يكون (الرئيس سني كردي والنائب الأول شيعي عربي والنائب الثاني سني عربي) ، ويتخذ هذا المجلس قراراته بالإجماع، ولا يجوز لأي عضو أن ينيب أحد العضوين الآخرين مكانه، ومن صلاحياته الموافقة على القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب. فضلاً عن الهيئات التي أشار اليها الدستور، فلا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات التي تعبر عن الرأي العام العراقي والمتمثلة في الصحافة والإعلام وجماعات الضغط بأنواعها المختلفة، والمنظمات غير الحكومية المعروفة بمنظمات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي، ولكن ذلك لايزال في العراق محدودًا وضيقًا.

وعلى المستويين: العملي والتطبيقي، فإن أي أحد لا يمكن أن يتغافل عن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى في صنع القرار السياسي في العراق ،ففيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فإن تدخلاتها في صنع القرار السياسي العراقي معروفة، وتتم عبر قنوات عديدة أهمها السفارة الأمريكية التي تعتبر حاليًا أكبر سفارة تمثل الولايات المتحدة في العالم من حيث المساحة وعدد العاملين بها، وحتى الكونجرس الأمريكي له رأي في كثير مما يحدث في العراق، والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها القرار الذي صدر عن مجلس النواب المتمثل في الدعوة إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية وعرقية.

أما الأمم المتحدة، فهي فضلاً عن القرارات السابقة التي أصدرتها؛ وخاصة التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص إخضاع العراق للفصل السابع والقرارات المتعلقة بحظر الطيران في المناطق الشمالية والجنوبية في مرحلة ما قبل الاحتلال الأمريكى ، فإنها راحت تمارس بعد الاحتلال دورًا بارزًا في العملية السياسية خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي اعترف صراحة بالاحتلال الأمريكي، ثم القرار ١٥٤٦ الذي ينهي رسميًا الاحتلال، ويضع جدولاً زمنيًا لإجراء انتخاب الحكومة الانتقالية، ويعرف الجميع الدور الذي قام به مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي في عملية التشكيل النهائي للحكومة الانتقالية برئاسة إياد علاوي وتحديد الملامح الأساسية فيها من خلال اللقاءات المتعددة التي أجراها مع سلطة الائتلاف وأعضاء مجلس الحكم. وخرج بعد ذلك بأسماء معينة توضح التشكيلة الوزارية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء؛ حيث إن كل هذا تم باختياره وترشيحه بناء على اعتبارات متمثلة في عدم تهميش دور الأمم المتحدة في حل القضايا الدولية وخاصة العراق، وتوثيق الصلة بما يُسمى الشرعية الدولية. ومن أجل إضفاء الشرعية على الحكم العراقي أخذت الأمم المتحدة على عاتقها أن تكون طرفًا رسميًا للتنسيق، كما ارتأت أن تقوم بدور استشاري في المهام التي على الحكومة العراقية القيام بها.

وقد تُوِّج دور الأمم المتحدة بإصدار (وثيقة العهد الدولي) والتي أكدت دعم الحكومة العراقية في إعادة الإعمار، وتطوير الاقتصاد في مقابل تفعيل مشروع المصالحة الوطنية وتوسيع المشاركة السياسية، وتبنّى المؤتمر الوزاري، لدول جوار العراق ومصر مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الثمانية، في يوم ٤ مارس/آذار ٢٠٠٧ هذا العهد. وإلى جانب الأمم المتحدة فإن لجامعة الدول العربية وجهة نظر متطابقة مع ما جاء في وثيقة العهد، فالجامعة أيدت الحكومة العراقية وهي تعد تشكيلها ودعمها خطوة نحو تحقيق الأمن والاستقرار ليس في العراق وحسب، بل وفي المنطقة كلها.

ولم يكن الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن ذلك ، فلقد أكد ولا يزال يؤكد على ضرورة جعل الحكومة العراقية تحت مظلة الأمم المتحدة وبمساعدة الدول الحليفة، وقد عقدت مؤتمرات عديدة منها مؤتمر شرم الشيخ الأول، ومؤتمر شرم الشيخ الثاني؛ لمساعدة الحكومة العراقية في مهامها.

وقد واجه صنع القرار السياسي في العراق، الكثير من الارتباك والغموض، فضلاً عن تعددية مصادره واضطرابها وتناقضها بين بعضها البعض، وتشير الوقائع على الأرض إلى تلك التناقضات والتضارب في المواقف بين مصادر القرار السياسي العراقي، وهو ما انعكس في عدد من المواقف المتضاربة بين مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء، والبرلمان حول الكثير من القضايا الاستراتيجية مثل الفيدرالية، وقانون النفط والغاز، وصلاحية التصديق على قرارات المحكمة الجنائية العليا، والموقف من قانون المساءلة والعدالة (البديل لقانون اجتثاث البعث)، والموقف من الشركات الأمنية الخاصة، والموقف من دستورية المحكمة العليا الاتحادية، والموقف من مجالس الصحوة، وتسليح العشائر، ودمج المليشيات في أجهزة الدفاع والأمن.

وإزاء التضارب في المواقف واتهام رئيس الحكومة نوري المالكي من قِبل بعض الأطراف السياسية المشتركة معه في الحكم، باحتكار صنع القرار، اتفق قادة الكتل

السياسية على تشكيل (المجلس السياسي للأمن الوطني) في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد عقد هذا المجلس، الكثير من الاجتماعات بهدف تسريع عمل مجلس الوزراء، وضرورة الاتفاق على نظام داخلي ينظم أعماله، والإسهام في مناقشات متصلة بالقوانين المهمة، مثل قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ومشروع قانون المحافظات المنتظمة في إقليم؛ لما لهذه القوانين من آثار تنعكس على مجمل العملية السياسية في العراق.

ورغم فشل هذا المجلس في أداء دوره بسبب عدم التزام الجهات التنفيذية بقراراته واعتبارها مجرد استشارات غير ملزمة التنفيذ، إلا أن التجربة تكررت بشكل أكثر إيجابية فيما يُعرف بالمجلس الوطني للسياسات العليا الذي من المقرر أن يرأسه إياد علاوي بعد إقراره من البرلمان الجديد.

ولا يمكن أن نغفل الدور الذي قامت به المقاومة الوطنية للاحتلال ودعوتها المستمرة إلى انسحاب القوات الأمريكية أو جدولة انسحابها على أقل تقدير، فالاحتلال هو سبب المشاكل كلها، ولا يمكن للعراق أن يعود إلى ممارسة دوره العربي والإقليمي والدولي إلا بعد إنهاء الاحتلال، وذلك رغم ما شاب عمليات المقاومة من تطرف تسبب فيه دخول مجاميع مسلحة تنفذ أجندات خارجية أساءت إلى المقاومة الوطنية التي كانت تمارس حقًا مشروعًا في كل الأعراف والقوانين الدولية.

ويبدو أن الحكومة العراقية، ومجلس النواب، والقادة السياسيين المشاركين في العملية السياسية القائمة في العراق حاليًا، قد انتبهوا إلى ذلك، فبدأ الحديث عن إعادة السيادة للعراق، وإلغاء قرار مجلس الأمن ٦٦٠ لعام ١٩٩٠م الذي وضع العراق تحت البند السابع الذي يتيح التدخل الدولي عامة والأمريكي خاصة في شؤون العراق الداخلية، وهو ما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الامريكية في مفاوضات تنظم العلاقة مع العراق كدولة مستقلة تملك خياراتها بنفسها. وتحقق ذلك بتوقيع الإتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن نهاية العام ٢٠٠٨ والتي بدأ سريانها أول عام ٢٠٠٩ وهى تضع

جدولاً زمنيًا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأعلنت إدارة الرئيس باراك أوباما التزامها التام بتنفيذ هذا الجدول.

ومن خلال تلك القراءة للواقع العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار نظام صدام حسين وبسبب تعدد الولاءات والتدخلات الخارجية ، يتبين أن العراق دخل في مرحلة من (التِّيه)، ربما قد آن الأوان لأن تنتهي بعد عمليات الفرز المستمرة للقوى السياسية والعسكرية التي ظهرت خلال تلك الفترة ، والربط بين الأدوار التي مارستها تلك القوى داخليًا وفقًا لمؤثرات خارجية، وتطور فرضته المعطيات والوقائع على الأرض ، وبين نتائج تلك الأدوار وتأثيرها في رسم المشهد العراقي على كافة المستويات سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا ، خاصة وأن القراءة التحليلية للكثير من الأحداث والتوجهات الجديدة لدى القوى الإقليمية والدولية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك صورة جديدة بدأت تتضح معالمها للعراق الجديد.

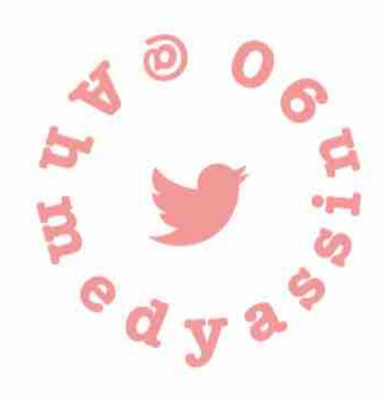
وليس بعيدًا عن تلك الصورة التي تعطي المزيد من الأمل في إنهاء فترة (التيه العراقية)، التعجيل بتشكيل الحكومة الجديدة رغم كل ما حملته من تكريس لنظام المحاصصة الطائفية والتوافقية السياسية التي يتفوق فيها الاستحقاق الفئوي والجهوي على الاستحقاق الدستوري والانتخابي، وإنهاء حال الجمود السياسي الذي استمر أكثر من سبعة أشهر تخللتها بعض الخروقات الأمنية ، وسط حالة من الاستقرار الأمني النسبي وتراجع معدلات العنف إلى أدنى مستوياتها منذ فورة العنف الطائفى التي أحرقت الأخضر واليابس عامَيْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ،هو ما يعطي الشكل القانوني للدولة العراقية بشكل مبدئي إلى حين الاتفاق على شكل العَلَم الجديد وتهيئة باقي مكونات السيادة ،من جيش وطني وقُوًى أمنية بعيدة عن الولاءات الطائفية والفئوية ، ومنظومة اقتصادية متكاملة واضحة المعالم يمكنها النهوض بالعراق واستغلال ثرواته الضخمة، وذلك استنادًا إلى حزمة من القوانين التي تقوم على تطبيقها هيئات رقابية وطنية بعيدة عن التوجهات الحزبية والجهوية، وغير ذلك من مكونات الدولة المدنية المستقرة.

كما يأتي في الإطار نفسه ، القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء ٢٠١٠/١٢/١٥ برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وإلغاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء وإنهاء الحصانة الخاصة بالتعويضات التي كانت مفروضة بموجب البند السابع بحلول نهاية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١ ، والتصريحات التي تلت هذا القرار على لسان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن التي أشادت بالتقدم الذي طرأ في العراق على العملية السياسية وبناء القدرات الأمنية العراقية بمساعدة القوات الأمريكية التي تَحدَّد انسحابها، وأنه رغم التحديات الأمنية التي ما زال يواجهها، فإن العراق استوفى إلى حد كبير التزاماته أمام الأمم المتحدة الشيء الذي حفز المجتمع الدولي على إلغاء تلك البنود والعمل على إلغاء بقية القيود المفروضة عليه في البند السابع، فيما قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إن قرار المجلس يعكس أهم إنجاز سياسي يشهده العراق في تاريخه وإن العراق حقق تقدمًا مهمًا يمهد لإخراجه من طائلة البند السابع، منها تلك المتعلقة بنزع الأسلحة والحد من انتشار الأسلحة النووية في أوقات قياسية.

ورغم كل ما يمكن أن يُثار حول طبيعة التوجه الجديد للعراق الجديد بعد أن تنتهي مرحلة (التيه) وعدم الاستقرار التي مر بها ، خاصة علاقته بمحيطه العربي ومدى التأثير الخارجي الذي لا أعتقد أنه سوف يتوقف بشكل كامل على المدى القريب في طبيعة تلك العلاقة، إلا أن المخاوف التي كان يثيرها (عراق ضعيف غير مستقر) هي أكثر حِدَّة من أي مخاوف أخرى قد تنشأ عندما يستعيد العراق عافيته ويمارس دوره العربي والإقليمي والدولي ضمن توجهات بناء دولة حديثة لا تخضع كثيرًا للمؤثرات السلبية للطائفية أو القومية.



المحتويات


@Ahmedyassin90



لم يحدث أن انهارت دولة في العصر الحديث مثلما انهارت الدولة العراقية، التي تمتد حضارتها لآلاف السنين، والتي كانت عاصمتها "بغداد" حاضرة الخلافة الإسلامية في العصور الزاهرة للإسلام، كما كانت قِبْلَة العلماء والمفكرين والشعراء ... انهارت في التاسع من أبريل /نيسان عام ٢٠٠٣، بعد الحملة العسكرية العاتية المسمَّاة "الصدمة والرعب" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما اعتبرته "تحالفًا دوليًا" لغزو العراق، وإنهاء عهد حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة الرئيس الراحل صدام حسين؛ وذلك على خلفية الادِّعاء بامتلاك العراق أسلحةً تدميرية شاملة.

ورغم كل ما يمكن أن يُثار حول طبيعة التوجُّه الجديد للعراق بعد أن تنتهي مرحلة (التِّيه) وعدم الاستقرار التي مرَّ بها، إلاَّ أن المخاوف التي كان يثيرها (عراق ضعيف غير مستقر) هي أكثر حِدَّةً من أي مخاوف أخرى قد تنشأ عندما يستعيد العراق عافيته، ويمارس دوره العربي والإقليمي والدولي.

الناشر

الأستاذ/ محمود الشناوي

- بكالوريوس إعلام قسم الصحافة جامعة القاهرة ١٩٩٠.
- مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط بالعراق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ - ٢٠١٠.
- كتب صدرت للمؤلف:
(سنوات الجحيم - أوراق مراسل -صحفي بالعراق "جزأن")



هلا للنشر والتوزيع

www.halapublishing.net
hala@halapublishing.net

للتسوق عبر الإنترنت WWW.halapublishing.com

